

موسوعة الشباب للعلوم



ماذا أعرف...؟

العلوم لامة



تأليف

فيليب موروديقارح

ترجمة

كمال السيد

موسوعة الشباب للعلوم



ماذا أعرف..؟

المعرفة

التاريخ - المرامات - المستقبل

تأليف

فيليب مورو ديفارج

مستشار الشؤون الخارجية

الأستاذ بمعهد الدراسات

السياسية بباريس

ترجمة

كمال السيد

مشروع «موسوعة الشباب للعلوم»

هو إصدار غير دورى مؤقتاً، يصدر فى وقت يموج فيه العالم بثورة علمية غير مسبوقة، تفتح آفاقاً بلا حدود، منها البحث فى الفضاء عن ذكاء جديد، وجهود الاستنساخ فى علوم الأحياء، وطفرة علوم الاتصالات التى فجرت ثورة المعلومات وغيرها..

هكذا يواجه عالم اليوم تحديات هائلة، تطرح بدورها أسئلة كبرى، يتعين البحث عن أجوبتها.

ومهمة المشروع هى المساهمة فى إيضاح النقطة التى يجرى فيها انسحاب الأجوبة القديمة، والحض على الاجتهاد فى صياغة أسئلة وأجوبة جديدة حية.

ووسيلة المشروع هى توعية الشباب بمعارف العلوم عن طريق ترجمة وتأليف كتب تشكل إسهاماً فى إعداد الشباب والمجتمع، للتعامل مع تحديات القرن الحادى والعشرين من خلال إصدارات متنوعة فى العلوم الطبيعية والإنسانية.

ويبدأ المشروع بنشر ترجمات كتب من سلسلة «ماذا أعرف؟» الشهيرة، تتصل بتاريخ العلوم والذكاء والذاكرة.. إلخ،

وهى تعبر عن وجهة نظر ورؤى مؤلفيها البارزين فى تخصصاتهم.. ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المشروع، وهى جميعا ثقافة تساهم فى تكوين الشخصية العلمية، بما يميزها من أعمال العقل والتدقيق والتحليل والإبداع.

ويشمل المشروع من جهة ثانية نشر مجموعة من الكتب المبسطة للتعريف بـ «علماء الحضارة الإسلامية»، إلى الفتايات والفتيان توضح كيف أن مجتمعنا فى الماضى كان وسيلة أساسية فى استيعاب وتطوير ونقل الحضارات القديمة إلى الحضارات الجديدة، وكيف واجه هؤلاء العلماء تحديات عصرهم بمنجزات مرموقة فى مختلف العلوم.

وسوف يهتم المشروع من ناحية ثالثة بنشر مجموعة من كتب الموجزات الوافية التى تتصل بمعارف وصياغات المستقبل، وهى اجتهادات فكرية مرموقة، تطمح إلى تجاوز ما هو ممتنع من معارف القرن العشرين، عن فتح المجال لمعارف القرن الحادى والعشرين الذى دهمنا.

على الشلفانى



مشروع «موسوعة الشباب للعلوم»
الناشر: شركة الخدمات التعليمية
المؤسس: على الشلقاني

هذه ترجمة كتاب «العولمة» طبعة ١٩٩٨

La Mondialisation

تأليف: فيليب موروديفارج

Phillippe Moreau Defarges

ترجمة: كمال السيد

الغلاف والإخراج:

ماهر الذهبي

الكتاب من مجموعة: «Que sais Je?»

الناشر الفرنسي:

Presses Universitaires De
France.

جميع حقوق الترجمة والطبع والنشر محفوظة

صدر بالتعاون مع المركز الفرنسي
للثقافة والتعاون (قسم الترجمة)
التابع للسفارة الفرنسية بالقاهرة

العنوان والمراسلات:

١٢. شارع المرعشلي.

الزمالك، القاهرة

جمهورية مصر العربية

الرقم البريدي: ١١٢١١

تليفون: ٧٣٦٣٠٥٨

فاكس: ٧٣٦٣٠٥٨

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن المشروع

المؤلفة

التاريخ - المراجعة - المستقبل

مقدمة

"فى وقتنا الراهن، أصبحت كل الأراضى الصالحة للسكنى معروفة ومستكشفة، ومسجلة، ومقسمة، فيما بين الأمم. لقد انتهى عصر الأقاليم المجهولة، والأماكن التى لا تخص أحدا. ومن ثم انتهى عصر التوسع الحر (...). لقد بدأ زمن العالم المنجز. ويتواصل الجرد العام للموارد، وإحصاء اليد العاملة، وتطوير أجهزة الاتصال. فهل هناك ما هو أشد بروزا وأهمية من هذا الجرد، هذا التوزيع، هذا الترابط فيما بين أطراف الكرة الأرضية؟ إن آثار ذلك هائلة بالفعل. والنتيجة المنطقية بالفعل لهذا الواقع الرحب هو قيام تضامن جديد تماما، مفرط وفورى، بين المناطق والأحداث (...). إن العادات والطموحات ومشاعر الود التى انعقدت أواصرها خلال التاريخ السابق لا تكف أبدا عن التواجد. ولكن نقلها عن نحو غير رشيد إلى وسط يختلف هيكله تماما، يفقدها مغزاها وتصبح فيه أسبابا لجهود غير مجدية ولأخطاء".

يرجع هذا النص الشهير لبول فاليرى، وهو مأخوذ من مقدمة كتاب «نظرات على عالم اليوم»، حتى عام ١٩٣١. وفيه تكمن أول محاولة تجريبية للإحاطة بفكرة العولمة. لكن الكلمة نفسها لم تظهر فيه، ربما كان الوقت جد مبكر على ابتداعها، وقد أحصى بول فاليرى بالفعل خمس سمات أساسية للظاهرة..

١ - «الجرد العام للموارد»:

إن العولمة نتاج لعلوم الغرب، لطموحه الذى يشبه طموح بروميثيوس لإخضاع كوكب الأرض للإنسان الذى صورته باعتباره كائنا غير محدود القوة. ومن هنا جاء هذا الجرد للأرض، المستمر يوما، والذى ربما لن ينتهى أبدا: والذى لم يكن فى زمن فاليرى معروفا جيدا، وربما كان مجهولا (باطن الأرض، الغابات المدارية، أعماق المحيطات) والذى تم استكشافه بصورة

منهجية (عدد الاكتشافات المتعلقة بمجالات جديدة كانت غامضة). ومع ظهور القمر الصناعى والكاميرا، أصبح مفهومنا عن الأرض كلياً، وأصبحت الأرض موضع مراقبة دائمة ومتصارعة، ترصد سواء التحركات غير المتوقعة للطبيعة (تباين أحوال المناخ، التحركات الجيولوجية) أو أنشطة البشر (العسكرية أولاً - بناء المواقع، مناورات القوات).

٢ - «الأرض الصالحة للسكنى معروفة ومستكشفة، ومسجلة، ومقسمة»:
الأراضى البارزة عن سطح البحر موزعة فيما بين مائتى دولة ذات سيادة. وفى عام ١٩٩٧ كانت عضوية منظمة الأمم المتحدة التى تضم كل دول الأرض تقريباً، تبلغ ١٨٥ عضواً، والمؤكد أن هناك منطقة أفلتت بسبب بعدها الجغرافى وقسوة مناخها، من تملك الدول هذا. وهى القطب الجنوبى الذى اكتسب وضعاً دولياً، والذى تتقاسم إدارته سبع من دول «وضع اليد». حتى وإن كانت الحاجة إلى حرية التبادل، وربما بصفة خاصة عجز الدول عن ممارسة سيطرة حقيقية، قد تركا الجزء الأساسى من المحيطات (أعالى البحار) مفتوحاً أمام الجميع. فإن الفضاءات البحرية، خضعت هى أيضاً لدينامية سيطرة الدولة هذه (امتداد المياه الإقليمية البحرية، الاعتراف بالمناطق الاقتصادية الحصرية المقصورة).. أما فيما يتعلق بالفضاء الواقع خارج الغلاف الجوى، المدار الجغرافى الساكن، الذى تتحرك فيه الأقمار الصناعية بنفس سرعة الأرض، فقد تم تقسيمه بين الدول فى عام ١٩٧٧.

لكن هل اختفت «الأراضى المجهولة»؟ ذلك أمر غير مؤكد لأقصى حد. ففى ظل خطوط التقسيم الرسمية، يعاد تشكيل المناطق التى تسودها الفوضى، والمتفجرة، والمتحركة، وكذلك أحياء من المدن وأقاليم شاسعة ممتدة عبر الحدود (مثلاً، مناطق إنتاج المخدرات).

٣ - «هذا الترابط فيما بين أطراف الكرة الأرضية»:

مثلاً حدث بالفعل فى سنوات الثلاثينيات من القرن الماضى، فإن تأثير الانهيار الذى حدث فى ١٩٢٩ على نطاق العالم، والذى ضرب أصحاب

المصارف في وول ستريت مثلما ضرب العمال الأوروبيين أو العمال الآسيويين في مزارع المطاط، يؤكد أن النظام الاقتصادي العالمي قد تشكل بالفعل. كان ذلك هو عصر المستعمرات، والبواخر وأولى رحلات الطيران التجارية عبر المحيطات. وفي نهاية القرن العشرين ذاته، تفجرت التدفقات، واتخذت أشكالاً متعددة: فقد أضيف إلى الخطابات والهواتف بصفة خاصة الأجهزة الناسخة اللاسلكية، والوصلات بين الحواسيب الآلية. وأصبحت القرى النائية بعيداً مدرجة على الشبكات العالمية. ولم يفلت أى طرف في الأرض من الخضوع لهذا الاتصال والترابط. وتضخمت التدفقات بصورة مبهرة حيث أحدثت العولمة الاقتصادية فعلها (أيضاً، في نهاية هذا القرن، في حوض المحيط الهادئ)؛ وبالعكس ظلت ضئيلة في المناطق التي تركت على هامش هذه الدينامية وإن كانت موجودة رغم ذلك (بالذات في إفريقية). إن الكرة الأرض مربوطة في سلسلة واحدة؛ لم تعد توجد جزيرة مهجورة.

٤ - «تضامن جديد تماماً، مفرط وفوري»:

في البدء، هذا التضامن مفروض في المحل الأول، ذلك أن أى حدث (صدمة اقتصادية، ثورة، حرب) يأتى من أى ركن من أركان الأرض قد يؤثر على هذه الأخيرة بأسرها عن طريق قنوات الاتصال سواء المادية (مثلاً في المجال المالى، والعلاقات بين البورصات) أو السيكلوجى (على أقل تقدير، بتبادل المعلومات، وريود الأفعال المستثارة، والترجمة والتفسير، والتلاعب). ويجعل تكثيف المبادلات وسرعة انتشار الأفكار، الأفراد والشعوب تقارن فيما بين أحوالها بصورة دائمة. ويجرى استيعاب كل تاريخ خصوصى في التاريخ العالمى، وأى مأساة محلية تتردد أصدائها لدى الآخرين. وهكذا، ففي سنوات التسعينيات من القرن الماضى، بدت أوروبا والشرق الأوسط وجنوبى إفريقيا كمختبرات للرد على نفس السؤال الواحد: كيف نجعل المجتمعات التي تبادلت الكراهية أو ماتزال تتبادلها تتعايش معاً؟ إن ممارسات المقارنة هذه التي لا تنتهى تبقى على المنازعات (أولا فيما بين من يملكون ومن لا يملكون). وفي

نفس الوقت تستتفر إقامة علاقات تضامن: أولاً، فمنذ جرى هناك اتصال وتبادل أيا كان (السلع، الخدمات، الأفكار....)، جرى البحث عن قواعد مشتركة، وقوانين تنظم الاتصال ببساطة، ثم أشكال من تبادل المساعدة والتعاون (الائتمان، القروض، إعادة هيكلة الديون، التعاون).

٥ - «العادات والطموحات ومشاعر الود التي انعقدت أواصرها خلال

التاريخ السابق»:

هل أدخل تشكيل العالم المنجز البشرية في عصر جديد تاريخياً؟ الواقع أن العولة لم تلغ الماضي في شيء. فالمنازعات القديمة بين الشعوب، وبين الطبقات، وبين الأجيال مستمرة، ذلك ما تذكرنا به التمزقات التي حدثت في نهاية القرن العشرين في البلقان والقوقاز، والمنافسات والصراعات المحلية والعالمية تستأنف نفس الممارسات. فالسيطرة على الموارد، وإن ظلت عاملاً من عوامل الحروب المحلية على سبيل المثال، البترول في منطقة الخليج العربي الفارسي، تستثير تناقضات عالمية خاصة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وحالياً تركز الأولى، وهي من كبار مستهلكي هذه الموارد منذ عقود بل وقرون، على صون هذه الموارد. في حين تؤكد الثانية حقها في التنمية، ومن ثم الاستغلال الكامل لهذه الموارد. وفي الوقت نفسه، فإن ظهور هذا الفضاء الذي تمت عولته يقلل من قيمة التناقضات القديمة: ذلك أن تعارض الوقائع والحقائق الإنسانية (الاديان، الأيديولوجيات، النزعات القومية....) ينقص من قدرها لتصبح مجرد آراء، موجه جديد يتخلل حسابات كل القوى الفاعلة (الدول، المشروعات، الأفراد....). فالكوكب كله والبشرية بأسرها يجدان نفسيهما منخرطين في نفس اللعبة الواحدة.

لقد نجمت العولة عن أوربة العالم (الفصل ١). هذا التوسع الرهيب للأمم الأوروبية التي غزت العالم وفتحته وأجبرت الإنسانية كلها على أن تعيد تحديد نفسها في ظل صدمة الحداثة الغربية. وعلي نقيض أحلام فلاسفة القرن التاسع عشر (هيجل، كانط، ماركس...) فإن العولة ليست حالة لاى اتجاه

ومعنى تاريخيا . إنها تتعلق فقط بتوسع التدفقات (الفصل ٢) . وفى مواجهة هذه الزيادة والتنوع الجم فى التدفقات، فإن القوى الفاعلة فى العولمة (الفصل ٢) - الأفراد والمشروعات والدول - تتصادم بشأنعضلات تقليدية. وإن كانت هذه الأخيرة تفاقمت، وتغيرت بفعل اتساع نطاقها الجديد. ومن هنا تأتي صراعات العولمة (الفصل ٤)، التى تعيد صياغة الصراعات القديمة وإن كانت تخلق أيضا تناقضات البشرية التى ينتظرها مصير محدد مشترك. لذلك، فإن العولمة تستدعى البحث عن قواعد عالمية لكن هل تقود الإنسانية نحو الدولة العالمية؟ (الفصل ٥). وأخيرا فإنه إذا كان احتمال قيام مثل هذه الدولة أمراً ممكناً، فما الصلات التى يمكن أن تقوم بين العولمة والأقلمة؟ (الفصل ٦).

الفصل الأول

أوربة العالم

ربما بدأت العولة، هذه الحركة لاستيلاء الإنسان على الأرض وتملكها، منذ بضع ملايين من السنين، ففي تلك الأزمنة المجهولة حيث خرج جدنا الأول، في إفريقيا الشرقية من مرحلة الحيوانية، وألقى بنفسه وقد حرم من حماية الغابة، في سهول العشب وانتصب على طرفيه وتعلم أن ينظر بعيدا. وبعد ذلك بدأ الإنسان، الذي أصبح في قلب إفريقيا هذا الإنسان العاقل منذ ما بين ١٠٠ ألف و ٢٠٠ ألف سنة، بدأ هجراته التي لا تنتهى وانتشر شيئا فشيئا في كل أنحاء كوكب الأرض. وهكذا، فمنذ ١٥ ألف سنة أو أكثر عبر الناس القادمون من آسيا، سيرا على الأقدام «جسر» بيرنج ثم نزلوا على امتداد القارة الأمريكية كلها، واستعمروها، وشيدوا حضارات دالت الأخيرة منها، والتي وصفها الأوروبيون بأنها حضارات «ما قبل كولبس»، خلال بضعة عقود في النصف الأول من القرن ١٦.

واستقر الإنسان، المهاجر أبد الدهر، مع ثورة العصر الحجري الحديث وتطور الزراعة (من ٤٠٠٠ إلى ٢٥٠٠). وكان أفقه هو قرينه وجواره المباشر. وبدأ التاريخ. ولم يحل استقرار ما يقرب من مجموع الإنسانية دون انتشار أحلام عالمية لكن العولة لم تبدأ إلا منذ الاكتشافات الكبرى التي قادها الأوروبيون الذين مزقوا بعضهم بعضا، والحروب النابليونية، أى منذ إقامة علاقات تمتد على نطاق العالم بأسره.. أو بالتقريب. وفي القرن التاسع عشر ألغت الدول الأوروبية، وورثتها الولايات المتحدة، الأسوار الكبيرة فيما بين أرجاء كوكب الأرض (بير شونى)، مما أفضى إلى صدمة الحربين العالميتين الرهيبة، وأخيرا، فمنذ الحرب العالمية الثانية حتى نهاية هذا القرن العشرين، هيأت عدة ديناميات فضاء عالميا وحيدا.

أولاً - الأحلام العالمية

نزعت كل المجموعات البشرية التي انبثقت من غياهب ما قبل التاريخ، إلى تعريف نفسها باعتبارها الإنسانية جمعاء، فأى من المجموعات التي أسمت نفسها «بشرا»، اعتبرت البشر الآخرين - الذين لا ينتمون للمجموعة نفسها - سلالة نوع آخر (أدنى بصفة عامة و منذ فجر التاريخ، لم تكن الإنسانية أبداً في نظر الناس، مسلمة طبيعية، بل بنيانا خاصا بكل حضارة.

وكان لدى هذه المجتمعات المحصورة، في فجر التاريخ، آلهة خاصة بها، لم تكن تتقاسمها مع الآخرين، واختلطت الهوية الثقافية بالهوية الدينية، مثل ما تقول به إسرائيل، الشعب المختار بفضل عهده مع يهوا، الإله الواحد. وهكذا فإن المدن اليونانية التي تقاسمت هيكلًا مشتركًا للآلهة، كان لكل منها إلهه الخاص، وهو إله غيور ليس له شريك.

١ - نحو أديان عالمية أو تمثيل عالمي:

منذ الألفية الأولى قبل الميلاد شاهدنا في نفس العصر ولعدة قرون تالية ازدهار حركات أيديولوجية متمثلة لحد كبير، من إيطاليا إلى الصين [...]: الكونفوشيوسية والطاوية، والبوذية واليانية، المازدية والزرادشتية في إيران، وحركة النبوة الإسرائيلية، وعبادة ديونيسوس، وعبادة أورفيوس، والفيثاغورسية في اليونان [...]. وكانت هذه الظواهر الأيديولوجية الجديدة المتطابقة التي شهدتها الألفية الأولى قبل الميلاد [...] مرتبطة على نحو واضح بدخول الشعوب التي كانت من قبل منعزلة بدرجة أو بأخرى، ومجموعات من البشر والمجتمعات، في شبكة من العلاقات الكثيفة على نحو كاف والتي جعلتها تندمج بدرجة معينة في كل عالمي - على الأقل في إطار العالم القديم - (مكسيم رودنسون، من فيثاغورس إلى لينين: الفعاليات الأيديولوجية، باريس، فايار، ١٩٩٣، ص ٢٨ و ٤١). وما يبرزه هذا النص. هو وجود صلات حقيقية بين هذه العوالم، منذ ذلك العصر - العوالم الصينية

والهندية والفارسية والمتوسطية - والتي لم تكن من ناحية المبدأ، وتحكم واقع التقنيات الخاصة بالاتصالات القائمة حينذاك، تستطيع فى أحسن الأحوال أن تقيم إلا صلات منظمة جدا. وربما لم يكن فى الإمكان أن يحدث هذا الازدهار الأول للنزعات العالمية فى مناطق نائية إلا بسبب انعقاد المبادلات، مما سمح للناس بالمواجهة بين رؤاهم وتساؤلاتهم.

وفى هذا المنظور، كانت ديانات التوحيد الرئيسية الثلاث نتاجاً لبيئة جدّ محدودة. إذن كيف وصلت إلى العالمية؟ هل كان لهذه العالمية نفس المضمون ونفس المعنى بالنسبة للديانات الثلاث؟

- فالدين اليهودى دين عرقى، بمعنى أنه لا يتفصم عن مجتمع إنسانى معين، الشعب اليهودى (وهذا يحدد نفسه باعتباره مجموعة من الرجال والنساء الملتحمين معا عبر القرون بالولاء لعقيدة وطقوس مشتركة وخاصة التوراة). وفى نهاية القرن العشرين هذا، لا يزال عدد اليهود ضئيلاً (أقل من ١٥ مليون). ومنذ ظهورهم على مسرح التاريخ، وعالمية اليهود تقوم للمفارقة على عددهم الضئيل: وعند طريق عهدهم مع الإله الأوحد، أصبحوا الشعب المختار، ويشهد هذا على أن هذا الإله قادر على كل شيء، وباحتفاظهم بما قدر لهم من مصير رهيب واستثنائى (مصير كبش الفداء)، وهو ما لا ينطبق إلا على أقلية مختارة، يثبتون حقيقتهم وحقهم ومن ثم عالميتهم.

- والديانة المسيحية ولدت باعتبارها إحدى النحل التى كان يخلقها بصورة دورية، العالم اليهودى، وصوفيته، وولعه بالجدل. وعن طريق سلسلة من التغييرات والتبديلات (الانتشار فى الإمبراطورية الرومانية، والتأثيرات الإغريقية ورسوخه - فى ظل حكم الإمبراطور قسطنطين - كدين رسمى لروما، وأخيراً قيام أوروبا المسيحية، فى أعقاب سقوط الإمبراطورية الرومانية) تشكلت المسيحية فى صورة دين يخاطب كل الناس. ومنذ الاكتشافات الكبرى، حمل الأوروبيون معهم الديانة المسيحية وحولوا إليها

الشعوب التي أخضعوها، وعندئذ دخلت هذه الشعوب، من وجهة نظر الأوربيين في الإنسانية، ولم يحل هذا دون تعرض كثير منها لاستغلال مروع، وفي نهاية القرن العشرين، نجد المسيحية قائمة في القارات الخمس، وإن انقسمت إلى الكاثوليكية والبروتستانتية والأرثوذكسية. ولا تزال تمثل علامة أساسية لأوربة العالم. فهل هي دين عالمي؟ نعم، حيث إنها مفتوحة لكل الناس، وربما لا، بقدر ما تنقل مفهومها للإنسان وتفرض على المتحول إليها أن يتخلى عن ذلك الجزء من هويته الذي لا يتفق مع هذا المفهوم، فما العالمية الحقّة إذن؟ هل هي التي تسعى إلى توحيد الناس حول تمثيل ما، حاسم ما؟ هل هي التي تعترف بالناس في تنوعهم، في مجموعهم؟

- والإسلام أيضا، كان عند مولده في القرن السابع، دينا نزل أولا لمجموعة عرقية بأسرها: فنبه محمد عربي، ورسالته (التي تضمنها القرآن الذي أنزله الله باللغة العربية كما يقول المسلمون) تخاطب العرب الآخرين.. وأصبح الإسلام دينا عالميا.. أولا عن طريق الفتح (انتصارات محمد ثم الفتوحات العسكرية الكبيرة لخلفائه). وهكذا تشكلت من المحيط الأطلسي إلى آسيا الوسطى، إمبراطورية إسلامية، سرعان ما خرجت من أيدي العرب ولم تكف عن التمزق لتولد من جديد في ظل سادة جدد، خاصة الترك (الإمبراطورية العثمانية)، ومثل المسيحية، انتشر الإسلام أيضا عن طريق الفتوحات، ولكنه يدين أيضا للتجار الذين جابوا طرق الحرير أو المحيط الهندي. وفي نهاية القرن العشرين هذه، يمتد مجال انتشار الإسلام من الأطلسي إلى الشرق الأقصى، وترجع عالميته جزئيا إلى بساطة عقائده مقترنة بمرونته تجاه العبادات المحلية. وتكمن العالمية أيضا في قدرته على مواكبة الجديد، مع بقائه هو نفسه على ما هو عليه.

٢ - الإمبراطوريات:

مثما يحلم دعاة التوحيد بلم شمل الإنسانية في ظل نفس الإله الأوحد، تريد الإمبراطوريات توحيدها في ظل نفس السلطة. ويوجد في كثير من

التراكيب الإمبراطوريات، طموح عالمي يسعى للتوفيق بين التنوع ووحدة الإنسانية. فقد كفلت فارس الخيمينية (من ٥٥٩ إلى ٢٢١) داخلها تعدد الأديان (فى ٥٢٨ - وضع قورش حدا لنفى اليهود الذى فرضته بابل وأعاد بناء معبد أورشليم). وحاول الإسكندر الأكبر الذى هزم وفتح فارس إقامة إمبراطورية عالمية فى الفضاء الممتد من اليونان إلى الهند: وكانت هذه الإمبراطورية التى يحكمها سلطان مطلق مقدس، تديرها صيغة توفيقية تدمج العقل اليوناني بالطقوس والأسرار الشرقية وتهجن السكان عن طريق الزواج.

إن روما بصفة خاصة هى التى تؤرق ذاكرة الغرب، إنها الإمبراطورية النموذجية: فى ظل نظام مرن تحميه الفيالق العسكرية، تتعايش الأديان والثقافات - الصوفية الشرقية - وتندمج ويثرى بعضها بعضا. وفى ٢١٢، منح قانون كاراكالا، الذى لم يصدر نتيجة مثل عالمية وإنما نتيجة للانشغال بزيادة عدد المكلفين برفع الضريبة، منح المواطنة الرومانية لكل سكان الإمبراطورية، مما بشر بالمواطنة العالمية.

ولكن مثل كل التشكيلات التى أقامتها الإنسانية، طرحت الإمبراطورية تناقضات عدة، وهكذا فإنه لى تبقى أية إمبراطورية، ينبغى لها ألا تتوقف أبدا عن التوسع والامتداد (لإشباع حاجتها التى لا تهدأ للثورة). لكن تأتى لحظة لا تعود لديها فيها القدرة على توسيع قبضتها، ومن ثم تنغلق على نفسها (روما وتحصيناتها على الحدود، والصين وسورها الذى كان يكتحسه البدو الرحل ويعاد بناؤه على الدوام)؛ وتتجمد وتموت. ليس هناك إمبراطورية بلا أرض. ولكن الأمر ينتهى بغزو هذه الأرض غير الكافية والشاسعة للغاية فى الوقت نفسه بألف طريقة - بوساطة البرابرة، بوساطة الأفكار المخربة، وبسبب الأخلاق الباعثة على الفساد. كذلك، هل تكمن دينامية إمبراطورية ما فى قدرتها على جعل أشد الشعوب تباينا تتعايش معا، فى ظل قيادة أمة إمبراطورية؟ بيد أن الخور يصيب آلة التوحيد

الرهيبة تلك (خاصة إن لم تتم تغذيتها بفيض متدفق من الموارد). وبذلك يلحق الضنى والتيبس بالإمبراطورية، ومن ثم يتبعن عليها البحث عن مشروعية جديدة بادعاء تحويل هذا الحشد من الأعراق إلى كل متجانس، وتقديم وعد للجميع بمساواة يستحيل تحقيقها. فالأمة الإمبريالية لم تعد تؤمن برسالتها، ويطالب السكان الخاضعون لها بحريتهم ويحصلون عليها. وكانت العضلات التي واجهتها الإمبراطورية نذيرا بمعضلات العولمة: هل سيصبح العالم المنجز في نهاية القرن العشرين إمبراطورية منجزة، لا تجد أرضا تفتحها؟ لكن ما الخارج بالنسبة لهذا العالم المنجز؟ هل يعنى هذا الإغلاق لكوكبنا نظاماً مسلسلاً بصورة هرمية، إمبراطوريا، يحقق مساواة بين الشعوب أو حرباً للجميع ضد الجميع.

ثانياً - من الاكتشافات الكبرى إلى حروب نابليون

مع الاكتشافات الكبرى، بدأت أوربة العالم، فمع «اكتشاف» الأرض، وإعادة تسميتها أو عند تسميتها، لم يخلق الأوروبيون فقط فضاء عالميا واحداً لكل الناس. وإنما شكلوا هيكله وفق أفكارهم ومعتقداتهم. إن العولمة، أى تقسيم الأرض وإحاطتها بعلاقات من كل الأنواع، لا تتفصل عن انتشار المرجعية الأوروبية على نطاق كوكب الأرض.

١ - المختبر الأمريكى:

منذ نهاية القرن ١٥، فرضت القارة الأمريكية نفسها باعتبارها الساحة الرئيسية لصدمة أوربة الأرض، ففي حين كانت آسيا وإفريقيا، حتى بحكايات وأساطير الرحالة، معروفتين لأوروبا، فى حين لم تكن أمريكا موجودة بالنسبة للأوروبيين حتى اكتشافها فى ١٤٩٢ على أيدي كريستوف كولومبس (الذى كان يجهل أن قدميه تطنان قارة جديدة، واعتقد أنه وصل

إلى سيياجو، أى اليابان).

وخلال آلاف السنين، كانت أمريكا التى تقطنها أقوام جاءت من آسيا، كوكباً آخر، ليس له أى اتصال بباقى الأرض (ومن هنا جاءت الفجوات المدهشة، التى سدها فيما بعد التبادل مع الحضارات الأخرى، باعتباره العجلة التى تعمل كآلة للتحرك والانتقال). وظلت أمريكا، ذلك الكون المغلق، العالم الخارج عن نطاق العالم المؤلف، تنتج ثقافات غير عادية (المايا، الأزتك، الانكا.. من بين حضارات كثيرة أخرى). وإن ظلت ملتصقة بما قبل التاريخ فى الوقت نفسه.

وعمل اللقاء بالغزاة الأوروبيين كعامل محفز سحق التوازنات الهشة فى هذه المنطقة، وفى بداية القرن السادس عشر، وخلال بضعة عقود، قضت قبضات المغامرين، المتعطشين للذهب، على الإمبراطوريات الاستثنائية للآزتك والآنكا، وترجع أكثر المأساة ترويعاً إلى الميكروبات التى حملها الأوروبيون معهم، إذ سقط بالملايين الهنود الذين اقتنعوا بأن آلهتهم تخلت عنهم، والذين لم يكونوا محصنين، ضحية لهذه الميكروبات.

وتملك الأوروبيون أمريكا، التى أفرغت من غالبية سكانها الأصليين (مات كثيرون ممن بقوا منهم على قيد الحياة فى جحيم المناجم). واستثارت المنافسات الإمبريالية الإسبانية والبرتغالية والهولندية والفرنسية والبريطانية الذين استغلوا السكان الأصليين وتلاعبوا بهم، وتنازعوا فيما بينهم المساحات الشاسعة، وأصبحت أمريكا الوسطى والجنوبية أسبانية وبرتغالية، وغطتها الأديرة والملوكيات الشاسعة الكبيرة، وانتهت أمريكا الشمالية حيث واجه الفرنسيون والإنجليز فى الأساس بعضهما البعض إلى أيدى الآخرين «معاهدة باريس ١٧٦٣م».

وأصبحت أمريكا الشمالية هذه ملجأ المنشقين الدينيين «مثل كل الفضلاء النائبة الأخرى» أرض الميعاد، وقام عليها فى نهاية المطاف مجتمع خال من نقائص أوروبا القديمة، وفى نهاية القرن الـ ١٨ ولدت

الولايات المتحدة، فى خضم تمرد على التاج البريطانى.
ونشأت جمهورية مثالية، وقد رفضت الولايات المتحدة فى الوقت نفسه
أوروبا وملوكها وفلسفتها، وكذلك ادعاء الكمال، لأنها كانت أول تجسيد
سياسى لمعارف العقل، وفى بداية القرن التاسع عشر بدأت الأفكار
الأوروبية عن الحرية والتقدم تغزو أمريكا اللاتينية بعد أن تحررت من
إسبانيا والبرتغال، ولكن الحلم غاص هنا فى الرمال تحت ثقل الميراث
الاستعماري، والأرستقراطية المحلية التى استغلت الاستقلال لتوطيد
الامتيازات التى كانت تنازعهم فيها العاصمتان الاستعماريتان اللتان كانوا
يتبعونها.

٢ - الصلات الأولى على نطاق الكوكب:

لم يكن كريستوف كولومبس (١٤٥١ - ١٥٠٦) سوى واحد من محركى
المنافسة الأوروبية، التى كانت ساحتها بالفعل هى الأرض بأسرها. وكان
الرهان هو التحرر من ربة طريق الحرير الذى كان يربط أوروبا بالصين عن
طريق آسيا الوسطى، والذى كان يسيطر عليه الأتراك، وأفضى ذلك إلى
سباق لاكتشاف الطريق البحرى الذى يفتح مسارا حرا مفتوحا للشرق
الأقصى. هذا المكان البعيد الأسطورى الذى تجىء منه التوابل والحرير
والذهب. ونظم الأمير البرتغالى هنرى الملاح، وهو سليل أب قام باكتشافات
كبيرة، عدة حملات نزلت على امتداد الساحل الغربى لأفريقيا، متحديا أشد
الأساطير إثارة للرعب (حول خط الاستواء، المحيط، وتحت تأثير الحرارة،
يحدث الغليان). وفى ١٤٨٨، تم الوصول إلى الكاب، وفى ١٤٩٧، وبعد
خمس سنوات من وصول كولمبوس بتمويل من قشطالة، والارتحال على
الطريق إلى الغرب، لا إلى آسيا وإنما إلى جزر الكاريبى، تجاوز فاسكو دى
جاما الذى أخذ الطريق إلى الشرق رأس الرجاء الصالح، ثم أصبح فى
١٤٩٨ أول أوروبى يصل إلى الهند بحرا. وفى ١٥٩ - ١٥٢٢، أكمل ماجلان
الدورة الأولى حول العالم.

وطوال القرن السادس عشر، نُسجت الصلات الأولى عبر المحيط الأطلسي وبعد ذلك بقليل عبر المحيط الهادى (فى ١٥٦٤ - ١٥٦٥، بين المكسين والفلبين). ولم تتطلب هذه المغامرات التى غيرت وجه العالم، سوى مئات، أو آلاف من الرجال. كانت المخاطر هائلة: غرق المراكب، الأمراض، هجمات القراصنة أو جنود بحرية الدول الغريمة.. وكانت مدة المسيرة تبلغ عدة شهور، واستغرقت أحيانا أكثر من سنة. وكان المردود يخضع للصدفة كثيرا. وكلما استطالت المسافة، كانت الموارد التى تحقق الثورة من النوع الأكثر ندرة: الذهب، والمعادن النفيسة.. وكان خشب الأبنوس - الإفريقيون الذين يباعون كعبيد - محصولا جيدا، ولكن كان لابد وأن تؤخذ فى الاعتبار الخسائر التى لم يسمع بها من قبل بسبب النقل فى قيعان المراكب النتنة. وفى استيلاء أوروبا هذا على العالم وهى فى عز قوتها، ساد العنف فى كل مكان.

٢ - الإمبراطوريات المفتوحة قليلا:

بدأت هذه الاندفاع الأولى للدول الأوروبية تتوغل فى داخل القارات. فقد عبر بعض الروس الذين يتسمون بالجرأة أراضى سيبيريا الشاسعة فى القرن ١٧. وبقيت إفريقيا بعيدة عن الاهتمام، إذ ظلت حتى منتصف القرن ١٩ «قارة الظلمات» حسب قول جوزيف كونراد.

وفى ١٥٤٢، وصلت سفينة أوروبية لشواطئ اليابان لأول مرة، ومن ١٥٤٩ إلى ١٥٥١، بدأ سانت فرانسو رافير، عضو الرهبنة اليسوعية الإسبانية التنصير فى اليابان. وانتشرت المسيحية على نطاق واسع، وسرعان ما خلقت المنازعات، التى أضيفت إلى الصراعات الداخلية، مواجهات بين البعثات الكاثوليكية والبروتستنتية وكذلك الطوائف الكاثوليكية (الفرنسكان ضد اليسوعيين) فى منافسة ضد بعضها البعض. وفى نفس الوقت نشأت المصارف والوكالات التجارية. ولكن سرعان ما جاء الرفض: فلم ترض اليابان أن تكون مسرحا للصراعات بين الأوروبيين. وابتداء من

١٦٤٠ بدأت انغلاقا استغرق أكثر من قرنين واستمر حتى العقد ١٨٥٠. ومع ذلك، فإن سمحت اليابان التي كانت حريصة على الإبقاء على اتصال مع الخارج، خاضع لسيطرة قوية، سمحت للهولنديين بالاتجار مع الأرخبيل، وإن اقتصر وجودهم على جزيرة ديشيما الصناعية، في ميناء نجازاكي. وإذا كانت العزلة قد حمت اليابان، فقد حمى الصين الاستقرار غير العادي للوزن النسبي لعدد سكانها (نحو خمس سكان العالم منذ عهد سحيقة). وإضافة لذلك، فإن الصين، إمبراطورية الوسط، تعتبر نفسها العالم، الحضارة، وأنه ليس لدى الخارج ما يقدمه لها، ولا يسعه إلا أن يبجل تفوقها المبهر، وفي ١٥٨٢، أسس ماتيو ريتشي بعثات تبشيرية يسوعية في الصين بقصد تحويل السكان إلى المسيحية. وإدراكا منهم بأن الصين هي وحدها بشرية بكاملها، فقد جعل اليسوعيون من أنفسهم صينيين، وألبسوا الكاثوليكية أروية صينية، لكن، ألم تفرغ هذه القابلية للتشكل الكاثوليكية من خصوصيتها، وتردها لمجرد مبادئ غامضة؟ في القرن ١٧، نشب صراع حول الطقوس الصينية تفاقم من جراء التنافس بين اليسوعيين والدومينكان والفرنسيسكان. وفي ١٧٠٤، ثم في ١٧١٥ و ١٧٤٢، أدان البابا أساليب اليسوعيين. وفي ١٧١٧، حرم إمبراطور الصين التبشير بالمسيحية، وبعد اليابان بما يقرب من ثمانين سنة، انغلقت الصين بدورها على نفسها، وقد أزعجت أوروبا النهضة والمتعصبة، المتهلفة على الاستيلاء على العالم واستخدامه كساحة للمعارك.

٤ - حروب عالمية سابقة:

حتى القرن ١٦، كان في مقدور منطقة البحر المتوسط، وهي منطقة ذات كثافة استثنائية في المبادلات، أن تعتقد أنها مركز العالم (لم تكن أحواض الحضارات الأخرى، ربما باستثناء فارس، معروفة إلا عن طريق الحكايات الأسطورية: الهند، الصين...). وفي أعقاب الاكتشافات الكبرى، وفي ظل فيليب الثاني، انكشفت منطقة البحر المتوسط في نفسها بصورة رهيبية، ولم

يعد هذا البحر سوى بحر صغير مغلق، يحيط به ويهمشه التوسع المدهش للطرق التجارية. وأصبح المحيط الأطلسي هو البحر المتوسط الجديد، في حين أن المحيط الهندي، الذي سادته البحارة العرب طويلا، وجد نفسه مشدودا إلى شبكة جد شاسعة تربط أوروبا بآسيا.

وفجأة تتازعت على السيطرة الدول الأوروبية، التي اكتسحت السادة القدامى لهذه الفضاءات. ومنذ ١٤٩٢ - ١٤٩٤، أصبحت الأراضي الغربية - وكانت أمريكا قد اكتشفت بالكاد - بتأثير البابا الكسندر السادس ثم معاهدة تورديسيلاس موضع تقسيم بين إسبانيا والبرتغال. ولكن ظهر منافسون: الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا..

وفي الحروب التي لا تنتهي والمتكررة التي خاضتها هذه الدول لم تكف الرهانات الأوروبية والعالمية عن التداخل فيما بينها، وكانت انجلترا التي حفظتها عزلتها وصانتها، هي الفائزة الكبرى بهذا الجزء الشاسع. وفي النصف الثاني من القرن ١٧، هزمت منافسها الأول في البحار، هولندا، وبعد ذلك، من حرب الانفصال عن إسبانيا (١٧٠١ - ١٧١٣) إلى حروب نابليون إلى فجر القرن ١٩، حدثت مواجهة ذات أبعاد عالمية، ضمت سواء بالنسبة لميادين القتال أو بالنسبة للأهداف، فرنسا وإنجلترا، أوروبا، وأيضا الهند، وأمريكا وروسيا.. وإذا كانت انجلترا قد سادت، فذلك لأنها سيطرت على المحيطات وأغلقت الأبواب على فرنسا في القارة الأوروبية.

وفي ١٥٠٠، قامت شبكة المبادلات الأوروبية التي كانت فينيسيا مركزا لها، باستغلال البحر الأبيض المتوسط بالسيطرة المباشرة عليه، وامتدت إلى الشمال، نحو البلطيق، النرويج، روسيا. وإلى الغرب نحو جزر الكاناري. وإلى الشرق نحو بلدان المشرق، البحر الأحمر والمحيط الهندي حيث أنشأت الوكالات التجارية. وبعد ذلك بنحو ثلاثة قرون، في ١٧٧٥، عشية نشر قلع الثورة الصناعية، امتد «أخطبوط» التجارة الأوروبية (فيرناند برودل)، للأرض كلها، ولكنه لم يصل عادة إلا للشواطئ، تاركا مناطق الداخل الشاسعة من القارات خارج سيطرته.

ثالثاً - فك الأنحطار الكوكب الكبير

فى القرن ١٩، تراكمت تغيرات مترابطة فيما بينها - الثورة الصناعية، وثورة النقل، والثورة الديمغرافية - لتضخم حركة العولة وتعجل بها. وفى النهاية، انخرطت الأرض كلها فى هذه الدينامية. بيد أن هذه الدينامية نقلت الأفكار التى صاغتها وحملتها أوروبا، والتى تبتتها الشعوب والثقافات الأخرى وأعادت تفسيرها وأرجعتها إلى أوروبا. ومن هنا حدثت فى القرن العشرين الصراعات العالمية التى تصادمت فيها الدول الراسخة الأقدام والدول المحبطة، الدول المهيمنة والشعوب الخاضعة للمهيمنة.

١ - نهاية التوازن الألفى بين الإنسان والعالم:

فى عالم ما قبل الصناعة كان البشر يسكنون القرى ويعيشون على الأرض. وكانت العودة الدورية للمجاعة تذكر الناس بما ينقصهم. وكانت الفاقة لصيقة بوجودهم. وكان الموت، خاصة من جراء الأوبئة، منتشرًا فى كل مكان، فلم يكن كثيرون من الأطفال الرضع يتجاوزون العام من عمرهم، وكان متوسط العمر المتوقع لا يزيد على ٣٠ سنة.

وانقلب هذا «التوازن» رأسًا على عقب فى أوروبا منذ القرنين ١٧ و١٨ من جراء ثورة للحدائثة كانت لها عدة أوجه: النهج المستند للعقل والعلم للإنسان والمجتمع، وتطور الطب وأساليب الوقاية الصحية، والتحول من الحرف إلى الصناعة، وأسهم هذا التغيير المعقد فى العولة بثلاثة طرق.

أ - وسائل الاتصال:

فى إثراء الثورة الصناعية، فى النصف الأول من القرن ١٩، ظهرت سكة الحديد والسفن التجارية. ومنذ النصف الثانى من القرن ١٩، ظهرت السكك الحديدية والسفن التجارية. ومنذ النصف الثانى من القرن ١٩، اخترقت الأولى مساحات شاسعة، مقيمة صلات دائمة نشرت الناس والسلع، من قبل، كانت هناك عربة النقل، أول مركبة تدرج على الأرض - أولا نحو الذهب - مما أدى إلى طرد السكان القدامى فى غربى الولايات المتحدة

أو فى إفريقيا الجنوبية والإتيان بالأوروبيين. ومع مجيء «حصان النار»، أصبح الاستعمار والتوطن شاسعا ومنتظما. وفى ١٨٦٩، اكتمل أول خط أمريكى عتيد عبر القارة. ومن ١٨٩١ إلى ١٩١٧، بنت روسيا القيصرية خطا عبر سيبيريا. وأثارت سكة الحديد أحلاما هائلة، مثل حلم سيسل رودس الذى حلم فى نهاية القرن ١٩، بربط القاهرة بالكاب. وبالمثل، كلفت السفن التجارية نقل أعداد ضخمة من المهاجرين الأوروبيين نحو الأراضى الجديدة وفى المحل الأول تجاه الولايات المتحدة.

ب - السعى وراء منافذ وأسواق:

وعدت الثورة الصناعية البشرية بالوفرة أو فرط الوفرة. ونحو منتصف القرن ١٩، رسخت الدورة الاقتصادية الرأسمالية على نحو نموذجى: فيض الإنتاج، وتشبع الأسواق، وإفلاس المشروعات، والانهيال المصرفى، ونكبات البورصات، وإعادة الهيكلة، وإعادة انطلاق النشاط. وأفضى التقدم التكنى، بمضاعفة للعائد، إلى إلغاء اعتبار الفاقة قدرا محتوما لكنه جعل البحث عن أسواق جديدة أكثر إلحاحا. وأجبرت الدول الأوروبية، عن طريق القوة بصفة عامة، العالم على أن يفتح أبوابه لمنتجاتها. ففرقت الهند فى ظل السيطرة البريطانية فى طوفان منسوجات لانكشير، مما ساعد فى ظل صدمة هذه المنافسة، على اختفاء صناعتها الحرفية، ومن ١٨٣٩ إلى ١٨٤٢، انتهت حرب الأفيون بين انجلترا والصين إلى هزيمة الثانية التى تعين عليها فتح أبوابها بصفة خاصة أمام الأفيون المستورد من الهند، الذى كانت قد حاولت منعه. وفى ١٨٥٢ - ١٨٥٤، أجبر برى، العميد البحرى الأمريكى، اليابان تحت قصف المدافع، على أن تقبل التجارة مع البلدان الغربية. وفى نهاية القرن ١٩، اختلط البحث عن أسواق بالمنافسات الاستعمارية حول إفريقيا. وباستغلال السوق العالمية، أضفت البورجوازية طابعا عالميا على الإنتاج والاستهلاك فى كل البلدان [...] وظهرت محل الاحتياجات القديمة التى كان يتم إشباعها بالمنتجات القومية، احتياجات جديدة يتطلب إشباعها

منتجات من بلدان ومناخات جد بعيدة. وتطورت بدلا العزلة القديمة والاكتفاء الذاتي المحلي، تجارة شاملة، واعتمادا متبادلا شاملا بين الأمم. وكان ما يصدق على المنتجات المادية يصدق أيضا على منتجات العقل. وأصبحت الأعمال الفكرية لأمة ما ملكية مشتركة للجميع (كارل ماركس وفريدريك انجلز، البيان الشيوعي، ١٨٤٧). ويحدد هذا القول العولة بصورة كاملة. تهاوى كل الحدود تحت الاندفاع الذي لا يقاوم للصناعة والحدثة وهجر أنشطة بشرية معينة، وتضاعف وتضخم تدفقات (السلع والأفكار...): وعالمية قبضة التبادل، وكل ذلك (من الأشياء العادية للأشياء المقدسة) قمين بالخضوع لقانون العرض والطلب ولعبة الأسعار.

ج - الاندفاع الديمغرافية:

في فجر القرن ١٩، بلغ عدد سكان الأرض مليار نسمة، وفي ١٩٢٠ مليارين، وفي ١٩٦٠ ثلاثة، وفي ١٩٧٥ أربعة وفي ١٩٨٧ خمسة، وفي ١٩٩٨ ستة. وتشكل هذه الأرقام أحد الأبعاد الأساسية للعولة. ويؤكد هذا التزايد الآخذ في التسارع لعدد السكان تغير العلاقات بين الإنسان والطبيعة: فبدون استغلال الثانية على نطاق واسع لم يكن الأول ليتكاثر وتتضاعف أعداده. وفي القرن ١٩، كانت هذه الاندفاع أوروبية في الأساس: ففيما بين ١٧٥٠، و ١٩٠٠ زاد عدد الأوروبيين أربعة أمثال (من ١١٤ مليون - ١٢٪ من سكان العالم - إلى ٤٢٣ مليون - ٢٧٪). بيد أنه خلال تلك الفترة، أسفر تحسن التقنيات الزراعية عن اكتظاظ الريف بالسكان، دافعا عشرات الملايين من الأشخاص نحو المدن واضطرتهم أيضا إلى البحث عن حياة أفضل فيما وراء البحار. ودفعت أوروبا بأعداد مفرطة من سكانها (بين ١٨٨٠ و ١٩١٥، ٢٤.٥ مليون مهاجر) أولاً نحو الولايات المتحدة التي كانت تحتاجهم حينذاك، وأيضا إلى كل أنحاء الأرض المتاحة بدرجة أو بأخرى، من الجزائر إلى سيبيريا، من إفريقيا الجنوبية إلى أستراليا.

٢ - انتشار التصنيع:

تبلورت الثورة الصناعية في إنجلترا في الربع الأخير من القرن ١٨. وكانت فرنسا، التي غدت بدورها وطنًا لمبتكرات هائلة، هي المعمل الثاني. لكن يبدو أن ألام الثورة الفرنسية وفتوحات نابليون حطمت على ما يبدو دينامية التحديث هذه. وبعد ذلك بنصف قرن، في ١٨٥٠، كانت إنجلترا لاتزال هي ورشة العالم. وانضمت للمسار بلدان أخرى ومناطق أخرى: بلجيكا، وشمالى وشاطئ فرنسا على البحر المتوسط، بروسيا، والجزء الغربى من النمسا، وروسيا الأوروبية. واقتصر قضاء الصناعة فى القارة الأوروبية، على جيوب صناعية فى خضم الدوام الشاسع للريف.

وفى النصف الثانى من القرن ١٩، اتسع الفضاء الصناعى، وتقطعت أنفاس إنجلترا، المستفيد الأساسى من سبق كبير. وعانت فرنسا التى كانت تبشر بأن تصبح الدولة الصناعية الثانية، من ركود دميغرافى، وانغلقت على نفسها فى نزعة حمائية عنيفة (لوى ميلان ١٨٩٢). وأقلعت بروسيا. ثم ألمانيا فى ١٨٧١، وناقستا إنجلترا وضايقاها ابتداء من تسعينيات القرن ١٩.

ومننذ أفلتت الثورة الصناعية من أوروبا. فقد وحدث الولايات المتحدة، فى أعقاب انتصار الشمال الصناعى الأخذ بالحماية على الجنوب الزراعى الأخذ بحرية التبادل، فى حرب الانفصال (١٨٦١ - ١٨٦٥) فضاءها القومى من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادى (فتح الغرب). وظهرت منذ نهاية القرن ١٩ باعتبارها أول دولة صناعية على ظهر الأرض. وانطلقت روسيا فى عقد التسعينيات من القرن ١٩. وخارج العالم المسيحى، الأبيض والاستعماري، كانت اليابان فى عصر الميجى (١٨٦٨ - ١٩١٢) الوحيدة التى استطاعت دخول هذه المنافسة على التحديث والقوة.

ولم يكن فى هذا الانتشار للتصنيع شيئًا ميكانيكيًا. فقد دفعته واعترضته وحرفته عوامل وطنية. ولم تكف هذه الموجة فى الأعماق عن أن

تتراءى فى حالات الفوضى السياسية. وقد تبع صعود ألمانيا من الجيشان التقنى والعلمى والثقافى فيها، والاندفاعة الديمغرافية بها. وإن تبع أيضا من تعطشها للانتقام من فرنسا وانجلترا، وهما القوتان الراسختان اللتان شكلتا إمبراطورتين استعماريتين، مما جعل ألمانيا تستعد غضبا من وصولها متأخرة إلى عالم كان قد تم تقسيمه بالفعل. وتجمعت للولايات المحدة أوراق قوة رابحة، استثنائية (أراض شاسعة، ومحيطان يكفلان لها الحماية، وعدم وجود ميراث تاريخى يكره المستقبل على أن يكون تكرارا للماضى، واستيطان مهاجرين متعطشين لمستقبل أفضل فيها). كما كان على أوراق القوة الرابحة هذه أن تتوحد حول طموح، حلم. بيد أن هذا التبلور عمل على توافق مع أسطورة الحدود المفتوحة، الأفق الذى يتعين دوما دفعه للتوسع دون توقف، والإيمان بأن العناية الإلهية عهدت إليهم بإنشاء أرض الميعاد الجديدة. وأما روسيا التى جذبتها دينامية التصنيع هذه فقد أطلقت العقال لقوى هائلة (خاصة عند طريق تكس ملايين من الفلاحين الذين اجتثوا من جذورهم فى المصانع والمدن) سحقته صدمة الحرب العالمية الأولى (ثورة ١٩١٧) وعرضتها للخطر التجربة السوفيتية، وهى التحدى الأساسى لدوائر العولة الرأسمالية ولمحاولة أكثر راديكالية للتطور نحو الاكتفاء الذاتى. لماذا أفلتت اليابان من هيمنة الدول الغربية وتحديثها (الحرب الروسية اليابانية فى ١٩٠٤ - ١٩٠٥) على خلاف ما حدث تقريبا فى كل آسيا التى مزقتها وسحقته هذه الدول؟ لقد أدركت اليابان أنه ليس هناك طريق أمامها سوى المحاكاة المنهجية للغرب، وأثبتت أنها أفضل التلاميذ (عندما أخذت بالتصنيع ويتشكل برلمان وفتح إمبراطورية)، لكن شراستها قادتها للمواجهة فى ١٩٤١ مع العملاق الأمريكى أى إنشاء لفضاءات مستقلة وحطمها - ومن ثم استبعدتها - (مجال الإزهار الآسيوى المشترك لليابان وأيضاً مجال أوروبا الهتلرية). وفى ١٩٤٥ انسحقت اليابان التى أصبحت فى النهاية جدّ فقيرة ومعرضة للمعاناة. وأعاد فاتحها

ومستعمرها بناءها وفق النموذج الغربى.

٣ - الإمبراطوريات والعولمة:

من القرن ١٦ إلى القرن ٢٠، لم تنفصل العولمة، أى تسجيل كل المجتمعات فى تاريخ أو حد مشترك، عن تشكيل الإمبراطوريات الاستعمارية، وقد نشر المستعمرون قيمهم، وممارساتهم (على سبيل المثال البرلمانية بطقوس الشاى بالنسبة لانجلترا، وأفكار الثورة الفرنسية برغيف الخبر المتناول). ولم يكن المستوطنون أو على وجه الدقة الصفوة منهم يريدون إلا الاستئثار بعلامات التفوق هذه ثم توجيهها فيما بعد ضد من حملوها. أى باستخدام قوة السلاح وحقوق الشعوب التى استأثروا بها لأنفسهم.

وتشكلت هذه الإمبراطوريات عن طريق الفتح الوحشى لقارات بأسرها، من أمريكا إلى إفريقيا. وفى الوقت نفسه استبدلت التقسيمات الفضفاضة للتجمعات القبلية التى سبقتها، بتقسيمات واضحة جلية، هذه الحدود الخطية التى ورثتها الدول واعترفت بها مثلما حددها مستعمروها، عند حصولها على الاستقلال.

٤ - الحروب العالمية والعولمة:

منذ نهاية القرن ١٥، اتضحت المنافسات العالمية، فلأول مرة، بدأ الناس - الأوروبيون - يمتلكون التقنيات التى تكفل لهم عبور رحاب المحيطات والاستيلاء عليها. ومن ثم، لم تكن الحربان «العالميتان» (١٩١٤ - ١٩١٨، ١٩٢٩ - ١٩٤٥) هما أول حروب من هذا النوع، لكن هل كانتا عالميتين حقا؟ إن الحرب الأولى تظل فى جوهرها حربا أوروبية من المؤكد، بمشاركة حاسمة من الولايات المتحدة إلى جانب الدول الغربية. ودارت الحرب الثانية فى أوروبا وامتدت لآسيا وإفريقيا فى منطقة البحر المتوسط، وشكلت أمريكا اللاتينية ميدانا طرفيا فيها. أما الولايات المتحدة، فقد كانت حليفا حاسما مرة أخرى، بفضل أمنها الجغرافى وثروتها وأيضاً قوتها العسكرية.

واستند تصور أن الحربين هما حربان عالميتان في المحل الأول إلى اتساع نطاق الموارد التي تم حشدتها. وتم وضع الإمبراطوريات، الرجال والموارد الأولية، في خدمة المعارك. ووسعت السكك الحديدية والسيارات (عربات النقل) والبحرية (الفواصات، وحاملات الطائرات) والطيران بصورة مبهرة أبعاد ميادين المعركة، مما جعلها تشمل سهول أوروبا من برلين إلى موسكو أو محيطات بأسرها (الأطلسي إبان الحربين العالميتين، والهادئ خلال الحرب الثانية). واستثارت احتياجات الآليات العسكرية سباقا على المنتجات الاستراتيجية (أولا وبصفة خاصة البترول، وفي ١٩٤٢ استولت اليابان على جزر الهند الهولندية، وشنت ألمانيا الهتلرية هجوما على باكو وحملت بالوصول إلى الشرق الأوسط).

ودشنت هذه المواجهات التي نشبت في أوروبا (وإن نشبت في آسيا أيضا فيما يتعلق بالحرب العالمية الثانية) ظهور مسرح جيوبوليتكى عالمى موحد. فقد أثارت الحرب العالمية الأولى بصفة خاصة تعارضا بين دول تحوز مساحات وأقساما شاسعة من كوكب الأرض، بحكم إمبراطورياتها (انجلترا وفرنسا وروسيا) وبين دولة، هي ألمانيا، ترى أنها لا تملك الفضاء الذى يحق لها. وبينت نتيجة الصراع، بالتدخل الحاسم للولايات المتحدة إلى جانب دول الوفاق، أنه منذئذ فصاعدا لم يعد السلام والتوازن في أوروبا يعتمدان على الدول الأوروبية وحدها. وإنما يتطلبان مساعدة عملاق خارجى. وفي ١٩١٩ - ١٩٢٠، أعاد المنتصرون رسم حدود أوروبا وكذلك الشرق الأوسط وتوزيع المستعمرات في إفريقيا وصمموا ميثاقا مفتوحا من الناحية النظرية لكل الدول (عصبة الأمم). ومن جديد وضعت الحرب العالمية الثانية دولا محبطة (ألمانيا وإيطاليا واليابان) تحت إمرة دول راسخة الأقدام (انجلترا وفرنسا). وتعد الصين في مواجهة اليابان قوة محركة أساسية. وكان الفضل في الانتصار يرجع إلى دولتين قارتين - الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، وفي ١٩٤٥ فإن ما كان مطروحا للتساؤل هو الأرض

كلها: أى أوروبا يتعين أن تقوم به؟ أى آسيا؟ وأى نظام عالمى (إنشاء منظمة الأمم المتحدة)؟ ما مستقبل الإمبراطوريات الاستعمارية؟ ومنذ نهاية عقد الأربعينيات من القرن العشرين حتى نهاية الثمانينيات منه، كان التعارض بين الشرق والغرب تعارضا كونيا: فقد استخدم الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى مباراتهما الهائلة فى الشطرنج (أو فى البوكر) كل الصراعات فى كل القارات، وكان الرهان على البشرية كلها، والتفافها حول الرأسمالية الليبرالية أو الماركسية اللينينية.

رابعاً: أفضاء عالمى أوحده؟

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أسهمت ثلاثة انقلابات فى قيام فضاء عالمى أوحده. ولكن هذا التوحيد أنتج عمليات تفتت وتنافس وصراعات. ١ - تصفية الاستعمار:

منذ نهاية الأربعينيات حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، اختفت الإمبراطوريات الاستعمارية، تاركة وراءها أثارا لا تمحى، فلم تستعد الشعوب التى كانت خاضعة، وقد حصلت على الاستقلال، عوالمها السابقة، وإنما أصبحت تعيش فى أطر مستوردة (فى المحل الأول، دولة على الطراز الأوروبى). وامتد المجتمع الدولى الذى كان يقتصر على العالم الذى يقال إنه متحضر (أوروبا وأمريكا عقب أوروبا)، ليشمل الإنسانية كلها. وخلال ذلك أصبح عدد ضخم من الدول الجديدة وعدة مئات الملايين من الأشخاص الذين أشاع استعمارهم الاضطراب فى المجتمعات وأسوارها، جزءاً مؤثراً فى تاريخ عالمى موحد.

ونشأت عن ذلك تناقضات متعددة الأبعاد، محلية وعالمية، داخلية وخارجية، سياسية وثقافية. كانت هناك أولاً معارك الاستقلال السياسى التى اعتصرتها اليد الحديدية للصراع بين الغرب والشرق (الهند الصينية، إفريقيا...) ثم تفجرت المنازعات للسيطرة على الموارد واقتسام الإيرادات

الناجمة عنها (مثلا حول البترول، وسعره منذ صدمات السبعينيات). وأخيرا، فنظرا لأن الاستعمار تخلل ولوث كل جوانب الحياة (من أشكال الدولة إلى العلاقات بين الجماعة والفرد)، فإن كل مرحلة من مراحل تصفية الاستعمار أثارت بالتالى مواجهات أخرى أكثر عمقا وبروزا بين الحضارات خاصة منذ سنوات السبعينيات (أولا بين الغرب والإسلام أو على وجه الدقة بين الدعوات الإسلامية التى تطمح إلى استئصال المساهمات المفسدة لهذا الغرب وعدم الاحتفاظ إلا بما هو مفيد من تفوقه: التقنية).

وبدلا من أن يتجسد كل صراع عالمي (بين الغرب والجنوب، بين الرأسمالية الديمقراطية والنزعة الجماعية الأصولية) فى كتل متراصة وأعداء، تحلل دون حدود، خالقا التعارض بين الدول وإن مزق أيضا المجتمعات، بل وكشف تناقضات كل منها، لقد عملت الظاهرة الإسلامية كموجة من الصدمات، وجعلت إيران الخومينى تواجه البلدان الغربية وإن هزّت أيضا سواء مجتمعات إسلامية تموج بالحداث (وبصفة خاصة العلمانية، تحرير المرأة) أو مجتمعات غربية (وفى المحل الأول تلك التى تضم سكانا مسلمين). وبالإضافة لذلك، فإن النزعة الإسلامية ليست سوى كاشف لعدة ردود أفعال أو مطالبات متطابقة، تزعم مجموعات (عرقية وقومية ودينية) أنها تستعيد عن طريقها أصالتها وهويتها التى انتزعها التغريب فى المحل الأول وبصفة خاصة. والسبب نفسه، أصبحت كل تجربة محلية (مثلا، كما حدث فى التسعينيات من بدء إقامة السلام بين العرب وإسرائيل، أو قيام دولة جنوب إفريقيا الخالية من كل المعطيات العنصرية ذات المضمون السياسى) أحد الانقلابات البارزة فى الدراما الكونية: كيف يمكن تحقيق التعايش فى تناغم نسبي، بين الشعوب التى تزداد تراكبا واختلاطا، التى تطالب بنفس الأرض والثروات، مما يفاقم الاختلافات بينها - والتى تنهار فى الواقع من جراء الاتصال بالآخر - خوفا من الذوبان فى المحشر الإنسانى؟.

٢ - شبكة عالمية للمبادلات:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عقد السبعينيات، ظل التبادل الدولي - التجارى، المالى، التقنى - مقصوراً على الفضاء الغربى: أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وكانت اليابان وهى القوة الفاعلة الثالثة تعتبر فى الوقت نفسه حالة خاصة لأنها آسيوية ولأنها تفرض نفسها سريعاً فى قطاعات (من الترسانات البحرية إلى السيارات) كانت الدول الصناعية القديمة تعتبرها حكراً لها. وخلال هذه العقود، كان العالم الشيوعى يتطور نحو نظام الاكتفاء الذاتى. أما باقى العالم، فكان يتحرر من الاستعمار.

وفى السبعينيات بدأ توسع رهيب فى شبكات المبادلات، فقد حفز إثراء الاقتصادات العربية، خلال الثلاثين عاماً المجيدة (١٩٤٥ - ١٩٧٥) أوسع تدويل للمشروعات الكبرى، سعياً وراء الأسواق ووسائل التمويل. وجلبت صدمات البترول بصورة مفاجئة إيرادات هائلة للدول المصدرة للهيدروكربونات، وأصبحت هذه الأخيرة، أثرياء الحرب الجدد، التى «أعادت تدوير» أموالها فى الدورات الدولية أطرافاً مؤثرة فى اللعبة الاقتصادية الدولية. واستدان كثير من البلدان بصورة باهظة واقترض من وراء حدوده. وفى منطقة آسيا - المحيط الهادئ تشكلت أول موجة من البلدان حديثة التصنيع - الدول الأربع التى يعد كل منها تتينا (كوريا الجنوبية، تايوان، وهونج كونج، وسنغافورة) وأخيراً، أسهم التخلّى عن التكافؤ الثابت لأسعار الصرف والتحول إلى الأسعار العائمة فى انتزاع سيطرة الدول على التدفقات المالية الدولية وإقامة الأسواق (ومن ثم القوى الفاعلة التى لا تعد ولا تحصى: البنوك، وأجهزة جمع المدخرات، والأشخاص) التى تتحكم فى الأموال.

٣ - انهيار نماذج الاكتفاء الذاتى:

فى ١٩٨٩ - ١٩٩١، انهارت الكتلة الشيوعية فى أوروبا الشرقية. وبعد ذلك تفجر الاتحاد السوفييتى تحت وقع هذه اللطمة. وهكذا انتهت أضخم

تجربة لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى القرن العشرين، وبالمثل، ففى عقد الثمانينيات، فإن دول العالم الثالث التى اختارت طريقا مماثلا (الأولوية لإنشاء قاعدة صناعية، بما يكفل الاستقلال الاقتصادى) إما أنها أدركت أنه يتعين عليها الانفتاح وأن تتصل كفرع بالتدفقات الدولية (الصين وأيضاً المكسيك والهند وفيتنام...) أو تتخبط فى أزمة أو حتى تتعرض لانحيار وفوضى (الجزائر التى اعتقدت أن عائذ البترول سيمول احتياجاتها، وألحقت بنفسها الخراب من جراء مشروعات غير مفيدة).

وعلى النقيض من ذلك، انطلقت الدول التى اختارت المنافسة: ففى إثر البلدان الأربع التى يمثل كل منها تنينا تدافعت أندونيسيا وماليزيا وتايلاند. ومن ثم لا يوجد على ما يبدو بديل للتقسيم الدولى للعمل: فالتنمية لا يمكن أن تحقق فى فضاء مغلق، بعيداً عن أى اعتماد على الغير. ولكنها تنطوى على الخضوع للتبادل، واستغلال المزايا النسبية، وعلى الأنشطة التى تتوافر فيها إنتاجية أفضل من الآخرين.

وتزدهر العولة وتتضاعف التدفقات من كل الأنواع. والقيم التى تنشرها العولة فى كل أنحاء الأرض هى قيمة غربية: الحرية والقانون لخير الفرد، وقانون السوق، والديمقراطية.. لكن هذه المرجعيات لم تعد تنتمى للغرب. فالشرق، أى ما ليس غرباً، رفض هذه العناصر وتبناها فى نفس الوقت، لقد قاده انتشار الحداثة الغربية، الحامض الرهيب الذى يحلل التقاليد، والأساطير، والهويات، إلى إعادة اختراع نفسه، إلى التبادل. فذلك هو عصر التهجين، إذ تختلط الأعراق وأيضاً المطابخ والأخلاق والديانات والأفكار، لإنتاج توليفات غريبة وغير مستقرة. إن العولة لا تعنى السلام ولا نهاية التاريخ. على النقيض من ذلك، إنها لا تفعل سوى توفير مسرح أوحده: الأرض بأسرها للأهواء والمنافسات الإنسانية.

الفصل الثانى

انفجار التدفقات

تكمُن السمة الأساسية للعولة فى انفجار التدفقات من كل الأنواع. وتغدو هذه أشد كثافة وأكثر تنوعا وتمضى إلى آفاق أبعد فأبعد. وفى نهاية القرن العشرين، يدور مجمل هذه التدفقات بين ثلاثة أقطاب: أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية وآسيا البحرية. ولكن الفضاء الأطلسى الذى تمركزت فيه أساساً هذه الحركات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينيات، نافسه وتجاوزه فضاء المحيط الهادئ، والنمو المدهش لآسيا البحرية، مما أدى إلى تضاعف التدفقات سواء بين دول المنطقة أو بين هذه ومناطق الثروة الأخرى.

ومن ثم فإن توزيع هذه التدفقات غير متساو، فهو كثيف فى الأجزاء متقدمة النمو من الأرض، ويقتصر على مقادير زهيدة فى المناطق الفقيرة والمهمشة مثل إفريقيا وآسيا الوسطى أو أمريكا الإنديز. وهذه التدفقات متحركة مثل المياه التى إذا اعترضتها عقبة (أساساً حدود الدول) يمكنها أيضاً أن تلف أمام عدم النفاذية التى يتسم بها الحاجز الذى يحيطها وتنساب من خلال أصغر ثقب (وكذلك تنسل المنتجات والكتابات الممنوعة، والمهاجرون السريون من رقابة الشرطة)، وتتنوع هذه التدفقات بطرائق معقدة، وتتبدل بدون توقف: فالمشروعات تستطيع أن تصدر أو أن تبني مصانع فى البلاد المستوردة، ويمكن غسيل وتبييض الأموال والأوساخ..

وتحتاج التدفقات إلى شبكات، وصلات دائمة ومنظمة. وهذه الشبكات (مثلاً العقبات الدبلوماسية لدولة ما)، وفى الطرف الآخر تتكاثر الهياكل غير القياسية المتحركة (جاليات الشتات، المافيات). وتغضى هذه الشبكات كل الأنشطة الاجتماعية، من التبادل بين العلماء إلى آليات حجز التذاكر للسفر

بالطائرة. ويمكن أن تتضافر التدفقات والشبكات وأن تترابط أو يتنافس، وتواجه بعضها البعض. وهى تولد وتعيش وتموت. وهناك أربعة أنواع من التدفقات تخلق العولة وتجعلها تعيش: وتتعلق بالناس، والبضائع والخدمات، والنقود، وأخيرا المعلومات والأفكار والعروض الفكرية.

أولا: الناس

تنتج العولة فى المحل الأول من هجرات البشر، واستيلاء الإنسان على الأرض والصراعات الضارية التى تصحبه (فمثلا نشبت الصراعات فى أمريكا وفى إفريقيا الجنوبية وفى استراليا بين المستوطنين الأوروبيين والمحتلين السابقين وأيضا بين المستعمرين الأوروبيين.. مثلا حرب البوير بين البريطانيين والإفريقانيين ١٨٩٩ - ١٩٠٢).

١ - من الهجرات فيما بين القارات إلى الهجرات من الجنوب للشمال: منذ النصف الثانى من القرن العشرين إلى أزمة سنوات الثلاثينيات، جرت هجرات أوروبية ضخمة نحو المناطق الشاسعة التى اعتبرت خالية ويمكن الاستيطان فيها (غربى الولايات المتحدة، استراليا...). وكان الوضع فريدا: اندفاع ديمغرافية من أوروبا، حاجة ورغبة دول معينة فى توطيد أشخاص تابعين لها فى الفضاءات المتاحة (على سبيل المثال فى الولايات المتحدة، كان هناك المهاجرون الأوروبيون والآسيويون المستعدون لعمل أى شىء للهروب من البؤس والاضطهاد؛ وفى الجزائر، أهل الألزاس واللورين الذين دفعتهم للذهاب إليها هزيمة ١٨٧١؛ وفى استراليا المساجين البريطانيون المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة من خليج بوتانى والذين أصبحوا هم مؤسسى أمة جديدة)؛ وأخيرا تغير وسائل النقل.

وفى نهاية القرن العشرين، أصبحت الأرض محتلة ومقسمة. وأصبحت المناطق الشاسعة جدا التى لا صاحب لها (المحيطات فيما وراء المياه

الإقليمية، القارة القطبية الجنوبية) بل وأيضاً تلك التي تخص دولة ذات سيادة معروفة (سيبيريا، باتاجونيا، شمالي كندا...) محمية - أعلى نحو لاخلاص منه؟ أم بصورة مؤقتة؟ - بسبب خصائصها الطبيعية ومناخاتها. إن كل ما استطاع الإنسان، بالوضع الحالي للتقنيات، أن يقطنه أو يستغله أيضاً - فى ظروف مرضية من حيث الربحية - جعله ملكاً له، وتضم أكثر المناطق خصوبة وإن كانت أيضاً أشد تعرضاً للمعاناة من أهواء الزمان - أولاً دلتا الأنهار التي يتهدها على الدوام غمر المياه لها - جماهير حاشدة من البشر، وبعد التنقلات التي وقعت فى القرن ١٩، رسخت البشرية جذورها من جديد، وأصبحت أكثر ثباتاً رغم توزيعها فيما يقرب من ٢٠٠ دولة، لكل منها إقليمها المحدد جيداً والخاضع لسيطرتها من ناحية المبدأ.

إن العولمة لا تنفصل عن تقلص المساحة والزمن. وتتيح وسائل الإعلام - الإذاعة وخاصة التليفزيون - لكل إنسان أن يقارن وضعه بوضع الآخرين (فمثلاً هناك حالة قصوى تصور هذه المسألة. ففي عصر الستار الحديدي، كان الألمان الشرقيون يلتقون صور الغرب، والوفرة فيه، وكانت السلطات الشيوعية تعتقد أنها بالتسامح مع هذا تهديء الجماهير وفى الوقت نفسه تنفروهم من التبدد الرأسمالى).

واليوم، يتراعى صدف التاريخ، والانتشار الجسور للتقنيات، والثروة، فى قرب وتراكب عدة فضاءات من الثروة والفقر: أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية؛ أوروبا البحر المتوسط والمغرب؛ الولايات المتحدة والمكسيك، آسيا البحرية وآسيا القارية.. وتنجم عن ذلك توترات نموذجية خاصة بالعولمة، وعمليات رهيبية وغير مكتملة للاختزال والإجلاء من كل الأبعاد، فمن ناحية، هناك الشباب المبهور بالغرب المتجبر، حيث يبدو كل شىء سهلاً والساخط عليه فى نفس الوقت، ومن جانب آخر، هناك المجتمعات التي شاخت والتي يورقها فقد امتيازاتها. إن الهجرة فى نهاية القرن العشرين لم يعد يمكن أن تستثيرها أحلام الأرض المفتوحة. ومع ذلك فهي تقوم على الاستفادة من

الفضلات، وبراميل القمامة، والوظائف والأجور التي لا يريدونها الأغنياء أو حتى فقراء البلدان الغنية. بيد أن كل المجتمعات وكل السلطات تقريبا، ترى في الأجنبي المهاجر، حتى وإن كان ضروريا كيد عاملة أو وقود للمدافع، تهديدا: فهو يجلب معه البؤس، وخصائصه، ويجلب معه أحيانا التخريب. ومنها يجيء أحد توترات العولة: ففي حين أن الناس لم يكن لديهم من قبل ذلك القدر من البحث والقدرة على البحث عن السعادة في مكان آخر بدرجة أكبر من أي وقت مضى، فإن الدول، خاصة المزدهرة، تتمرس وراء حصون تقيمها.

٢ - تكاثر الحضنة:

كشف العولة والتصنيع والحضنة عن نفس عملية إضفاء طابع اصطناعي على الأرض، والاستغلال المنتظم لها بواسطة الإنسان. لقد ربط العصر الحجري الحديث، الذي أنهى عصر ما قبل التاريخ، الإنسان بالأرض. فقد تغلب الإنسان المستقر على الإنسان البدوي الرحال. وحتى لو كان هذا الأخير قد بنى إمبراطوريات، فإن الحضارات الزراعية قضت على هيمنتها واستوعبتها (فمثلا غزا المغول الصين التي استوعبتهم). وفي مثل هذا العالم الذي كانت فيه غالبية الناس تقريبا من الفلاحين، كانت المدن جزرا هشة، يسهل امتصاصها في فترات الأزمات (مثلا حدث عند نهاية الإمبراطورية الرومانية). لكن المدن كانت هي أماكن السلطة والقوة والثورة، وانطلاقا منها، ومن حولها، قامت شبكات الرسل والمبعوثين، والقوافل، والسفن، التي شكلت الاقتصادات عالمية النطاق.

وفي عام ٢٠٠٠، يسكن نحو نصف البشرية في المدن، وذلك انقلاب هائل بالنسبة إلى التوازن الناجم عن العصر الحجري الحديث. إن هذه الحضنة مذهلة وأخذة في التسارع. ففي خلال قرن، قد يتضاعف عدد سكان المدن وضواحيها عشر مرات (فمثلا بكين: بلغت مليوناً من السكان في ١٩٩٠؛ ونحو ٩ ملايين في التسعينيات؛ وريودي جانيرو، ٨٠٠ ألف في

١٩٠٠، ٦ ملايين فى التسعينيات). وقد أصبحت هذه الظاهرة التى اقتصرت طويلا على البلدان الصناعية، من الآن فصاعدا، ظاهرة كوكبية، وستوجد غالبية المدن الضخمة فى الألفية القادمة فى الجنوب (مكسيكو ٢١ مليوناً، ساوباولو ٢٦ مليوناً؛ طوكيو ٢٤ مليوناً، نيويورك وشنغهاى ٢٣ مليوناً...)، وتتبدى هذه الدينامية بصفة خاصة فى اكتظاظ الريف بالسكان وبحثهم عن مستقبل أفضل. وهكذا، وفى نهاية القرن العشرين، اصطحبت التنمية السريعة للصين بهجرة ملايين الفلاحين بأعداد مفرطة، الذين جذبتهم حيوية المدن وضواحيها فى الصين الساحلية.

وفى ظل هذا التلاطم، انتشرت المدن وتحلت وأحاطت بها وتخللتها أحياء الأكواخ، واختفى الانقسام بين مدن وريف، إن كان قد وجد أصلا، فى هذه المناطق الرمادية بونما نهاية، أو تعايشت المدن - المهجع والقرى المهجورة، وأخذت تصبح أماكن إقامة ثانوية. وضاعت التركيزات الحضرية التى ليس لها مركز ولا حدود فى ترانصف الإنشاءات التى ازدرعت فى مفترق طرق السيارات (مدن الحافة). وفى هذا العالم، اجتث الإنسان من جذوره، وانعزل (تتسم العولة فى نفس الوقت بالازدحام - السيارات، النفايات، الصور... والأتمتة، وتدمير العلاقات الاجتماعية). ومن هنا جاء إعادة خلق الأنسجة الاجتماعية «الفضة» والزائلة: عصابات الأولاد والمراهقين، المافيا، والطوائف.. وقد تولد هذه الفوضى حركات سياسية: ففي إيران فى ظل الشاه، فضلت المعارضة الخمينية فى السبعينيات تجنيد المناضلين من بين الشباب نصف المتعلم، المستبعدين من عملية الإثراء السفية التى كفلتها دولارات البترول وزعمت أنها تستعيد الإسلام الخالص والمتشدد. وفى الجزائر فى التسعينيات نهلت جبهة الإنقاذ الإسلامى أعضاءها من صفوف الشباب الذين تكدسوا فى عمارات الجزائر العاصمة (التى كانت بورجوازية فى عصر الفرنسيين)، وشجبت العولة - أى الاعتماد على الدوائر الاقتصادية الدولية، تغريب العادات - باعتبارها مصدرا لكل

إحباطاتها.

ثانياً: البضائع والخدمات

العولمة هي أيضا جعل الأرض كلها فضاء تجاريا أوحدا. إذا كان الإنتاج الصناعي العالمي قد تضاعف أكثر من سبع مرات من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٥، فإن مبادلات المنتجات المصنوعة تضاعفت سبعا وعشرين مرة. ويوضح هذان التطوران، الإثراء المدهش لكوكب الأرض، والتفاعل المتبادل مع هذه الظاهرة، النمو الذي يسبب الدوار للتدفقات الصناعية. فمبذ النصف الثاني من الثمانينيات، انفتح بمبادرة ذاتية أكثر من ستين بلدا ناميا، كانت قد اختارت نموذجا مغلقا، وهي تضم نحو نصف سكان العالم، وتشمل أساسا الصين والهند وأندونيسيا والبرازيل وروسيا.

وتؤثر العولمة على المنتجات والخدمات بثلاثة طرق:

١ - التصنيع:

ينطوي ذلك على التصنيع كبير الحجم، بيد أنه كما تنبأ ماركس، فإن العولمة، أي إدراج كل الأنشطة الإنسانية في نظام عالمي للمبادلات، تسهم في تغيير ما هو مقدس، واستثنائي، وخاص، ويدوي، ومقصور على دائرة محدودة، إلى شيء به قدر من الابتذال ويسهل الحصول عليه حيث إنه يباع ويشترى، ومن هنا جاء انتشار وتعميم المنطق الصناعي.

أ) السياحة:

وهي بعد أساسي من أبعاد العولمة، يوضح جيدا دينامية التصنيع هذه، فمبذ النصف الأول من القرن ١٩، ظهر السائحون المحدثون الأول، يبحثون في السفر عن تجربة تجعلهم يعيشون تعددية الحقيقة والواقع (مثل مذكرات سائح لستاندال في ١٨٢٨). وفي النصف الثاني من القرن ١٩، أدى تطور البورجوازية والقطارات والسفن، وإنشاء المشروعات المتخصصة - إلى ظهور أولها، وكالة كوك، ومن الواضح أنها بريطانية، في ١٨٤١ - وجعل من

السياحة مقصداً جذاباً للطبقات المالكة، في حين أثبت فيلياس فوج الذى كسب رهانة بالدوران حول العالم فى ٨٠ يوماً (جول فيرن، ١٨٧٣) أن التقنية (الأوروبية) تربط الأركان المفقودة لأقصى حد وتوحد الأرض، وتبين محن أسرة فينيويار (كريستوف ١٨٨٩ - ١٨٩٥) أن الرحلات لأماكن أكثر بعداً أصبحت منذئذ متاحة للناس المتوسطين لأقصى حد. هذا هو عصر الرغبة فى كل ما هو أجنبي. ولم يذهب لأطراف الأرض سوى أصحاب الامتيازات وحدهم، العسكريين، الدبلوماسيين، الكتاب، الصحفيين.. وانفعل رجل الشارع بالحكايات أو الأفلام الوسيطة فى نقل البعيد إليه. وانتصر الريبورتاج، نصف الحقيقى، نصف الرومانسى.

وفى نهاية القرن العشرين تعولت السياحة، وإذا كان سكان العالم قد تضاعفوا فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٩٠، فإن التنقلات السياحية زادت أربع عشرة مرة. وربما كانت أولى علائم هذا التغير هى إنشاء نادى البحر المتوسط فى ١٩٥٠، الذى يضع البحيرات المرجانية وأشجار النخيل فى متناول ذوى الرواتب المتواضعة.

وخفضت الطائرات طويلة المدى والرخيصة (الطيران العارض أو التشارتر) بصورة هائلة تكاليف السفر وتعولت شبكات الحجز ونزعت فى الوقت نفسه إلى التركيز فى أيدي بضع شركات عاملة فى المجال؛ وتلبي هذه الأخيرة ملايين الطلبات، وتكتسب قدرات هائلة على الضغط على شركات الطيران، فى الوقت الذى تنهمك فيه هذه فى منافسة قاتلة.

لقد أصبحت كل الأماكن «الفاتنة» موضع تنظيم وترتيب (الفنادق، والنوادي لقضاء الإجازات....). وانتزع بفضفاضة طابع القداسة عن أشد المواقع غموضاً، واستقبلت حشوداً من الزوار الذين يرتدون الشورتات والأحذية الرياضية، وأجهزة التصوير، وأتاحت الكاميرا ومن بعدها كاميرات الفيديو للأسر أن تخلد صورها فى هذه الأماكن. وكما هو الحال فى كثير من المجالات الأخرى، اصطبغ الجميع والحشد الذى يفيد الفرد المتوسط،

بالتنوع والتخصص بهدف إشباع مجموعة متنوعة متزايدة دوماً من الأنواق والقدرات الشرائية (الرحلات الثقافية، اصطیاد الصور أو الصيد الحقیقی، المغامرات المنظمة بل والسیاحة الجنسية). وأصبحت المناظر دیکورا للأحلام التي تم تطويعها وفق إیراد كل شخص.

لقد ظلت السیاحة التي اخترعها الغربیون حکراً علیهم زمناً طویلاً. وفي نهاية هذا القرن، وفي إثر التلاميذ المنضبطین ألا وهم اليابانیون، تحول الآسیویون الذین ولجوا عصر الاستهلاك، إلى السیاحة، فهم مثلهم مثل أغنیاء الحرب الذین لا یریدون التخلف عن أي مستحدث. ويمثل هؤلاء الزبائن، الذین يتجهون إلى أن یصبحوا أكثر عدداً ورخاء، مسيرة رائعة لمشروعات السیاحة. وهنا أيضاً، وجد الغرب الذی كان يحظى فی هذا القطاع بأسبقية كبيرة، نفسه فی موضع منافسة بوصول الآسیویین.

(ب) والمخدرات تقدم مثالا آخر لهذا الترابط الدينامي بين الاستهلاك الضخم والتصنيع:

فلفترة طويلة خضع استعمال المخدرات لقواعد صارمة (مثل الكوكا التي ظلت مقصورة على الانكا) ولم تنتشر أبداً فيما وراء مجموعات سرية (مثل أفيون الشعراء أو هواة كل ما هو أجنبي). وأصبح مؤكداً منذ النصف الثاني للقرن ١٩، بين غزو الأفيون للصين - الذي كان يدخنه كبار الموظفين في الإمبراطورية وكذلك العمال والشيالون - أن مجتمعا بأسره يسمم نفسه بنفسه تحت وطأة سحق الغرب له.

وفي القرن العشرين، شهدت المخدرات ستة تطورات، لوحظت بالفعل بالنسبة للسیاحة، وتعد نموذجية بالنسبة إلى العولمة: تكاثر العناصر المخلقة (من الكراك إلى الاكستازي)، بهدف اجتذاب زبائن أكثر تنافراً في أنواقهم ومواردهم المالية؛ وتصنيع الإنتاج على أيدي سادة الحرب في المثلث الذهبي أو «اتحاد الجريمة» في كولومبيا؛ وتوسع وترابط مناطق التصنيع والتهريب (وهكذا أصبحت إفريقيا، وخاصة بسبب الفوضى السياسية فيها، محولجياً

لهذه التجارة)؛ وتزايد وتنوع المستهلكين الذين يأتون من كل الطبقات الاجتماعية؛ وأزمة أجهزة التشريع والشرطة، وبصفة خاصة تحت ضغط التدفقات (لا يبين نمو الكميات المضبوطة فعالية الضوابط بقدر ما يبين الزيادة الباعثة على الدوار في الكميات المتداولة) وأخيرا إزالة أوجه الغموض عن مفهوم المخدرات (فنفس المجتمعات التي تحظر الحشيش والهيروين تصرح بالاستخدام الواسع النطاق للمخدرات المشروعة - الكحول، التبغ، المهدئات). وقد زعزع انفجار التدفقات، الهياكل القائمة وأبرز نسبية كل القواعد، وكل المحظورات.

٢ - التبدلات:

شجع تضاعف وتعدد الاتصالات والمبادلات، فرص التحول والتهجين. والتقت الأطعمة، وإن كانت متجذرة في الأقاليم وفي الحضارات، وفي مقدور هذه التداخلات المتبادلة أن تشيع الاضطراب فيما هو متفق عليه (فمثال تعارض وصفات الأطعمة الشرقية الفصل الغربي بين ما هو مالح وما هو سكري). وتتفق منتجات المطابخ، في عولتها، مع ذوق شامل عالمي أو متطور على هذا النحو (مثل البييتزا الأمريكية). ويتم تحريف الموسيقى، التي تنهل من الفولوكلور، وتتغير في أثناء تداولها وكذلك تتغير الألحان التي يتم تطويرها بصورة نموذجية لتلائم ذوقا يصبح عالميا وينقلها المفسرون لها، مما يضيف سحرا خاصا عليها ويكسبها تأثيرا عالميا (على سبيل المثال، خوليو أجلاسيوس، العاشق اللاتيني. ومغنى الأوبرا لوسيانو بافاروتي)!

وفي نهاية القرن العشرين، تظل المنتجات العالمية، التي تباع في كل الأماكن، جد نادرة: الكوكاكولا، الهامبورجر، ماكдонаلد.. وليس صدفة أن هذه المنتجات نشأت أصلا في الولايات المتحدة، وهي تعنى بالنسبة للشباب الروسى أو الصينى، المستهلك، الاستمتاع بجنة الوفرة والحدثة، خلال لحظة من الزمن.

٣ - التسليع:

فى الإنجليزية تشكل السلع الأساسية (وهى كلمة مستمدة من كلمة فرنسية قديمة) المكونات التى يتكون منها أساس النشاط الاقتصادى، وبدونها لن تدور الآلة أبداً، على سبيل المثال، البترول، الصلب، الألومنيوم.. ومن وجهة النظر الاقتصادية، فإن هذه السلع تعكس سمتين: إذ يعكس سعرها وتباينها تقلبات الدورة الاقتصادية (ومن هنا يجىء تعاقب الارتفاع والانخفاض الشديد جداً)؛ أضف إلى ذلك، أن سعر هذه السلع - التى تشمل قليلاً من القيمة المضافة - ينخفض فى الأجل الطويل - بالنسبة إلى البضائع التى تحتوى على القيمة المضافة (مفهوم تدهور معدلات التبادل). ويحدد التسليع ظاهرة تطور أسعار المنتجات ذات القيمة المضافة الكبيرة، مثل أسعار السلع الأساسية. فلماذا تحدث مثل هذه العدوى؟ ما العلاقة بين ذلك وبين العولمة؟ كما يؤثر التسليع على الدوائر المتكاملة، والتليفزيونات وأجهزة الفيديو وكذلك السيارات، وتتطلب هذه البضائع استثمارات ضخمة (ابتداءً من وضع مفهومها إلى بيعها). بيد أن شراسة المنافسة، ووقتيّة كل تقدم تقنى، وقصر عمر هذه المنتجات، يسبب عدم استقرار الأسعار وهبوطها.

ومنذ فترة ما بين الحربين إلى ذروة مجتمع الاستهلاك فى الستينيات، فرضت صناعة السيارات نفسها فى أوروبا الغربية وفى الولايات المتحدة ثم فى اليابان، باعتبارها الصناعة المبتكرة، وخلقت الوظائف وأخصبت مجموع الاقتصاد، وكان على كل الدول النامية أن تدخل هذا القطاع، وفى نهاية هذا القرن، لم تعد السيارة المتوسطة مجرد تجميع لعناصر نمطية (الشاسيه، المحرك) فالبعض منها يجهز عدة موديلات، عدة ماركات، وتسهم العولمة التى لا تنفصل عن التغيرات الأخرى (تصنيع الإنسان الآلى، الذى يصنع مفهوم الحاسب الآلى..)، فى التسليع مع دخول بلدان العالم الثالث إلى ميدان المنافسة (أولا كوريا الجنوبية ثم جنوب شرقى آسيا)، التى أصبحت السيارات بالنسبة لها، مثلها مثل المنسوجات، قطاعاً للقفز منه لإثبات

الوجود فى مواجهة الغرب المتقدم بل وغزوه.

ثالثاً: النقود

نشأت النقود من أجل التداول، وهى إحدى اللغات العالمية بصورة عفوية، والتي تدمج كل الأشياء، كل الأنشطة فى مقياس عالمى للقيم: «كم يتكلف هذا؟» إن النقود واحد من كبار نواقل العولة: بأن تضيف ثمننا على كل شئ - من فرشاة الأسنان إلى حياة الإنسان - وهى تجعل كل شئ موضع مقارنة وحساب. إن النقود، التى يباع ويشترى بها كل شئ تنزع القداسة عن القيم «الخالدة» وتردها إلى قيود غير رشيدة. والأكثر من هذا، أن تملك الفضاء وإنشاء علاقات عالمية بحرية وجوية، يقتضى حشد رؤوس الأموال، وتطوير الأدوات المالية - وهو ما يصحب عادة حالات الإفلاس والفضائح.

ومثلاً حدث فى «التحول الكبير» (كارل بولاناي) فى القرن ١٩، أى المشروع الأولى للسوق العالمية، شهدت نهاية القرن العشرين، بداية من الستينيات، تغيراً لم يسبق له مثيل فيما يتعلق بالتمويل: ظهر الميدان المالى باعتباره المجال الأول للعولة الحقيقية.

١ - إثراء العالم وتدويل القوى الفاعلة:

نشأت اندفاعة العولة هذه أولاً من النمو الذى حدث فى الثلاثين سنة المجيدة (١٩٤٥ - ١٩٧٥). وتجسدت فيها احتياجات جديدة وإمكانات جديدة.

وعلى جانب العرض، أدى إثراء المجتمعات الغربية إلى زيادة مؤكدة فى الاستهلاك وأيضاً فى الادخار. وقامت مؤسسات - شركات إصدار، صناديق معاشات... - لجذب هذه الموارد إلى الأسواق المالية. والأكثر من هذا أن هذه الأجهزة المهمة بتوزيع خياراتها وموازنة العمليات المجزية والعمليات المضمونة، بدأت تتطلع شيئاً فشيئاً إلى ما وراء الحدود، ومما

ضخم هذا التدويل، شيخوخة السكان في الغرب وثقل عدد المتقاعدين وضرورة تمويل احتياجاتهم بصورة متزايدة عن طريق الرسطة (أى ادخار من سيتقاعدون مستقبلا أو المتقاعدين فعلاً).

ومنذ بداية السبعينيات حدث فى الولايات المتحدة أولاً نمو مذهل فى صناديق المعاشات التى تحصل وتدير مبالغ هائلة. وتتصرف أكبر ثلاثة صناديق أمريكية فى ألف مليار دولار، وهو ما يمثل ثلثى الناتج الداخلى الخام الفرنسى، وقد أصبحت هذه المؤسسات التى لها معاملات فى كل البورصات الكبيرة والتى تمتلك أجزاء من رأسمال الشركات متعددة الجنسية، قوى مالية فاعلة بولية كبيرة.

وبالمثل، أثرى ارتفاع أسعار البترول فى السبعينيات بصورة فظة الدول المصدرة له، وتم إعادة تدوير جزء من هذه الإيرادات فى دورات بولية، أى تم إقراضها أو توظيفها (الدولارات البترولية). وهنا أيضاً، دخلت مجموعة جديدة من القوى الفاعلة فى مجال التمويل الدولى. يضاف إلى ذلك، أنها كانت من دول العالم الثالث، التى بدأ وكائنها تعلن إعادة توزيع السلطة المالية، ولم تعد هذه تخص الغرب على وجه الحصر وإنما اتجهت إلى أن تتعولم. وحصلت المملكة العربية السعودية على أهم الحصص فى صندوق النقد الدولى، وبذلك انضمت إلى الدائرة التى كانت قاصرة حتى ذلك الحين على حماة النظام النقدى الغربى، ولكن العولة لا تكف عن التداخل فى علاقات القوة وهياكل النظام الدولى: ولا تتكيف البلدان الغربية وحدها، مع توزيع أوراق اللعب البترولية الجديد هذا (على سبيل المثال) بزيادة مبيعاتها لبلدان البترول. ولكن هذه الدول الأخيرة، مثلها كمثل من كسب يانصيباً، تهدر منبع غناها فى مشروعات فرعونية بل وتستدين، بيد أن هذه الدول لا تستطيع العودة للوراء، إذ ينقلب كل توازنها الاقتصادى والاجتماعى بصورة لارجعة فيها بتأثير تدفق دولارات البترول.

وعلى جانب الطلب، يوجد بصورة خاصة نمو المشروعات وتدويلها. فقد

حدث انعطاف تاريخي في النصف الثاني من الثمانينيات، فحتى ذلك الحين، كان هذا التدويل يتحقق بالتجارة، وابتداء من ١٩٨٥ ظهر الاستثمار المباشر باعتباره محركا أساسيا، وتضاعفت قنوات التدويل: الصادرات والواردات، وشراء المشروعات واندماجها، وإنشاء مواقع ابتداء من العدم، ومما ساعد على هذه التغييرات وضخمها، انفجار وعولة الأنشطة المالية، ففي نهاية القرن العشرين زادت التدفقات المالية أربعين مرة على التحركات التجارية.

وفي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، تزايدت مديونية الدول بصورة هائلة، وتركت الولايات المتحدة العجز العام بها يتعمق في الثمانينيات، ولكنها عبت بسهولة المدخرات الأجنبية، وفي المحل الأول اليابانية، بفضل الدولار (العملة الأولى للتعامل وللاحتياطي) وبفضل قوتها، وفيما بين ١٩٨٠ و١٩٩٥، ارتفعت مديونية البلدان الغنية (البلدان المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) من ٤١٪ إلى ما يقرب من ٧٥٪ من ناتجها الداخلي الخام.

ومن جانب آخر سمح الانفراج الذي حدث في سنوات السبعينيات بين الشرق والغرب، للدول الشيوعية بأن تقترض من الغرب، أقنعت هذه الدول نفسها بأنها بهذا تفتح وتحرر (نظرية أسلحة السلام)، والواقع أن هذه الأموال أفادت، في أحسن الأحوال، في تهدئة سخط السكان، ثم فرض سداد هذه الديون في سنوات الثمانينيات إجراءات للتقشف، مما أشعل صراعا مفتوحا وأدى إلى سقوط نظم شرقي أوروبا في ١٩٨٩، وفيما يتعلق بدول العالم الثالث، فقد ارتمت في أحضان سياسات طموحة للتنمية، وفي سنوات الثمانينيات اعتبرت مديونيتها قنبلة موقوتة، تهدد بإثارة انهيار عالمي، وكانت الاستدانة وسيلة لنقل العولة، فالمقترضون الذين كانوا يعيشون عادة في شبه اكتفاء ذاتي (خاصة الكتلة الشيوعية)، وجدوا أنفسهم مشدودين إلى شبكات دولية، وتم ربط وتحويل اقتصاداتهم

ومجتمعاتهم (مثلهم مثل دول البترول بتأثير الدولارات البترولية) بصورة لا خلاص منها، ولم يعد فى الإمكان تحقيق العودة إلى الاكتفاء الذاتى إلا بالانغلاق، والإجبار والعوز (وتظل إيران الخومينى هى المثال الوحيد لمثل هذه التجربة).

وفى أغسطس ١٩٨٢ ثم فى نهاية ١٩٩٤، عبرت المكسيك أزميتين مالييتين خطيرتين قادتاها إلى حافة الإفلاس، ومنذ هذين الحدثين أصبح عالم المال وقد أدرك مدى توثق عرى الاعتماد المتبادل، يخشى وقوع انهيار عالمى أعمق من ذلك الذى وقع فى أكتوبر ١٩٢٩. فقد أعقب انهيار المكسيك انهيار دول أخرى مدينة وأدى إلى اضطراب النظام بأسره، وفى الحالتين، لم يحدث الأسوأ، فإذا كان النظام (الذى كان حينذاك شبه عالمى) قد وسع كثيرا قبضته بالمقارنة بالثلاثينيات، فقد تعلم ابتداع الآليات اللازمة للسيطرة على الأزمات (برامج للطوارئ، خطط لإعادة جدولة الديون..). كما تتحدد العولة باعتبارها سلسلة من عمليات جسورة لتنظيم كوكب الأرض.

وفى نهاية القرن العشرين، تساءل رجال المصارف والمال مرات عديدة عما إذا كان النظام الاقتصادى العالمى سيتحطم على صخرة الافتقار لرؤوس الأموال، فمن ناحية تنفجر الاحتياجات (الديون العامة والاستثمارات المتزايدة الضخامة اللازمة لى تبقى المشروعات فى السباق التكنولوجى، وتمويل البنية الأساسية خاصة فى البلدان الناهضة)، ومن ناحية أخرى، تعيد البلدان التى ظلت طويلا تصدر رؤوس الأموال توجيه مدخراتها (مثل ألمانيا التى تعيد تعمير ألمانيا الشرقية).

٢ - اضطراب القواعد والضوابط:

لعملات (اتفاقيات بريتون وودز، يوليو ١٩٤٤) لصالح أسعار الصرف العائمة (اتفاقيات كنجزتون، يناير ١٩٧٦. فمنذ ذلك الحين تحدد الأسواق قيمة العملات، ومن ثم لا تكف هذه عن التغير حسب العرض والطلب، ثم تم فى سنوات الثمانينيات إلغاء الضوابط على الصرف، واستهدف إلغاء

القواعد التخلص من كل القواعد التي تحد المنافسة، سواء الداخلية أو الخارجية، في المجالات التي تم تدويلها أو المدعوة لذلك (وبالذات التمويل).
ويعد اختفاء القواعد الرسمية للعبة، أو هذا التخفيف منها، أحد علائم قيام نظام مالى عالمى يخرج عن سيطرة الدولة، وهكذا، فمنذ سنوات السبعينيات تجسدت سوق الدولارات الأوروبية، انطلاقا من الودائع بالدولار خارج الولايات المتحدة، أولا بالنسبة للشركات الأمريكية متعددة الجنسيات وإن كان أيضا بالنسبة لكل المشروعات التي تتحكم في تدفقات بالدولار، وتمثل الدولارات الأوروبية مصدرا للائتمان يخرج عن السيطرة القومية، ووفق نفس الآلية (الودائع النقدية خارج البلدان المصدرة للنقود)، تظهر الماركات الألمانية والأوروبية والفرنكات الأوروبية، وفي سنوات السبعينيات، وصلت دولارات البترول، وفي سنوات الثمانينيات، تسلت دولارات المخدرات التي يغطي مهربو المخدرات أصولها المشكوك فيها بإعادة تدويرها في الأعمال العادية (التبييض). كذلك تضاعفت تدفقات النقود المستقلة.

وفي عالم كهذا، فإن احتفاظ الدول بضوابط على التدفقات المالية يلحق الضرر بهذه الدول، فهذه الضوابط تجعل رأس المال يهرب، إذ يخشى هذا الأخير يوما من أن يجد نفسه مجمدا ويذهب بصورة تلقائية إلى حيث تقل العوائق أمام تحركه لأدنى حد.

٢ - سعار المبتكرات المالية للتحكم في مبالغ متزايدة:

منذ أن وجدت النقود، ظلت شواغل المتحكمين فيها هي نفسها، جعلها تتداول وتثمر (بالإقراض، وتقديم الائتمان...)، وبالتحسب من مخاطر مثل هذه العمليات، ومع تغير المبالغ المتضمنة والتقنيات، ظل المبدأ هو نفسه على الدوام: الاستفادة من الوقت وتوقع التطور، وفي نهاية القرن هذه، فإن كل شيء ييسر تداول النقود ويعجل به، وفي الوقت نفسه، فإن الأمر يتعلق بالحماية من - وأيضا استغلال - أوجه عدم اليقين في هذه التحركات المتزايدة السرعة.

ذلك هو تحويل الأموال إلى سندات متداولة. وتكفل هذه العملية تحويل الممتلكات المالية إلى «سندات» قابلة للتداول في السوق، ويمكن تعبئة تحويل الأموال إلى سندات من أجل مواجهة أية معطيات اقتصادية (توفير موارد للمشروعات، وأيضا بناء العمارات وشراء الأراضي والغابات، ومواجهة التلوث...). ويسهم التحويل لسندات في خلق الأسواق، ويسر حراك الأشياء والديون والتركات وإدماجها في القنوات الدولية.

وتقدم المنتجات (الأبوات المالية) المشتقة، التصوير الأكثر إبهارا لهذا التحول المالي، وتشكل جميع المنتجات والصكوك المالية التي لا تطابق معاملة تتم نقدا وعدا (مادية) ولكن يترجمها عقد شراء أو بيع كمية من الأصول والممتلكات أيا كانت (أرباح، التزامات، مواد أولية، معادن ثمينة...) في تاريخ ما في المستقبل، ويسعر محدد في الأصل، وكذلك المقايضات التي تتيح لمشروع ما، بشرط التعويض، أن يبادل خلال مدة محددة مخاطر الصرف أو أسعاره. وقد ظهرت هذه العقود الأجلة منذ النصف الثاني من القرن ١٩ في أسواق المواد الأولية (شيكاجو، الحبوب واللحوم، لندن، المعادن والمنتجات النباتية الأساسية). وابتداء من بداية سنوات السبعينيات، استثار قلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف، نمو بيعت على الدوار في هذه العقود (في ١٩٧٢ تم إبرام عقد لسعر صرف أصدرته شيكاغو ميركانتيل اكسشانج، وفي ١٩٧٥ تم إبرام عقد لأسعار فائدة أصدره مجلس التجارة في شيكاغو). ومنذ سنوات الثمانينيات فتحت مثل هذه الأسواق في لندن وباريس (١٩٨٦)، ماتيف، فرانكفورت، سيدني، طوكيو. وشهدت المعاملات نمو بيعت على الدوار. وارتفعت المبالغ التي تمت معالجتها والتي بلغت ٥٠٠ مليار دولار في ١٩٨٧، إلى ٤٠٠٠ مليار دولار في منتصف السبعينيات.

٤ - ارتباط الأسواق:

تفرض ارتباط الأسواق تلك الضغوط الرهيبية لجعل تداول النقود يتسم

بأقصى قدر ممكن من السيولة، ففي خلال بضع ثوان، وفي خلال بضع دقائق، تنتقل رؤوس الأموال من مشروع لآخر ومن مكان لآخر. وهذه العولة المالية لم تخلقها التقنية التي لا تزيد على كونها مجرد وسيلة، ولكن هذه التقنية يسرتها. مثل استخدام الحاسب الآلى وإلغاء الطابع المادى للسندات وآلات التحويل الأوتوماتيكي وشبكات نقل المعطيات وانتشار بطاقات الائتمان.

وفي أكتوبر ١٩٨٦ حققت مدينة لندن، التي كانت مهمومة بأن تكون دوما الأولى فى التكيف مع التغيرات المالية، ما أسمته «الفرقة الكبرى» الخاصة بها، فقد ألغت القيود التنظيمية والعمولات الثابتة، ولم تعد المعاملات تتم بين شخص وشخص وإنما بين حاسب آلى وآخر، بفضل الشاشات التي تعمل بصورة مستمرة والمرتبطة بكل المراكز المالية الأخرى فى كوكب الأرض، ولا يسع البورصات الأخرى إلا أن تحذو حذو هذا وأن تنخرط فى منافسة مسعورة فيما بينها.

وقد تفاقم هذا الصراع بين الأسواق الراسخة من جراء تكاثر الشبكات الأليكترونية للتعامل والتبادل. وهذه الشبكات إما أنها أضيفت إلى البورصات (انتسنت، لايتس)، أو خلقت أجهزة متنافسة (تريد بوينت فى مواجهة سيك فى بورصة لندن، جلوبكس فى مواجهة إم آه تى إى إف فى باريس) . كفلت التعامل فى منتجات جديدة (مثلا فيتز جيرالد بالنسبة لأسهم الشركات الأمريكية غير المدرجة فى البورصة).

رابعاً: المخروض الفكرية

إن العولة، خاصة فى نهاية القرن العشرين، لا تنفصم عن علاقات الإعلام والاتصال. وهنا أيضاً فإن المكان والزمان يتلقصان بدرجة هائلة. فمنذ قرنين، فى اللحظة التي ظهرت فيها الوسيلة الأولى لبث الرسائل السريعة، التلغراف الهوائى (١٧٩٣)، كان الأمر يتطلب ساعات وأياماً

وأحيانا أسباب معرفه ما إذا كانت قد حدثت انتصارات أو وقعت هزائم. أما اليوم فتجري متابعة هذه الأحداث بصورة مباشرة، فالتليفزيون يعيد بثها فى الأرض كلها. ويبدو أن كل شىء يسر ويعجل بالاتصال: تضاعف وتنوع القنوات (التليفون بآلة النسخ عن بعد أو بشبكة الإنترنت) وتمزق الاحتكارات العامة تحت وطأة المنافسة متعددة الأشكال (بين القائمين بالتصنيع، بين القائمين بالتشغيل، بين الشبكات). وانهيار الأسعار، وتجد الإنسانية كلها نفسها وقد اخترقتها التدفقات، وإن كان بطريقة غير متساوية للغاية، وإذا كانت طبقة ضئيلة جدا من رجال الأعمال ومن العلماء، ومن المثقفين ومن المسؤولين السياسيين - الذين يحصلون على امتيازات من العولة - تشعر أنها على راحتها وحريتها فى هذا الإعصار، فلن توجد بعدئذ أرض معزولة.

فى ١٩٨٠ ولدت أول قناة تليفزيونية ذات توجه كوكبي، وهى كيبل نيوز نيتويرك (سى.إن.إن). وهى تبث المعلومات طوال أربع وعشرين ساعة فى اليوم وتطمح إلى استقبال إرسالها فى كل مكان، مما يبقى على كل الناس فى حالة استماع لأخبار كوكب الأرض باستمرار، وهو الأمر الذى ربما يخلق قريبا ضميرا عالميا موحدا، وفى الوقت الراهن فإن السى.إن.إن، وهى التصوير النموذجى للأرض المحاطة بكابلات الإرسال، تصل بصفة خاصة إلى الفنادق الكبرى ومعابد العولة المتطابقة فى كل الأماكن التى تتقاطع فيها وتتبادل كوادر العولة المعلومات (عن طريق الحاسبات الآلية وحاليا التليفونات المحمولة).

ويشير هذا التداول المتزايد السرعة والحجم للأخبار والصور والأفكار كل أنواع ردود الأفعال والتسلسلات وهكذا تبرز العولة وحدة كوكب الأرض ولكنها لا تلغى الوضع الخاص لكل فرد.

١ - الانفعالات والعواطف:

حاليا يلم بأى مأساة تحدث - زلزال أو مجاعة أو حرب.... - فى التو

واللحظة، إن لم يكن كل الناس، فكثيرون منهم على الأقل. فهل تنجم عن ذلك انفعالات وعواطف كوكبية لأن المشاهد من بعيد يشعر بأنه شقيق لمن حل بهم البلاء وإن بعدوا عنه آلاف الكيلومترات؟ ليس هذا أمراً مؤكداً، فمن هبة اليونانيين ضد السلطة العثمانية في عشرينيات القرن ١٩ إلى الحرب الإسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، ومن حرب فيتنام الأمريكية في الستينيات إلى الصراع ضد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا في الثمانينيات، تباين التأثير الدولي المحدد لكل حدث من هذه الأحداث الحاسمة، مما أثر على وعياً من لديهم أسباب محددة، والذين تتباين فرص الوصول إليهم، وإن ترك الغالبية العظمى في حالة لا مبالاة، خاصة الذين تستغرقهم الصعوبات المباشرة لحياتهم اليومية. إذن هل هناك تغيير مثلاً بين بداية القرن ١٩ ونهاية القرن ٢٠؟ لا، فقط زادت قوة وإشعاع وسائل الإعلام والاتصال وأيضاً درجة وطرائق اندماج الناس في الفضاء العام الدولي. ومن ثم لن تتبلور انفعالات وعواطف عالمية حقاً إلا إذا تأثر كل الناس، أو على الأقل أكبر عدد منهم، بنفس الطريقة في ظل وضعهم المحدد بنفس الواقعة وعاشوها بصفة خاصة وأعتبروها شيئاً مشتركاً يتطلب تضامناً عالمياً.

٢ - المحاكاة:

المحاكاة هي إحدى الآليات الأساسية للتاريخ الإنساني، وعن طريق المحاكاة يستطيع الفقير أن يعتقد أنه ندٌّ للغنى. والمهزوم أن يهزم الغالب. ويصل بها البلد النامي إلى التقدم. ومرة أخرى نقول إن العولة لا تخلق على وجه التأكيد ظواهر المحاكاة. لكنها تيسرها، وتعظمها وتعجل بها وربما تضيف عليها بعداً جديداً، قيمة جديدة

ونفس القول ينطبق على التقليد، وهو أيضاً نوع من المحاكاة. فالبضائع النادرة والمكلفة والمنتجات ذات العلامة المميزة، يتم تقليدها سواء على نحو مطابق أو مخادع، وتباع هذه الأشياء المقلدة بأسعار تقل عدة مرات عن أسعار السلع الأصلية، ولكن ما العلاقة بين التقليد والعولة؟ إنها الاختزال

الرهيب للمسافات، والتناقض الفظ في قيمة الفوارق الجغرافية والتقنية والاجتماعية. ويهدر المقلد، وهو بصفة عامة مشروع في العالم الثالث، قيمة الأشياء المعنية ويخلع عنها قداستها. باعتبارها تعبيراً عن حضارة أرقى، فإنها ليست سوى أشياء يمكن صنعها بالآلاف، والملايين من النسخ. وإضافة لذلك، من المشترين الأول؟ السياح القادمون من نفس البلدان الأصلية أو التي يعتقد أنها كذلك والذين يعدون التكلفة الأدنى من علامات المكانة الاجتماعية.

كذلك فإنه في نهاية هذا القرن تؤدي المحاكاة، أو يبدو أنها تؤدي، إلى توحيد عولة الشباب حول الأنواق والطقوس المشتركة (الجينز الأزرق وهامبورجر ماكدونالد، وحفلات الموسيقى التي تنتهي بإشعال الولاعات والوشم والدراجة البخارية...). ويمكن أن يمتد هذا الانتشار للسلوك الغربي إلى الأخلاق (منازعة الآباء وتحرر الشابات الصغيرات وحرية اختيار القرين). لكن هل يختلف ما هو خاص: البيئة والثقافة والظروف الاجتماعية والحالة النفسية لكل شخص؟

٣ - الرفض:

ومتى ما أن العولة تترسخ عن طريق ظواهر المحاكاة لا تنتهي، فإنها تثير قدراً كبيراً جداً من ردود الأفعال الرفضية. ولكن هذا يصدر عن أوجه الغموض بأكثر مما يصدر عن التناقضات!

إن الاستعمار والاستيطان أحد أدوات النقل الأساسية للعولة، بإدخال قوة الشعوب غير الأوروبية في تاريخ يصبح كوكبياً بحكم هذا النقل. وتصفية الاستعمار هي رفض لسيطرة الدول الأوروبية، وهي في الوقت نفسه تتبع دينامية العولة ويضيف المقاومون للاستعمار مشروعية على معركتهم باستخدام الأفكار الأوروبية (حق الشعوب في تقرير المصير والمساواة بين الناس...).

كذلك فإن اندفاع العولة (انهيار تجارب الاكتفاء الذاتي وتوسع

المجالات الآخذة بالتصنيع أولا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) تضطرب برود أفعال داعية للكمال (على سبيل المثال التيارات الإسلامية). وتحلم هذه الحركات باستعادة عصر ذهبي (بالنسبة للإسلاميين أمة النبي والخلفاء الأول). ومن ثم محو كل الآثار الفاسدة للتاريخ السابق، بيد أن منطقتها وبرامجها تضم رغما عنها مراجع غربية (التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية...)، وذلك ببساطة لأن هذه الحركات وليدة عصرها - نهاية القرن ٢٠ - ولا يمكن أن تفكر في نفسها خارج هذا الحاضر.

٤ - الإصلاح والتهجين:

إن أي دين وأية فلسفة وأي أيديولوجية هي إصلاح وتوليف، يتم بدرجة أو أخرى من الأصالة والتميز، من المفاهيم والصور والتواريخ التي تنهل من معتقدات وأفكار سابقة. وإذا تضاعف العولة الصلات بين الناس والمجتمعات، فإنها تحفز تحلل وإعادة بناء مثل هذه الأبنية.

وهكذا تحولت الشعوب التي خضعت للاستعمار أو تم تحويلها إلى دين سادتها. وفي إثر عملية الإخضاع هذه، وفي اختلاط السكان الذي صاحبها (مثلا العبيد السود الذين اقتيدوا من إفريقيا إلى أمريكا والذين لم يصبحوا معهم سوى ما كانوا يستطيعون الاحتفاظ به في رؤوسهم)، نضجت عبادات وعمليات توفيق للمعتقدات، وخضع مجال تخيل المستعمرين (بفتح الميم الثانية) الذي سحقه المستعمرون، لمزاعم وتصورات هؤلاء الآخرين وإن اجتهد فيه الأولون واختصوا به.

وفي نهاية القرن العشرين هذه، وفي ظل انهيار الشيوعية وإخفاق العالم الثالث، لا تنفصل العولة عن انتصار الأفكار الغربية: الفردية، الديمقراطية، اقتصاد السوق. ولكن كل فكرة فريدة يتم اختلاصها، وتخريبها. وتلك هي مفارقة الدعوة القومية، فقد صاغت أوروبا ونشرتها في جميع أنحاء الأرض، ثم تحولت إلى ناقل أو عنوان لمطالب عديدة خصوصية، تشكل كل منها انطلاقا من ماضٍ محدد واستفاد من رنين عالمي، عن طريق إسناد القومية.

الفصل الثالث

القوى الفاعلة في العولمة

هل يعد قوة فاعلة أى كيان «فرد وأيضا مشروع كنيسة دولة . . .» يصوغ نوايا ويعبر عنها ويترجمها إلى أعمال من وجهة النظر هذه، فإن كل شخص معنوى يطبق قواعد وآليات تسمح له بأن يصوغ إرادة ما سواء عرضها أو جسدها زعيم أو رئيس، يكون قوة فاعلة.

وبالنسبة لهذه القوى الفاعلة ، تفرض العولمة فى نهاية القرن الـ ٢٠ مناخا يتغير بصورة أبدية. ويتسم هذا المناخ أولا بخليط متدافع من المعلومات يكرس كل منها نفسه للعبة لا تنتهى من المقارنات «على سبيل المثال ، منظم المشروعات الذى يقارن تكاليف اليد العاملة وجهات تشغيل الأموال التى تقارن بين العملاء والسندات .. والدولة التى تقارن إنتاجيتها بإنتاجية الدول الأخرى . . .» وبعد ذلك هناك التنوع والمرونة فى التدفقات ويستغل البعض «خاصة المشروعات» هذه الإمكانيات بفضل الحراك فى حين يتجذر البعض الآخر «فى المحل الأول الدول» فى فضاء ما ويواجه التنقل المستمر للقنوات ، وأخيرا، فإنه حتى وإن بقيت الحواجز من كل الأنواع «فى المحل الأول الحدود بين الدول» ، فإن الأرض كلها تشكل فضاء واحدا ينبغي التفكير فيه باعتباره فضاء أوحده وأن النظام الاقتصادى والمالى والسياسى يمكن تعكيره من أى ركن كان من أركان الأرض «مثلا الأراضى التى توفر ميزة أنها أماكن خارج نطاق القانون: الجنة الضريبية ، دول القمامة، دول المخدرات».

وهناك أربعة أنواع رئيسية من القوى الفاعلة غيرتها العولمة التى استفادت منها هذه القوى فى الوقت نفسه فى تحقيق أغراضها الخاصة وهى: الأفراد ، المشروعات، الدول، والحركات متعددة القومية.

أولاً- الأفراد

فى فجر القرن ١٩ ذكر رجل القانون بورتاليس ، وهو يقدم القانون المدنى: «تتمثل الحرية الطبيعية التى يملكها الأشخاص فى البحث عن السعادة فى كل مكان يعتقدون وجودها فيه [. . .] إن الجنس البشرى لا يشكل سوى أسرة كبيرة واحدة لكن اتساع نطاق هذه الأسرة الكبير جدا يضطرها إلى الانفصال فى مجتمعات مختلفة تأخذ اسم الشعوب ، الأمم، الدول ...» وفى نهاية القرن العشرين تتيح العولة للأفراد أن يتمتعوا بصورة ملموسة بحق أساسى هو الاستقرار والعيش حيث يستطيعون من وجهة نظرهم وأن تزدهر أحوالهم على خير وجه.

ولكن العولة ليست سوى تناقضات . فتطور وسائل الإعلام خاصة التليفزيون يحفز الجميع على المقارنة بين الاقتصادات والمجتمعات والحضارات وتقوم وسائل المواصلات بتقليص المسافات، ويتغلب الخيال وسعة الحيلة على كل الحواجز . لكن العولة لا تنفصل عن تملك الأرض وتقسيمها بين المجموعات والكيانات التى لا تكف عن التنازع حولها إلا عندما تنتهى بعد معارك طويلة الأمد إلى قبول حقيقة لأنه ليس لديها بديل سوى التعايش.

١- اجتثاث الجذور بالنسبة للفرد:

لا تنفصل العولة عن الحداثة الغربية والحضنة والتصنيع وهى تؤدى إلى القلع من الجذور. إن تسلسل شبكات العولة إلى الأركان التائهة يجبر سكانها على التحرك فمن جراء تحسين الصحة يتزايد السكان ومع نمو العائد يصبح كثير من الأذرع فائضا وتلهم المنتجات والأصوات والصور القادمة من جهات أخرى العوالم البعيدة وتستثيرها ومن ثم يتعين الرحيل . وإذا جعل العصر الحجرى الحديث من الإنسان فلاحا وبستانيًا، فقد ربطه بالأرض، أما العولة فقد دفعتة على الطرق.

إن الإنسان المعولم مقتلع من جنوره إنه الفلاح الصينى بأعداده المفرطة بالفعل الذى طردته العولة المتسارعة من الريف، والذى يتوقف فى محطات التركزات الحضرية الهائلة وضواحيها إنه ابن الأزقة فى ريو دى جانيرو أو بوجوتا، الذى يعيش من الاتجار فى المخدرات. وبذا يعتبر حلقة فى سلاسل حلقات العولة التى لا تعد ولا تحصى إنه الطفل الذى يمارس البغاء فى بانكوك الذى لديه زبائن من الأوروبيين المحترمين جدا الذين يتدفقون بالطيران العارض من أجل سياحة الجنس إنها الشابة القلبية المستخدمة فى المنازل عند أغنياء الحرب فى الخليج الفارسى إنه أيضا الكادر متعدد الجنسيات الذى يظفر بمراتب سامية بالقفز من شركة لشركة ومن قارة لقارة.

٢- الوحدة والمجتمعات المتحركة:

إن الفرد المعولم ليس سوى استكمال لأقصى حد للإنسان الغربى الوحيد والحر المنفصل عن أى ارتباطات موروثه الذى ليس لديه سوى ما يطرقه بنفسه . لقد حلت محل المجتمعات التى غرست فى فضاء ما وشكلها الزمن، «الأسرة فى أشكالها الكلاسيكية ، القرية ، المدينة الصغيرة، المشروع الأسرى» رابطات وظيفية «المؤسسات وكذلك تتابع الهجرة» وغير مستقرة «العصابات والمجتمعات التى يشكلها الأشخاص المغتربون». ومن ناحية بمقدور الفرد أن يعتقد أنه مستقل تماما أنه لم يعد منتما إلى مجموعة ما ، فهو يختارها ويتمناها ويتركها ومن ناحية أخرى، ففى هذا الحشد المتوحد «حسب صياغة عالم الاجتماع ديفيد رايزمان» فإن الانتماء لمجموعة ما يمكن أن يكفل البقاء «وهذا هو الحال مثلا بالنسبة للمراهقين الذين هجرهم نوروهم فى العشوائيات الحضرية». أو يوفر نقطة مساندة هائلة «وهذا هو الحال بالنسبة للشتات الذى يقدم لأعضائه شبكة حية، وأماكن استقبال وتدريب مهنى». وبالنسبة لعمليات التقسيم والتسوير غير الرسمية هذه والتى يقيمها عادة الأشخاص المنيونون، والمضطهدون ،

تمثل العولة فرصة رائعة ويكون الفائزون هم الذين استقروا على نواصى الأرض ، والذين يستغلون إمكانات التداول والفروق «فى التكاليف وفى التشريع...».

٣- عديم الجنسية ، شخصية أساسية فى العولة:

فى عالم اليوم المنقسم بين دول ذات سيادة، فإن الجنسية هى التى تعطى حسب رأى الفيلسوفة الألمانية الأمريكية حنا أرندت «الحق فى أن يكون لك حقوق» وبدون هذه الرابطة بالدولة لا يعود للفرد المحروم ممن يحميه حقوق ولا حتى هوية ويمكن إعالته وتحمله لكن لا يمكنه المطالبة بشىء ولا يستطيع إلا أن يستجدى . ولكن هذا الشخص حسب قول أرندت أيضا. المرحل عديم الجنسية هو رمز للقرن ٢٠. واليوم . فإن اللاجىء المنفى الذى يتم دفعه بعنف وتكديسه فى المخيمات ، لن يكون هو بطل العولة ولن يجد له مكانا فى الأرض التى تقسمها الحدود، لكن هل يعد حاملا لمواطنة عالمية؟

ثانيا- المشروعات

إن تدويل المشروعات هو أيضا أمر قديم قدم التبادل فمئذ القدم ، خلقت التجارة فى المعادن الثمينة وحتى فى المنتجات الأساسية «القمح والزيوت . . شبكات تربط المناطق النائية ومنذ منتصف القرن ١٦ حتى القرن ١٩ ، تحقق التوسع الأوروبى بصفة خاصة بفضل الحملات الكبيرة المكرسة للاستغلال المنهجى للأراضى المفتوحة، والذى جمع لهذا الغرض رؤوس أموال هائلة . وفى النصف الثانى من القرن ١٩ اكتسب هذا التدويل الاقتصادى اتساعا جديدا تماما: الفتح المنتظم للفضاءات على أيدى الدول الأوروبية بداية الإنتاج الكبير مع التصنيع مما أثار سباقا على الأسواق ونمو الحاجة إلى المواد الأولية والتى يتعين البحث عنها أحيانا فى أماكن بعيدة «الفحم والحديد والكاوتشوك وأيضا البترول» وتكوين اتحادات

الشركات الأولى «صناعة الحديد والكيماويات . . .»، وظهور أولى الشركات متعددة الجنسيات . وفى نهاية القرن العشرين هذا مدت العولة وعمقت هذا التدويل لكن هل يمثل هذا جديدا بالنسبة إلى المشروعات؟

١- ظهور فضاء عالمي للمنافسة:

من السيارات إلى الأغذية الزراعية ومن صناعة الفضاء إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن النقل الجوى إلى السياحة ، يجد كل مشروع كبير نفسه مضطرا إلى التفكير انطلاقا من الطلب والعرض العالميين ، من منظور تطورهما .

ذلك أن الطلب يتنقل ويتسع . وإذا كانت أسواق البلدان القنية تبدو مشبعة، فإن آسيا أولا وبصفة خاصة وأمريكا اللاتينية بدرجة أقل، تقدم نفسها باعتبارها منبعا غير عادى للمستهلكين وهكذا ، فإن زجاجة المياه المعدنية والسيارة، والتليفون، وهى من خصائص الطبقات الوسطى الغربية، أخذت تتعولم .. بالإضافة لهذا ، فإن هؤلاء المستهلكين الجدد البعيدين عن أن يكونوا مقلدين سلبيين، متعطشون للحصول على ما هو أكثر رقيا «مثلا نجاح التليفون المحمول فى البلدان حديثة التصنيع» ويقتضى هذا السعى المحموم نحو الرفاهية الفردية والثأر من قرون من البؤس والاضطهاد ، احتياجات ضخمة من التجهيزات الجماعية «الطرق والتنظيم الحضري والمطارات....»

وفى ظل هذا النمو المدهش للطلب، ينظر إلى بعض العملاء باعتبارهم عملاء حاسمين فى سنوات السبعينيات ، وفى أعقاب الصدمات البترولية كان هؤلاء العملاء هم دول الخليج التي كانت تريد كل شىء «الترف وكذلك المدافع» والتي كانت تنفق بلا حساب وفى نهاية هذا القرن، نشبت المعارك حول سيطرة الشركات العملاقة «مثلا تنازعت شركة بوينج الأمريكية وشركة إيرباص الأوروبية على السوق العالمية للطائرات التجارية» ودارت حول العمليات الكبيرة التي تتضمن التكنولوجيات الراقية الحاسمة التي تكفل

الحصول على عقود عملاقة «مثل إنشاء قطار فائق السرعة في كوريا الجنوبية وتحديث شركة طيران سنغافورة لأسطولها». وفي هذه الصفقات، فإن العميل يطالب أكثر فأكثر بإجراء مناقصات، ويطالب بضمان جزء من التصنيع لديه وأن يستفيد من تقاسم المعارف أو يفرض حتى شروط سياسية «وهكذا، ففي سنوات التسعينيات أثارت الصين المنافسة بين البلدان الغربية وسربت أنها ستفضل تلك التي لن تثير التساؤل حول احترامها لحقوق الإنسان».

ويتعولم العرض هو أيضا فقد انسلت الصناعات من المجال الغربي؛ وينطبق ذلك بالتأكيد على صناعة الغزل والنسيج وصناعة الحديد والصلب وكذلك فرع له قيمة رمزية كبيرة وهو صناعة السيارات التي كانت مصدرا للعمالة وعلامة على الازدهار في الثلاثين سنة المجيدة، وبالنسبة لبلدان آسيا، التي تضاعف فيها عدد المشروعات المهيبة في هذا القطاع «غالبا بالتعاون مع المشروعات الغربية الكبيرة المتهلفة على ألا تترك مليارات المستهلكين يفرون منها» ألا تعد صناعة السيارات بالمثل قتالا للغرب؟

ولا يقتصر هذا التوسع في العرض على المنتجات وإنما يمتد إلى الخدمات. وينطبق هذا على السياحة فوفق بيانات منظمة السياحة العالمية في ١٩٥٠ استقبلت أوروبا ثلثي سياح العالم واستقبلت أمريكا ٣٠٪ وآسيا أقل من ٢٪ وفي ١٩٩٠ «٥٠٠ مليون سائح» استقبلت أوروبا أيضا أكثر من ٦٠٪ منهم وأمريكا ٢٠٪ وآسيا ١٢٪ وفي ٢٠١٠ «مليار سائح» سيقبل نصيب أوروبا عن ٣٠٪ ويبلغ نصيب أمريكا ٢٠٪ وآسيا بالمثل ٢٠٪. ويعني هذا الصعود لآسيا ظهور مجموعات آسيوية في هذا المجال تنافس الشركات الغربية وترتبط بها على حد سواء.

٢- الأرض بأسرها كساحة لتوزيع المشروعات:

إن انهيار أسعار النقل والانشغال بخفض تكاليف اليد العاملة وحتمية التكيف الفوري والمستمر مع التغيرات في الطلب كل ذلك يدفع المشروعات

إلى تجاهل المسافات واستغلال الفرص وتطوير شبكاتها دونما توقف وكذلك المواد الأولية لتلائم المستهلك النهائي.

لقد أُلقت تدفقات الاستثمارات الدولية الضوء على الدينامية المعقدة للعولمة وفي سنوات الثمانينيات اطردت هذه التدفقات بقوة وتطورت أساسا داخل الثالوث «أمريكا الشمالية ، أوروبا الغربية ، اليابان» وكان ذلك يعنى بالنسبة للشركات متعددة الجنسية فى هذه المجموعة ، تدعيم وتنمية مواقعها فى هذا الفضاء فى ظل صدمة التغييرات المتعددة «ثورات المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية وإعادة الهيكلة العميقة للمشروعات وإقامة مناطق شاسعة للتبادل وإنشاء سوق واحدة للاتحاد الأوروبى واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية . . » وخلال هذا العقد زاد الوزن النسبى للشركات المتعددة الجنسيات الغرب أوروبية واليابانية «بالنسبة للأولى ٤٤٪ من رصيد الاستثمارات المباشرة فى الخارج فى ١٩٨٥ و ٥٢,٦٪ فى ١٩٩١ وبالنسبة للثانية ، ٣,٨٪ فى ١٩٨٥ و ١٢,١٪ فى ١٩٩١ - عوضت اليابان تأخيرا كبيرا فى التدويل» فى حين فقدت المشروعات الأمريكية رجوح كفتها الساحق. فى ١٩٨٥ بلغت ٤٢٪ من رصيد الاستثمارات الأجنبى المباشر وفى ١٩٩١ بلغت ٢٥,٦٪ . وابتداء من سنوات التسعينيات كف هذا المجال عن أن يكون غريبا على وجه الحصر وتعولم بتأثير اندفاع البلدان الآسيوية متقدمة النمو وعودة المؤسسات الأمريكية بقوة ..

وتتنطوى العولمة يوما على تغيير الأماكن ونقل مشروعات النشاط نحو مناطق تكون تكاليف الإنتاج فيها أكثر انخفاضا. وهذه الظاهرة ليست جديدة فهى مسجلة فى الدينامية الرأسمالية للتقسيم الدولى للعمل مما يدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى استغلال المزايا النسبية التى يملكها كل بلد ومنذ سنوات السبعينيات تراكمت عوامل كثيرة لتضخم بصورة كبيرة من نقل أماكن المشروعات: انخفاض الحواجز أمام الاستثمارات الأجنبى

وسهولة النقل وانخفاض أسعاره ودخول الأقاليم التي كانت على الهامش حتى ذلك الحين فى القنوات الدولية « شبه جزيرة أيبيريا، آسيا البحرية، الصين، وبلدان الشرق القديمة عقب سقوط الكتلة السوفيتية»، والتغيرات فى المعلوماتية والاتصالات السلوكية واللاسلكية مما أسهم بدوروه فى انكماش المسافات وأخيرا الدور الساحق لما هو غير مادي «البحوث والتطوير والتسويق . .» فى قيمة السلعة المصنوعة . وفى نهاية القرن العشرين لم ينصب نقل الأماكن على البضائع المادية فقط «وبصفة خاصة الغزل والنسيج» وإنما شمل أيضا الإنتاج غير المادي «الرقابة على النصوص وحجزها عن بعد والعمليات الحاسوبية . .» وقد تبلغ فروق الأجور من ١ إلى ١٠ بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والتي تنافس بعضها البعض «مثلا تنافس الهند وإيران على السجاد».

وتتطلب العولة وجود شبكات راسخة وتتجه هذه فقط إلى أن تكون مجرد مراكز تحريك وتوزيع ، مستبعدة كل ما لا يشكل نواة صلبة لجدارتها «فمثلا استعانت شركة نايك الأمريكية للمستلزمات الرياضية بأربعين متعهدا ثانويا من الباطن أساسا فى آسيا» . وفى هذا النظام تكون كل العلاقات «مثلا بين ماركة الثياب وصناعها» خطرة وتخضع لتفاوض مستمر.

٣- عولة المشروعات حقيقة لا تزال محدودة جدا:

أثار وزن الشركات متعددة الجنسيات فى الاقتصاد العالمى تقديرات جدّ تقريبية «حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كان الثلاثمائة مشروع العالمية الأول تملك فى سنوات التسعينيات ربع موارد الإنتاج العالمية- الغالبية العظمى منها غربية».

إن ما يقرب من مجموع هذه الشركات متعددة الجنسيات وفى المحل الأول غالبية ملاكها ومراكز إدارتها لا تزال راسخة فى بلد ما . وإضافة لذلك فإن العامل الجغرافى باق: إذ تعمل غالبية هذه المشروعات وتبيع إنتاجها

فى منطقتها محققة ما يزيد على نصف رقم أعمالها فى السوق الداخلية إن العولة زاخرة بالعقبات والمخاطر: على الأقل البعد والحواجز الرسمية .. وغير الرسمية ، واختلاف الثقافات والإخفاق يتم عادة فى مكان وموعد اللقاء ، إن العولة تتطلب من المشروعات أن تتلون كالحرباء: أن تكون أمريكية فى الولايات المتحدة ويابانية فى اليابان وفرنسية فى فرنسا فشركة ماكدونالد، وهى شركة مطاعم أنشئت فى الولايات المتحدة فى أبريل ١٩٥٥ ، واحدة من المشروعات العالمية النادرة التى تقدم فى كل مطاعمها «فى ١٩٩٧ ما يقرب من ٢٢ ألفا فى ١٠٠ بلد أو ٤٠ مليون عميل يوميا» ، نفس الأطعمة الخاصة بها مع عمليات تكييف تناسب الأنواق المحلية». ويمكن تقديم ماكدونالد باعتبارها اتحادا فيدراليا كل مؤسسة فيه مستقلة ولكنها تبرم مع الشركة الأم عقدا يتضمن التزامات إجبارية للغاية.

من ناحية، هناك عولة للأسواق فإ لمشروعات أساسا فى القطاعات التى تتطلب استثمارات باهظة أكثر فأكثر وتحمل مخاطر يتعين عليها أن تصل لأعداد متزايدة من المستهلكين وفى الوقت نفسه. فإن الإثراء العام لكوكب الأرض (وإن كان متفاوتا للغاية على وجه التأكيد) يضاعف عدد هؤلاء المستهلكين (مثلا البورجوازية الصغيرة والمتوسطة وكذلك الطبقة العاملة فى البلدان حديثة التصنيع). ومن ناحية أخرى ، فإن هذه العولة لا تلغى التفتت الحادث بحكم الواقع أو الحق: الحساسيات الثقافية وتنظيم الأنسجة الاقتصادية ووجود الدول والأسواق العامة نفسها (مثلا، فى كثير من هذه الدول ، فإن قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ، قطاع استراتيجى فى العصر المسمى عصر ما بعد الصناعة).

وفى النصف الثانى من سنوات التسعينيات ، كان أحد الأشكال الأساسية لتدويل المشروعات يكمن فى قيام تحالفات ثلاثية الأقطاب تضم ثلاث مجموعات أمريكية وأوروبية وآسيوية. وكان القصد أن يكون لها موطن قدم فى كل من هذه الفضاءات الثلاثة الكبيرة لهذا التكامل الاقتصادي

(أوروبا حول الاتحاد الأوروبي، أمريكا الشمالية حول اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية وأخيرا آسيا البحرية حول اليابان والصين). وقد تشكلت هذه الأحلاف أولا في القطاعات التي تكسبت فيها التقنيات التي تخفض التكاليف بدرجة كبيرة (الوسائل التي تحقق خصما كبيرا: طائرات الجامبو النفاثة والكوابل الممتدة في أعماق البحر) والتي لديها إمكانات قوية للنمو لتنفيذ عمليات لإلغاء القيود والانفتاح على الأسواق. وبالطبع القدرة على خوض المنافسة الضارية: النقل الجوي (مثل منافسة شركة لوفتهانزا الألمانية، وشركة يونيتد إير لاينز الأمريكية وشركة تاي ايروايز انترناشونال التايلندية)، والاتصالات السلكية واللاسلكية (مثل منافسة شركة وولد بارتنرز مع الشركة الأمريكية إيه. تي. تي. وشركة يوني سورس الأوروبية وعدة شركات آسيوية منها الشركة اليابانية العملاقة إن. تي. تي) وقد استثارت عمليات إعادة التجميع الأولى هذه عمليات أخرى مماثلة. وتبقى هناك أسئلة مثارة: هل هذه التحالفات قادرة على البقاء ومعمرة؟ إنها تجمع الغيلان معا كل بقواعده وممارساته وثقافته ألا يخشى أن تصبح أماكن للتنافس أكثر منها أماكن للتعاون.

ثالثا- الدول

تقوم الدولة في شكلها المعاصر على إقليم له حدود ثابتة نسبيا (تخوم) وهي مكلفة بالسكان الذين يقطنون هذه الإقليم. وهي في النهاية ذات سيادة لا تخضع من حيث المبدأ لأي سلطة أعلى وتتعترف بها الدول الأخرى بهذه الصفة وقد أدى استعمار الأرض بوساطة الدول الأوروبية ثم تصفية الاستعمار، إلى انتشار هذا النموذج المؤسسي على النطاق العالمي (يتقاسم نحو ٢٠٠ دولة حاليا ما يقرب من مجموع الأراضي الظاهرة فوق سطح البحر). ولكن تحت بطاقة «الدولة» هذه توجد حقائق متباينة من الدول البالغة الصغر التي تشكلت بتأثير المحاكاة (في المحيط الهادي) لدول

القارات المهددة بالانفجار (روسيا ، الصين . .) ومن الصروح التي قامت من عدة قرون (اليابان ، فرنسا) إلى الهياكل متعددة الأغراض للمستعمرين (أمريكا ، إفريقيا).

إن العولة توقع الاضطراب في مجموع وظائف الدولة ومن ثم في مشروعيتها نفسها، ولكنها تعيد صياغة دورها ولا تلغيه.
(أ) الأمن:

كما يوضح هوبز الفيلسوف الإنجليزي في مؤلفه الدولة الدكتاتورية (١٦٦٨)، فإن أساس الدولة يكمن أولا في قدرتها على ضمان السلم المدني بين المقيمين تحت سلطتها وحماية هؤلاء الأخيرين من أي معتد خارجي. وحسبما يقول ماسك فيبر الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني (١٨٦٤ - ١٩٢٠) فإن للدولة الحديثة احتكار القسر المادي المشروع: فهي وحدها التي تحتفظ بحق القيام بأعمال الشرطة في الداخل والحرب في الخارج.

بيد أن العولة وتضاعف التدفقات، يسهمان في مسامية الحدود، وتنتج هذه المسامية سواء من الضغط المادي للتدفقات (كيف يمكن مثلا السيطرة على ملايين الأفراد الذين يتنقلون في كل يوم عن طريق المطارات الدولية؟) أو من اختيار ما يقرب من مجموع الدول - خاصة بعد سقوط أو تغير النظم الشيوعية - الانفتاح بأقصى مايمكن أمام هذه التدفقات (من المنتجات والسياح والاستثمارات والأفكار) والتي بدون مساهمتها لن تحقق الثراء. بيد أن أكثر أنواع الأمن اكتمالا لايتطلب الإغلاق المحكم للفضاء الوطني، إن كان ذلك بمنأى عن كل أنواع الملوثات (المخدرات والسلاح والأفكار المخربة . .) ولكن ألا يعنى الانغلاق على النفس، الحكم على النفس بالفقر والتخلف وإذ تبقى الدولة مسؤولة عن تأمين أراضيتها فهل يزال لديها الوسائل القمينة بذلك؟

ومن جانب آخر ، فإن العولة أو بالأحرى كل ما تنقله في نهاية القرن ٢٠ يزعزع مهمة الدفاع الوطني ويصيبها بالاضطراب ففي أرض مقسمة

بالفعل بين الدول ذات السيادة من ناحية المبدأ والمتساوية والتي تستفيد من المشروعات الشعبية ، ألا يعد كل مشروع للغزو والفتح قمينا بالرفض المباشر والعقاب الذى يعتبر أمثلة (كما كان الحال فى ١٩٩٠-١٩٩١ عندما استولى عراق صدام حسين على الكويت ووجد نفسه مقاطعا من المجتمع الدولى)؟ والأكثر من هذا فإن جميع الدول بما فى ذلك الولايات المتحدة تشعر أنها مشدودة إلى منافسة متزايدة الحدة ومن ثم تثمن بصورة أشد صرامة عبء دفاعها وتنزع حماية الأراضي إلى أن تصبح مسألة ثانوية بالنسبة للقدرة على التكيف مع اللعبة الاقتصادية الدولية . وأخيرا ، فإن العولة تنطوى على البحث عن آليات للأمن الجماعى ومنطقها النهائى هو أن تسحب من الدولة حق استخدام القوة وتحويله إلى أجهزة دولية (كمنظمة الأمم المتحدة مثلا).

ب- التشريع

والدولة ذات السيادة هى بالمثل فضاء مستقل للتشريع وهذا يصنعه الشعب ونوابه على الأقل فى الدول الديمقراطية وتتأثر هذه السيادة التشريعية للدولة أيضا بالعولة.

وتتطلب العولة وتضاعف المبادلات الحاجة إلى وضع قواعد للعبة - رسمية وغير رسمية- بين القوى الفاعلة وهذ القواعد متنوعة ومتداخلة لأقصى حد ، من بداية قيام تبادل دولى. والبعض منها يتم إبرامه مباشرة بين قوى القطاع الخاص وأحيانا يتم وضعه من أجل التخلص من الأثقال التى تتحملها الدولة (وهذا هو الحال بالنسبة لتسوية المنازعات بين المشروعات والتطور المدهش للتحكيم بهدف الهروب من الأجهزة القضائية الوطنية). ومثلما تبين جولات التفاوض بشأن الجات (الاتفاق العام بشأن الرسوم الجمركية والتجارة الذى حلت محله منظمة التجارة العالمية) فإن حركة تحرير المبادلات اصطحبت بتوسع رهيب فى القواعد الدولية التى تقضم أجزاء من المجالات التى كانت داخلية بصورة تقليدية (مثلا، تنظيمات

الأسواق العامة) وحاليا تنحو الاتفاقيات الدولية إلى تعديل التشريعات الوطنية وإعادة تشكيلها في كل ماله تأثير على التبادل (وقد اطردت هذه العملية في داخل الاتحاد الأوروبي والذي يعد مختبرا للتعاون الدولي ، وانطوت في مجال اختصاصها على إخضاع القوانين الوطنية للقانون الأوروبي).

إن العولة تضع في موضع المنافسة المشروعات والأفراد وأيضا الدول. وبالنسبة لهذه، فإن تدفقات العولة (السياحة واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات ..) تشكل شرطا أساسيا لإثرائها ، واجتذابها كأمر حيوي . وتضطر هذه الأولوية الدول خاصة التي بلغت مستوى مقاربا للتنمية إلى أن تقارن نفسها بدون توقف مع إدراك كل منها أنه إذا قدمت شروطا أقل موثاة من غيرها (في تشريعها وفي نظمها المالية وفي بنيتها الأساسية . .) ، فإنها ستحبط مجيء هذه التدفقات وبذلك تعاقب نفسها . ومن ثم، فإن ما يحدد التشريع هو في النهاية حتمية التكيف الدائم مع المنافسة الدولية أكثر منه إرادة الشعب . وبالإضافة لذلك ، فإن كل الدول المشغولة بأن تندرج في هذه التدفقات ، يتعين عليها أن تثبت للخارج أنها واثقة ومستقرة وبمناى عن الانقلابات الخطيرة في الأحوال ومن ثم ، فإن هذه الدولة تخضع لرقابة مستمرة وطالما توافقت مع القانون الدولي فإنها تدعو للطمأنينة: ففي نهاية سنوات الثمانينيات والتسعينيات ألغت جنوب إفريقيا الفصل العنصرى الذى كان يعتبر مصدرا خطيرا لعدم اليقين، بهدف تحطيم عزلتها وجذب الأموال الأجنبية التى كان يتعين عليها أن تسهم فى استئناف النمو فى هذا البلد وتقلل مخاطر حدوث مواجهة دموية بين البيض والسود.

(ج) التضامن:

ازدهرت الدولة فى صورة الدولة الحامية أولا بأوروبا الغربية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وفرضت نفسها باعتبارها إطارا للتضامن المؤسسى بين الأغنياء والفقراء ، المعافين والمرضى، الناشطين وغير الناشطين وبذا

حلت محل أنواع التضامن التقليدي ، وفي المحل الأول الأسرى الذى أشاع الاضطراب فيه التصنيع والحضنة.

إن التدويل واندفاعاته الأساسية وهى العولة، وضع الدولة أمام معضلة معقدة فمن ناحية تتطلب حتمية المنافسة تخفيف أعباء التضامن بهدف عدم إحباط الديناميات ودفعها إلى بعض «الجنات» الضريبية والمالية. ومن ناحية أخرى أليست المهمة الأولى للدولة هى الحفاظ على هذا التضامن، خاصة فى اللحظة التى يمزق فيها تأثير العولة النسيج الوطنى بين حفنة المناطق المحظوظة التى تحايبها الحركة العامة وبين باقى البلاد؟ ويثير هذا التناقض الأحلام الانفصالية.

فبعد سنغافورة التى ولدت فى ١٩٦٥ من انقسام على ماليزيا، والتى تعد نموذجا للتكيف الدائم مع العولة ، لماذا لا تنفصل قطالونيا ولومبارديا واسكتلندا المستقلة وتتخلص من عبء أسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة؟ وقد تنبأ المفكر الأديب اليابانى الأمريكى كينيشى أوهماي بقيام الدول التى تضم أقاليم بكاملها (كاليفورنيا ، كوانج تونج . .) والتخلص من داخل البلاد المتخلف وتحقيق الازدهار لأقصى حد بفعل الرياح المنعشة للعولة لكن ألن يحولها ذلك بعد قليل إلى قلاع يحاصرها الفقر المنتشر على النطاق العالمى؟

وقد حدثت هذه الزعزعة فى استقرار مسؤوليات الدولة فى إثر تطورها الرهيب. لقد شهد القرن العشرون انتصار الدولة التى عهد إليها تقريبا بمجموع جوانب حياة البشر (الصحة والتعليم والعمل . .) والتى تعثرت تحت صدمة الاعتماد المتبادل فى نفس الوقت.

فمن ناحية وجدت الدولة نفسها وقد نزعت قداستها ولم تعد بالنسبة للفرد أو المشروع، هى الحامى الذى لا ينازع والتى توفر للأول كل حقوقه وتكفل للثانى سوقه. وإذا كان الفرد يتلقى من الدولة العنصر الأول لهويته فإنه يسافر ويقارن وأحيانا يهاجر وكما هو الحال فى أوروبا الغربية أحد

مختبرات الحداثة، فإن هذا الفرد يستطيع أن يقاضى بولته أمام هيئات قضائية بولية «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل لدى الجماعة الأوروبية» فهل ما زالت الوطنية والثقة العمياء وقبول التضحية السامية هي الدين والعقيدة مثلما كانت في الحربين العالميتين؟ لقد تغيرت العلاقات بين المشروعات والدول ، من جراء تعميم المنافسة فالمشروعات المسماة بالوطنية لم تعد تأمل في الحصول من بولتها على فضاء محمي ورؤوس أموال غير مأجورة وهي معرضة للخصخصة كذلك تنفتح الأسواق العامة وبالذات لأن الدول، هي أيضا، يتعين عليها أن تكون مدرة للإيراد وتتنافس مع بعضها البعض. وتخضع الوظائف السامية للسيادة (الدفاع والدبلوماسية والعدالة . .) لتقييم صارم من حيث التكاليف والمنافع ويمكن أيضا خصخصتها جزئيا وتخبو عظمة الدولة وأسرارها الخفية. إن العولة تحلل الأساطير كالحامض وتتم مقارنة كل ما كان يعتبر فريدا ومن ثم يصبح نسبيا.

ومن ناحية أخرى تظل الدولة هي الملاذ الحامى لأنه لا يوجد هيكل ينافسها في نهاية القرن ٢٠ : فالمشروع لا يقدم للفرد سوى الوظيفة في أحسن الأحوال والمنظمات الدولية إما أنها رابطات للدول (منظمات حكومية بولية أو فيما بين الدول على وجه الدقة) أو لا تهتم عادة إلا بالحصول على قبول الدولة (المنظمات غير الحكومية). وتمثل الدولة في نهاية الأمر أفضل المتاريس بالنسبة لغالبية المجتمعات المقهورة (من اليهود الذين يأملون في الهروب من الاضطهاد ببناء دولة الصهيونية - إلى الفلسطينيين الذين يطالبون بدولتهم سواء في مواجهة إسرائيل أو مواجهة أشقائهم العرب).

وتؤثر العولة على مشروعية الدولة من أعلى ومن أسفل. فماذا يعنى الاقتراع الشعبى ، بعد أن سقطت قوانين الدولة أكثر فأكثر في حمم القيود والقواعد الدولية؟ إن العناصر المكونة للدولة الأفراد والمجموعات والمشروعات والمناطق .. ، إما أنها تنتظر من الدولة أن تحميها من فوضى العولة أو

تحاول التحرر منها (بالهجرة والتدويل والانفصال .) أو على الأقل تلوح بالتهديد بذلك ، وفي الحالتين لم تعد الدولة كيانا محترما يستتفر الخضوع والتضحية وإنما مكان للتفاوض المستمر ويقيس كل شخص بصورة حادة ما يقدمه للدولة وما يحصل عليه منها .

رابعاً - الحركات متعددة القومية :

تستدعي العولمة تكاثر القوى الفاعلة الدولية . وهذه ليست جديدة (مثل الكنيسة - من الكاثوليكية إلى الشيوعية التي تطمح إلى أن تحول البشرية كلها لاعتناق معتقداتها) ومع ذلك فإن عصر العولمة يجمع بين سمات خاصة: تطور الرأي العام، الوطني أولاً على وجه التأكيد والذي يستجيب لما يحدث ويتشابك مع غيره أكثر فأكثر وكثافة وسرعة شبكات المعلومات والاتصال مع تفجر الإنترنت في سنوات التسعينيات التي قامت في الولايات المتحدة في ١٩٦٩ (بهدف محدد للغاية: ربط جميع الحاسبات الآلية التي تعمل من أجل الدفاع الأمريكي في شبكة مشتركة)، والتي تضم حالياً أكثر من ٧٠ ألف شبكة والتي كانت تضم في ١٩٩٥ ثلاثين مليون حاسب إلى (يتزايد عدد مستخدميها بنسبة ١٠٪ شهرياً) وأخيراً المراهقات والمخاطر (من البيئة إلى حقوق الإنسان) التي تستثير التضامن والتعبئة الدولية إن العولمة هي أيضاً عبارة عن عملية إقامة مسرح عام عالمي ففي فجر القرن ٢٠ كان يوجد نحو ١٨٠ منظمة غير حكومية ونحو ٤٠ منظمة حكومية دولية وفي ١٩٦٠ بلغ عدد الأول ١٢٥٥ والأخيرين ١٥٤ . وفي سنوات التسعينيات، قارب الأول خمسة الآلاف والأخرون الثلاثمائة.

١- حركات المبادرة الغربية (البريطانية غالباً) ذات الصدى العالمي:

وتتمثل هذه مثلاً في منظمة العفو الدولية التي أنشأها في ١٩٦١ البريطاني بيتر بنسون، وقد رغبت هذه المنظمة في التكيف مع الواقع المتقلب والمتمثل في الرأي العام العالمي وهي لا تعنى بتغيير النظم

السياسية، بل «بتبنى» المسجونين السياسيين الذين يكتسبون بذلك «مواطنة أخرى يخلعها عليهم الضمير العالمى». وفى سنوات التسعينات كانت منظمة العفو الدولية تضم مليون عضو، جاؤا من أكثر من ١٥٠ بلدا.

وتعبر هذه المنظمة جيدا عن مشروع أولى لضمير كوكبى وموقف أخلاقى يمكن «أن يجعل الدول تخجل باستناده إلى مبادئ الأخلاق وعلى الصكوك والمعاهدات الدولية التى وقعت عليها هذه الدول ببيان أنها لا تحترم تعهداتها التى ارتبطت بها وأن هناك أخلاقيات للحضارة الدولية (....) مما لا تعود معه تصرفات معينة مقبولة»

والأطباء الفرنسيون (أطباء بلا حدود وأطباء العالم) ممثلون آخرون للنزعة المدنية الكوكبية، وهنا أيضاً كانت نقطة الانطلاق ظرفية: حرب بيافرا (١٩٦٧-١٩٧٠) ومشاركة حفنة من الأطباء الفرنسيين الذين أغضبهم الإهمال الذى ترك فيه أهل بيافرا فى الصراع مع نيجيريا التى انفصلوا عنها. وهنا بالمثل حدث بضعة أشياء يستحيل الرجوع فيها أو يكاد يستحيل الرجوع فيها: الاعتراف بالحق «فى تقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ من نفس النوع» ثم تكريسه ابتداء من نهاية سنوات الثمانينات فى قرارات منظمة الأمم المتحدة (وبالذات القرار ١٣١/٤٣ الذى اعتمدته الجمعية العامة فى ٨ من ديسمبر ١٩٨٨).

كذلك فإنه منذ بداية سنوات السبعينيات أثارت مشكلات البيئة والإفراط فى استغلال الطبيعة بوساطة بشر يزدادون عددا واستهلاكاً للموارد، عددا متزايدا من المطالبات سواء الخاصة (معارضة هذا المشروع أو ذاك الذى يخل بالمنظر الطبيعى) أو عامة (مثل الجدل بشأن تنمية اقتصادية «معمرة» أو «قادرة على البقاء) وتشكل الإيكولوجيا جزءا من هذه المسائل التى تعولت بصورة مباشرة وفورية.

لأنها تنطوى فى نفس الوقت على كل مستويات المسؤولية (الفردية

والمحلية والقومية والإقليمية والعالمية). ومنذ أصبح عالميا، ترسخ الوعي الإيكولوجي الذي كان غريبا في البدء (قبلت مجتمعات الاستهلاك التي شجعت تماما وأسرفت أن تغدو أكثر اقتصادا) فلم يعد يقتصر على البلدان التي تعاني نحر التربة وإهدار المياه والكوارث الصناعية، والتي تستثير رد فعل للدفاع عن البيئة وإضافة إلى ذلك، فإنه ابتداء من تجارة الأخشاب الاستوائية إلى تهريب النفايات، يثير كثيرا من المبادلات التناقض بين الشمال والجنوب وإن تبين لهما أنها ينتميان لنفس النظام الواحد.

وفي مجال البيئة هذا، فإن حركة السلام الأخضر (جريت بيس) فرضت نفسها باعتبارها النصير النموذجي للعولة. لقد أنشئت هذه الحركة في ١٩٧١ على أيدي أنصار السلام الكنديين والأمريكيين، وهي تجسيد كامل للنزعة الطوباوية في الستينيات. وفي نهاية سنوات التسعينيات استفادت حركة السلام الأخضر، وهي أول منظمة إيكولوجية في العالم، من منح منتميتها عدة ملايين من الدولارات جاءت من الجهات المانحة واعتمدت على ثلاثين مكتبا دوليا.

وتدار حركة السلام الأخضر مثل مؤسسة متعددة الجنسيات، بمعايير مالية صارمة (إن المكاتب القومية التي تسهم في تمويل المنظمة هي وحدها التي لها حق التصويت الكامل والمباشر في الجمعية العامة) وتكشف حركة السلام الأخضر عن سيطرة مرموقة على تقنيات الإعلام وقدرة على التقاضي (فمثلاً رفعت قضية ضد الحكومة الفرنسية، في أعقاب تدمير السفينة رينبو وودير في ١٩٨٥- والتي أرسلت لاعتراض التجارب النووية في بولينيزيا- أو على شركة شل التي تخلت في ١٩٩٥ عن صرف مخلفات رصيف البترول الخاص بها، برنت سبار في البحر).

٢- الأخذ بناصية الحديث بأشكال متعددة:

تعتبر هذه الحركات متعددة القومية جيدا عن التشكيل المبهم لمجتمع عالمي، وإنسانية تعترف بنفسها في إطار نفس القيم (ألم توجد هذه القيم،

بقدر ما، منذ أن مدّ الانسان يده لغيره لأول مرة؟) وتدرك بصفة خاصة أنها تنتمى لنفس التاريخ، وتتقاسم نفس المشكلات إن العولة تجتذب التواريخ الخصوصية، سواء الجماعية أو الفردية، فى موجة التاريخ الأوحده، تاريخ الأرض المعولة. إن إجراء الاتصالات الحاشدة والمنظمة بين المجتمعات يلقى الضوء على الفروق فى التنمية والثروة فيما بينها وفى الوقت نفسه يجعلها تطرح على نفسها نفس الأسئلة.

وفى نهاية القرن العشرين، اكتسب عدد من الممارسات التى ولدت فى الحداثة الغربية ومنها، رنينا عالميا (على سبيل المثال أحوال المرأة والحضرة والجريمة وإدارة البيئة). وبالعكس، فإن ما جاء من ثقافات غير غربية ولم يستفد من التفوق الساحق للغرب، انسل فى التدفقات العالمية بطرق مستترة، مشتتة، وأحيانا متعرجة (مثل الموسيقى والروحانيات المنهجية التى أعيد تدويرها بألف طريقة والبعض منها قليل البراءة- مثل الطوائف التى تعدل فى الأديان).

وتسهم هذه الحركات الدولية فى ظهور أسوار عالمية. وإن ظلت القوى الفاعلة المركزية فى هذه المنتديات هى الدول فتتضم إليها الهياكل التى تتراكب فيها الآراء الوطنية والآراء العالمية: رابطات الدفاع من هذا النوع أو ذاك، وهذه القوانين أو تلك التى تمثل الشعوب الأصلية أو التى بلا دولة (حوالى ٢٠٠ مليون شخص فى العالم).. وقد تعددت المؤتمرات العالمية أو القمم العالمية التى عقدت لبحث المشكلات الكبرى للمجتمعات: الطفولة (فى مقر اليونسيف، فى سبتمبر ١٩٩٠) البيئة والتنمية (ريودى جانيرو، يونيو ١٩٩٢) حقوق الإنسان (فيينا، يونيو ١٩٩٢) والمكان والتنمية (القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤) الجريمة المنظمة (نابولى، نوفمبر، ١٩٩٤) التنمية الاجتماعية (كوبنهاجن، مارس ١٩٩٥)، المرأة (بكين، سبتمبر ١٩٩٥) الموئل (اسطنبول يونيو ١٩٩٦).

وقد ضم لقاء ريو بشأن البيئة ٣٠ ألف مشارك منهم ١٠٣ رؤساء دول

وحكومات، أحاط بهم ٩ آلاف صحفي. وحشد لقاء فيينا بشأن حقوق الإنسان حوالى ١٠ آلاف شخص، منهم ٤٥٠٠ يمثلون ١٧١ دولة، و ٢٨٠٠ من المنظمات غير الحكومية و ٢٠٠٠ صحفي وفى بكين، جمعت قضية المرأة ٢٠ ألف مشارك.

وأبرزت هذه الاجتماعات الانقسامات الكبيرة التى تفرق بين المجتمعات والثقافات (مثلا، الانقسام بشأن حقوق الإنسان، بين البلدان الغربية، التى تصر على تطبيقها بصورة شاملة وفورية وبين البلدان النامية التى تربط تطبيق هذه الحقوق بالإثراء الاقتصادى والانقسام الخاص بوضع المرأة وفى المحل الأول حقها فى منع الحمل والإجهاض بين الدول الليبرالية والدول التى تريد الارتكان إلى الدين سواء كان هذا الدين كاثوليكية أو إسلاميا). إن كل الحقائق تغدو مادة للنقاش... وتتبلور حركات متعددة القومية للتضامن بين النساء، بين المدافعين عن حقوق الإنسان..

٣- دول تحت المراقبة:

تتعدد أشكال المراقبة التى تجد الدول نفسها خاضعة لها. ومن المؤكد أن المنظمات غير الحكومية تقوم بالمراقبة.

لكن المستثمرين أيضا يفعلون ذلك وكذلك القائمين بالتشغيل فى السوق السياح مثلا باختصار كل الذين يجرون دونما توقف، مقارنات بين الدول وبين عملاتها وبين درجة استقرارها وأمنها وبين اتجاهها للاستقبال والدول المهمومة بأن تثبت أنها من التلاميذ النجباء حتى لا تزعجها تدفقات العولة تنهمك فى تعهدات بأكثر مما ترتبط بإعلانات.

ومن هنا تنبع التفاعلات الدائمة بين الدول وذلك الحشد القوى الفاعلة الخارجية ويتعين على الأولى أن تطمئن وتعزى الأخيرين.

فهؤلاء الآخرون مبالغون للشعور بالذعر من جراء تدافع الشائعات.

الفصل الرابع

صراعات العولمة

جعلت العولمة من الأرض مسرحاً أوحده. وهذا التقارب بين الثقافات والناس، جعلتهما ينخرطان في ممارسات المقارنة والمحاكاة والتنافس وكذلك التعاون. والعولمة تضاعف الإحباطات فكل شخص يعرف، أو يعتقد أنه يعرف ما لدى الآخر وما لديه ويفضل احتدام التدفقات ما الإمكانات الرهيبة في أن يتقارب مع الآخر وربما يستحوذ عليه ألا يبدو أن الاذاعة والتلفزيون والطائرات تجعل المجتمعات الغنية في متناول الفقراء؟ إن العولمة تقضى على الممنوع والامتيازات والتسلسل الهرمي. وفي الوقت نفسه فإن الأرض محتلة ومقسمة ومسورة بالحدود.

وتنجم هذه المعطيات عن تواريخ طويلة، لا تلغيها العولمة. وكما يتضح من بين أمثلة كثيرة أخرى في يوغوسلافيا السابقة أو القوقاز، فإن الصراعات التي استمرت قروناً متعددة بين الطوائف والمجتمعات والشعوب موجودة دائماً.

إن الجديد الذي جاءت به العولمة هو الإطار الكوكبي: فكل تجربة خاصة لها رنين عالمي (فمثلاً قدمت جنوب إفريقيا) غداة الفصل العنصري نفسها باعتبارها أحد المختبرات التي تجرب نظاماً عالمياً متحرراً من العنصرية ٢٠٠٠.

وعلى العكس فإن المواجهات الكبرى - على سبيل المثال بين الفردية الديمقراطية والهوية الجماعية - تتحلل إلى حشد كبير من صدمات متراكبة - بين الدول وفي داخلها وبين المجموعات وفي داخلها وبين الأفراد وداخل أنفسهم.

والكثير من صراعات العولمة ليس جديداً لكنها تضخمت وأعيد تشكيلها

وتواترت بصورة متطابقة تقريباً على المستويات: العالمى والإقليمى والقومى والمحلى. ولكن العولمة، إذ تركز الأرض باعتبارها فضاء منجزاً وإذ تربط بقاء البشرية بدرجة أو بأخرى بقبول المصير المشترك، تثير صراعات جديدة: أى إدارة كوكبية للموارد؟ أى وحدة للقيم؟ وبعض صراعات العولمة هذه اقتصادية بصورة غالبية والبعض الآخر سياسية بصورة غالبية

أولاً- الصراعات الاقتصادية

١- الصراعات بين من يملكون ومن لا يملكون:

من ثورات العبيد إلى ثورات الفلاحين التى لا تعد ولا تحصى، كانت الصراعات بين من يملكون ومن لا يملكون من السمات الدائمة فى التاريخ الإنسانى، بل لقد جعل كارل ماركس من ذلك محرك التحول بالنسبة للمجتمعات. ومن جانب آخر، فإن الثورة الصناعية ابتداء من نهاية القرن ١٨، غيرت بصورة مطردة وإن كانت جذرية أسلوب البشرية فى التفكير، وجعل التقدم التقنى الموارد المحدودة، غير محدودة أو على الأقل تبدو كذلك. ويفضل النمو الاقتصادى، لم يعد الناس يتنازعون على ثروة محدودة وإنما يتقاسمون فائضاً يتجدد بونما توقف. ومع العولمة، أصبح هذا المنطق الغربى منطقاً عالمياً.

وبالنسبة لمن لا يملكون، كف البؤس عن أن يكون قدراً محتوماً ينبغى الاستسلام له. ويجعل الانفجار السكانى والإدراك المبهم بأنه يمكن الإفلات من الفقر والمطالبة بالتنمية، أمراً ملحاً. إن العلاقات والتوازنات التى صيغت فى ظل بقاء القرية واستمرارها لقيت الهوان وأعيد تشكيلها على أيدى الحضرنه، وفقدت أبعديتها، وقدسيته، وأضيف عليها طابع غائى (وكذلك المجتمعات والأعراق التى تشكل منابع تتحكم فى الوظائف فى هذا القطاع أو ذاك. وقد تم شد مجتمعات العالم الثالث إلى المنافسة العالمية.

إن أقلية هى التى تدخل اللعبة. وهى بصفة خاصة آسيا البحرية، فى

نهاية القرن ٢٠ فهل هي رغبة في الانتقام من الغرب الذى أذلها وهيمن عليها؟ هل هي النهم إلى التحرر من اليأس الألفى؟ على الأقل بالنسبة للدول التى تصف نفسها حتى الآن بأنها شيوعية فى سنوات التسعينيات (الصين، وفيتنام) يتم رفض عنيف خاصة من قبل الشباب للأغلال الأيديولوجية والسياسية الخائفة والمراثية بدرجة متزايدة والتطلع إلى السعادة فى الغرب. وهنا تبرز أحجية التنمية: لماذا ينطلق بلد ما أو مجموعة من البلدان؟ لماذا يتحول ما كان يعتبر عقبة أمام التنمية- مثلاً فى آسيا، والعقيلة الصينية التى توحدت مع الكونفوشيوسية الجامدة- إلى عامل للتنمية، وهى أيضا وعلى الدوام العقيلة الصينية التى تتحدد هذه المرة بشهيتها للمال والاستمتاع

وهكذا، فإن اليابان بعد قرن وهى الأولى التى أدركت فى النصف الثانى من القرن ١٩ أنها لا يمكن أن تنجو بنفسها إلا بمحاكاة الغرب، وظهرت قضية الدول حديثة التصنيع، وفى المحل الأول الدول التى يوصف كل منها بأنه ؟؟ آسيا (هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة) التى قلدت بدورها اليابان وناقتها.

وفى العالم النامى، حدث شرخ بين من يملكون والذين يعتقدون أنهم يمكنهم أن يملكوا، وبين الحشد الضخم ممن لا يملكون ولن يملكوا. فالأولون مدفوعون بنموهم الاقتصادى يعترضون البلدان الغنية الراسخة بعنف، ويطرحون أنفسهم فى قطاعات (الغزل والنسيج والحديد والصلب والترسانات البحرية وكذلك السيارات والاليكترونيات وخدمات المعلوماتية) التى يستغلون فيها لأقصى حد ورقتين رابحتين: الأيدى العاملة الرخيصة لديهم واستخدام التقنيات المتقدمة ومن ثم رخيصة التكلفة. أما بالنسبة للآخرين، الذين لا يمكنهم التسلل إلى هذه المنافسة فإنهم يستلسمون إلى قنوات العولة باستيراد المنتجات الخام والاستدانة والمعونة.

إن العولة تضع من يملكون، البلاد الغنية الغربية، أمام سلسلة من

المعضلات. فهي في المحل الأول لن تستطيع إلا مساندة تنمية البلدان الفقيرة وتتبع هذه الأخيرة الطريق الذي فتحه الغرب، وتوفر الشركات متعددة الجنسيات طريق اكتسابها الثراء أسواقا سريعة النمو للغاية، ولكن في الوقت نفسه فإن هذه البلدان وهي تحقق التنمية تنافس في المحل الأول البلدان قديمة التصنيع في أشد الفروع تعرضا للمعاناة، تلك التي تستخدم كثيرا من اليد العاملة قليلة التأهيل والتي يصعب للغاية تحويلها،

ويكفي أحد الأبعاد الأساسية للعولة ولتحرير المبادلات في التنافس بين بلدان متطورة على نحو غير متكافئ للغاية وقد تصل فروق تكاليف العمل بين أكثر البلدان ثراء وأكثر البلدان فقرا إلى عشرة أو حتى إلى ٥٠ (في بداية سنوات التسعينيات بلغت التكلفة الاجمالية لتشغيل عامل لمدة ساعة ٢٥ دولارا في الساعة في ألمانيا و١٦ دولارا في الولايات المتحدة وه دولارات في كوريا الجنوبية و١,٤ في بولندا ونصف دولار أو أقل في الصين أو في الهند).

ومن هنا يأتي شجب المنافسة المخادعة بين عمال البعض وعمال البعض الآخر.

وعمليات نقل الأمكنة والتي عن طريقها تقوم الشركات متعددة الجنسيات في البلدان المتقدمة النمو بنقل مصانعها نحو البلدان منخفضة الأجور وتدمر عديدا من الوظائف التي تستفيد من حماية اجتماعية قوية.

وبالنسبة للنظرية الاقتصادية الليبرالية، فإن إلغاء العقوبات التي تعترض التبادل يدعم التقسيم الدولي للعمل: وبهذا يكون في مقدور كل بلد أن ينتج ما هو أقدر عليه وأصلح له بالنسبة إلى الآخرين

(مبدأ الميزة النسبية). ومن هذا المنظور، فإن نقل الأماكن يمضي من تلقاء نفسه مستغلا المزايا التي تقدمها أقل البلدان تطورا: يدا عاملة وفيرة ورخيصة. فهل العولة مصدر للبطالة؟

بالنسبة لأنصار حرية التبادل يجب أن تتضمن المقارنة بين البلدان عالية

الأجور والبلدان منخفضة الأجور ومستويات المكافأة والأتعاب و الإنتاجية (الكمية المنتجة في ساعة عمل) حيث يتوفر سبق رهيب للبلدان متقدمة النمو بفضل إمكاناتها التقنية. ومن ناحية أخرى، فإن الحراك يحرر هذه البلدان من الأنشطة المتقدمة (مثلاً، الصناعات التي تعتمد على اليد العاملة) ويحولها إلى البلدان التي ستحقق انطلاقها الاقتصادي اعتماداً عليها.

وهكذا يتم دفع عمال البلدان الغنية نحو الوظائف التي تقتضي مؤهلات أكثر. في حين تخلق الوظائف التي يتم نقلها إلى البلدان الفقيرة مستهلكين جددا يصبحون مشترين لمنتجات البلدان الغنية خاصة؛ وتلك هي الدورة الحلزونية الحميدة للتجارة والتنمية.

ولكن هذا التشخيص يفترض عالماً يتصف بالكمال

يتكيف فيه الناس بون مشقة مع التطورات التقنية وتتخلى فيه أكثر الاقتصادات تقدماً بسهولة عن القطاعات القديمة وتستبدل بها أنشطة أكثر تقدماً على نحو متزايد. لكن الحقائق أكثر اضطراباً وأشد إيلاماً وعلى سبيل المثال فإنه في حين تندمج البلدان حديثة التصنيع حالياً في صناعة السيارات (وبصفة خاصة كوريا الجنوبية) فإن هذه الصناعة تظل أساسية في غالبية البلدان الصناعية القديمة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التنافس بين الاقتصادات غير المتكافئة في تطورها، يحدث في نفس اللحظة التي تندفع فيها هذه البلدان الصناعية إلى عصر تقني جديد مما يؤدي بصفة خاصة إلى نقصان ضخ في الوظائف الصناعية.

هل العولمة في ظل هذه الظروف، هي سبب البطالة؟ أليست هذه الكلمة مفتاحاً عمومياً لا يفسر شيئاً في النهاية؟ ففي سنوات التسعينيات أدركت البلدان الغربية فيما بينها ضخامة تجارتها واستثماراتها في الخارج.

وبصفة خاصة، فإنه إذا كان استيراد الشمال للسلع المصنوعة في الجنوب قد زاد بصورة كبيرة، فإن وزن هذا الاستيراد في استهلاك البلدان الغنية لا يزال متواضعاً (في الولايات المتحدة فإن ١١٪ من مجموع السلع

المصنوعة تم استهلاكه في ١٩٩٠ و٥٪ في ١٩٧٨) وعلى العكس من ذلك، فإنه بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، فإن الجنوب وأساسا آسيا البحرية تعد المكان الزاخر بالثروات مئات الملايين من المستهلكين النهمين لكل شئ وتستفيد هذه الشركات من قوة شرائية تتزايد سريعا. وفي هذا الصدد فإن أكثر المنافسة ضراوة تدور بين هذه المجموعات الغربية الضخمة، والهشة، والتي تكون مقتنعة بأن بقاها يتوقف على قدرتها على ترسيخ أقدامها في هذه الأسواق.

وفي نهاية القرن العشرين، تضافرت ظاهرتان في البلدان متقدمة النمو: حدوث انخفاض قوى في الطلب على العمال غير المؤهلين واتساع المجموعة التفاضلية والمكافأة للأتعاب مع وجود شريحة ضئيلة من المستفيدين من العولة (القائمين على تشغيل جهات التمويل والكوادر العليا ومصممي الموضة) في ناحية ومن ناحية أخرى جمهرة العمال قليلي التأهيل. وهؤلاء الآخرون على ما يبدو هم الضحايا الأساسيون للعولة.

لأن إنتاجية نظرائهم في العالم الثالث تنمو على نحو أسرع كثيرا من نمو أجور هؤلاء الآخرين. وهذا هو الوضع في صناعة الحديد والصلب والغزل والنسيج.

وأخيرا، فإن التملك والحياسة تمثل دوما إكراها وعقبة: فهي تعنى ضرورة حماية ما يملكه المرء، وهو يعلم أن الآخر- الذي لا يملك شيئا- لا يمكن إلا أن يحاول أن يختلس ما هو محروم منه وهذا الحرمان يثير غالبا إحساسا بالظلم..

وفي نهاية القرن العشرين هذه، تمثل الملكية الفردية أحد الصراعات النموذجية للعولة بين من يملكون ومن لا يملكون.

فمن ناحية تمثل الاختراعات والبراءات بالنسبة للبلدان الغنية جوهر ازدهارها فهي ما يكفل شعبيها في المنافسة العالمية. وفي سنوات التسعينيات، أنفقت هذه البلدان ما يزيد على ٩٠٪ من نفقات البحث

والتطوير. وأكثر القطاعات اختراعاً متميزة وهشة في الوقت نفسه (مثل صناعات مستلزمات الترف والعطور والأزياء الراقية.....) وهي لا تعيش إلا على الطرز والماركات التي تتفرد بها. وأخيراً أقامت هذه البلدان الغنية نظم حماية هذه المعارف.

ومن ناحية أخرى، فإن النسخ والقرصنة يوفران بالنسبة للبلدان النامية أساليب سهلة للإثراء (بصفة خاصة بفضل السياح القادمين من البلدان متقدمة النمو الذين يستهويهم شراء الأشياء المقلدة التي تسمح لهم بأن يتألقوا بثمن رخيص). وفي مقدور هذه البلدان النامية أن تقنع نفسها بأنه في مواجهة السوق العالمية التي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات الغربية، فإنه من المشروع لها أن تعش للحصول على مكان تحت الشمس.

ويثير هذا التناقض الصدمات العنيفة المتكررة بين الشمال والجنوب. ومما له دلالة أن أحد الرهانات الكبيرة لمفاوضات الجات الأخيرة (جولة أوجواي ١٩٨٦-١٩٩٤) انصب على الملكية الفكرية فبالنسبة للبلدان الغربية التي تعتقد أن المنافسة مع البلدان حديثة التصنيع ستتضخم وتزداد قساوة، فإنه من الضروري، إلزام هذه الأخيرة باحترام هذه الملكية على أفضل وجه. ومن جانب آخر، فإن هذه المسألة تثير آزمات ثنائية. وقد تفجرت في سنوات التسعينيات معارك كثيرة حول حق التأليف بين الولايات المتحدة والصين، فقد اتهمت الأولى الثانية بصناعة الديسكات المدمجة وشرائط الفيديو سرا ومن ثم عدم دفع حقوق المؤلف.

ويبدو في الواقع أنه لا يوجد سوى طريق واحد يجعل البلدان النامية تمتثل للقواعد في هذا الميدان: أن تبتكر هي نفسها وتنتج تقنيات جديدة. وبذلك تكتشف أن لها مصلحة محددة أنانية في محاربة القرصنة.

٢- صراعات بين من يندرجون ومن لا يندرجون:

إن العولة دينامية باعثة على عدم المساواة بصورة عميقة. وينحو الإثراء إلى التركيز في بضعة أقطاب (العواصم الكبرى) التي تستفيد من نمو قوى،

خاصة لأنها تقع على مفترق طرق شبكات شاسعة: على سبيل المثال، لندن وباريس وقطالونيا وهذه المناطق عادة تنتشر على عدة حدود وتستغل الفروق الاقتصادية بين الأقاليم والأراضي المتاخمة.

مثل منطقة سان دييجو (الولايات المتحدة) وتيخوانا (المكسيك) ومجموعة هونج كونج وشينزن وجوانج وزو (كانتون)

إن إقامة العواصم الحاكمة والتزايد الجديد لعدم المساواة المكانية: وهما الاتجاهان الجسيمان في ثقليهما.. (بيير فلتز، العولة والمدن والأقاليم واقتصاد الأرخبيل، المطابع الجامعية الفرنسية ١٩٩٦، ص ٤٧) يؤثران على كل البلدان الصناعية، إذ تتضاءل مناطق شاسعة ويتم هجرها وتتصحر أمام مناطق الازدهار، فلن تعود سوى جزر «أرخبيل» تمتد فروعها على الدوائر العالمية.

وينتج عن ذلك في المحل الأول، توترات داخل المجتمعات. وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والجغرافية ليست جديدة على وجه التأكيد.

ولكن تم إحيائها بصورة كبيرة وازدادت حدة بسبب المنافسة الدولية وهكذا تتعارض القطاعات الخاضعة لهذه المنافسة والقطاعات المحمية منها (أولا وبصفة خاصة الوظائف المرتبطة بالدولة: الإدارة والدفاع والتعليم) فالأولى التي تخلق الثروة وتحمل صدمة المنافسة تقنع نفسها ضمن أشياء أخرى بأن تتحمل وحدها حمل الأعباء الجماعية وفي حين يتحمل البعض كل المخاطر، ويضمن البعض الآخر حصوله على المساعدة.

ومن أمثلة التوترات التي تخلق مجابهة بين فئات السكان (القطاع العام ضد القطاع الخاص) وفي الوقت نفسه تمس كل الفئات الاجتماعية: تلك الموجودة بين الصفوة والعمال والموظفين وهكذا داخل الصفوة تظهر شقوق بين من يستمدون دخولهم ومشروعاتهم من تكيفهم مع العولة (كوادر الشركات متعددة الجنسيات) وبين أولئك الراسخين بجذورهم في الإطار الوطني (السياسيين وكبار الموظفين).

هذا التشخيص باعث على التبسيط المبالغ. فمن ناحية، لا يفلت أى نشاط من العولة. فالقطاعات المحمية يتزعزع استقرارها هى أيضا بصورة فظة على سبيل المثال تعاني صناعة السلاح التى تعتمد من ناحية المبدأ على طلبات الشراء الصادرة من دولتها سواء خلال تراجع صادراتها (هنا أيضا عالمية المنافسة وكذلك الصعوبات المالية التى يتعرض لها كبار العملاء التقليديون- دول الشرق الأوسط المصدرة للبترول) أو بسبب قيود الميزانية فى دولها هى (التي تزداد صرامة فى إدارة الأموال العامة مراعاة لردود أفعال الأسواق) ونفس الشيء بالنسبة للاتصالات السلكية واللاسلكية التى كانت احتكار دولة أو قطاعا خاصا فى البلاد الغربية حتى سنوات الثمانينات، والتى اختلط فيها الحابل بالنابل بسبب العولة (هذه الكلمة التى تجمع معا ظواهر متميزة ومتراصة: إضافة للتدويل والانقلابات التقنية والاحاطة بالاحتكارات وإلغاء القواعد المقيدة) ومن جانب آخر، فإن الدولة تمنح المواطن جنسيته، هويته الأساسية وبدون ذلك لن يكون له وجود قانونى وفى نهاية القرن العشرين، لا تستطيع الشركات متعددة الجنسيات أن تمنح هذا.

هل العولة هى قوة تفتت الكيانات السياسية؟ هل يمكن أن تؤدي التوترات التى تفاقمها بين المناطق التى تندرج فى تدفقاتها وبين المناطق المهمشة إلى انفجار الدول لأن الأولى تعتبر أنه لا يتعين عليها تمويل عجز الثانية عن التكيف، فى حين تفضل الثانية العيش فى حال سيء من أن تجد نفسها فى وضع المتسول الدائم؟ وفى عالم تقسمه الحواجز الجمركية العالية، تختلط السوق بإطار الدولة وعلى العكس من ذلك فإن تقليل هذه الحواجز أو اختفائها يخلق أسواقا عالمية وتستطيع المناطق الصغيرة أو المتوسطة أن تعتقد أنها إذا انفصلت عن الدولة التى توجد على رأسها فإنها تتخلص من ورطتها على نحو أفضل.

وفى سنوات التسعينيات انهار كثير من الدول أولا فى أوروبا: الاتحاد

السوفيتى ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، كما أرهقت المطالب الانفصالية
دولاً أخرى: بلجيكا (الفلاند وفالونى) المملكة المتحدة (اسكتلندا) إيطاليا
(شمال إيطاليا) كندا (كويبك).

فمن ناحية يوجد أولئك الذين أغرتهم تجربة سنغافورة وهونج كونج وتم
إقناعهم بأن لهم كل الحق فى الحصول على الاستقلال، حتى تكون حركتهم
أسهل فى مواجهة العولة مثل «دعاة السيادة» فى كويبك الذين يبرزون
نجاحهم فى مشروعات «بل بروفانس» والذين يؤكدون أن ضم الأوراق
الاقتصادية الراجعة هذه مع السيادة السياسية سيكفل بقاء كويبك الناطقة
بالفرنسية ونفس الشيء يصدق على جمهورية التشيك التى نزعت ما كان
يفرضه عليها التعاظم القومى السلوفاكى فى أول يناير ١٩٩٢، بالانفصال
عن شقيقتها. وكان ذلك عبئاً باهظاً عليها من جراء استمرار صناعاتها
الثقيلة الموروثة عن العهد السوفيتى ومن جانب آخر، احتذى الخاسرون
(صربيا وسلوفاكيا) بالقومية كذلك فعل من خدعوا بالعولة فهذه المناطق
التي كانت مستقلة من قبل سيتبدد وهمها حول قدرتها الخاصة على
المنافسة.

وربما ستأسف على أنها لم تحم وتدافع عن نفسها باستخدام هذه
الدولة التى نازعتها واعتبرتها طاغية.

وفى المحل الثانى فإن الدول منخرطة فى منافسة من أجل الاندماج.
وفى عرض تكاليف العمل الأشد انخفاضاً، فإن بلدان العالم الثالث تكتشف
أنها تنافس بعضها البعض. أما بالنسبة للبلدان متقدمة النمو، فإن البعض
منها يلوم البعض الآخر على ممارسة الإغراق الاجتماعى أى أنه بهدف
جذب الاستثمارات الأجنبية أو الحفاظ عليها، فإنه يقترح شروطاً اجتماعية
استثنائية تنتهك القواعد القائمة.

وفى هذا يوجد تعارض بين موقفين فى مواجهة العولة فالعولة بالنسبة
للـبعض، والمملكة المتحدة هى بلاشك أقوى من يجسد ذلك، لا تفرض تعديل

الأجور والضمانات لتتفق على ما هو قائم في الجنوب- وهو هدف من البديهي أنه لا يمكن بلوغه وإنما تتطلب إلغاء القواعد المقيدة بقدر الإمكان، والقفز على كل ما يعترض مرونة سوق العمل وبالنسبة لدول أخرى خاصة ألمانيا وفرنسا، فإن العولة يجب ألا تؤدي إلى التخلي عن المكاسب الاجتماعية وينبغي وبصفة خاصة أن تطلق عنان المنافسة الضارية بين البلدان لأن أحد النجاحات التاريخية الكبيرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية يتمثل في بقاء الدولة الراعية.

٣- صراعات حول استغلال موارد الأرض:

منذ ما قبل التاريخ، يتنازع الناس بصرابة على موارد الأرض، لقد كانت جميع المواجهات الكبرى- على سبيل المثال بين أثينا وأسبرطة وروما وقرطاجة، الإمبراطورية الرومانية وفارس.. كانت رهانات اقتصادية (السيطرة على الموارد الحيوية وخاصة طرق الإمداد وطرق العنبر والتوابل والحرير).. وعلى امتداد القرن العشرين كان البترول الذي بدونه تصاب آلة الصناعة أو الحرب كلها بالشلل، عنصرا أساسيا في كثير من الصراعات فمن الحرب العالمية الثانية (كانت ألمانيا واليابان تعانيان من نقص مزمن في الهيدروكربونات في حين كانت الولايات المتحدة نفسها تملك مقادير وفيرة منها) إلى صراعات الشرق الأوسط وهي المنطقة التي يتركز فيها ما يقرب من ثلثي الاحتياطي العالمية المعروفة

ومن هنا جاء رد الفعل العنيف تجاه تأميم البترول الإيراني في ١٩٥١- ١٩٥٢ وحرب الكويت في ١٩٩١.

ومن وجهة نظر السيطرة على الموارد هذه، ما الجديد الذي جاءت به العولة؟ لقد كرسست الأرض باعتبارها عالما مغلقا منجزا.

وبالنسبة للناس، فإن هذا لا يعنى فقط تقاتلهم على الاستيلاء على هذه الموارد، وإنما يعنى أيضا التساؤل عن إمكانيات الاستغلال العالمي لها بواسطة بشر اتسقوا في النهاية مع أنفسهم. وبالإضافة لذلك، فإن تضاعف

أعداد الناس، واقتسام الكوكب بين كيانات ذات سيادة، إما أنه يثير الحروب المستمرة على هذه الموارد أو يؤدي إلى ابتكار إدارة جماعية لاستغلالها. كذلك يحدد التقدم التقني إشكالية الموارد هذه. فمنذ نهاية القرن ١٨، أدت الثورة الصناعية إلى استغلال الإنسان للطبيعة بدون تناسب مع ما كان يحدث في عصر ما قبل الصناعة. أولاً فإن أنشطة البشر بإطلاقها الجزيئات الصناعية بكميات ضخمة في الجو (ثاني أكسيد الكربون والكلوروفلوروكربونات...) تخل كما يبدو بالتوازنات الطبيعية: النمو الباعث على الدوار في كميات ثاني أكسيد الكربون مما يؤدي لاحتباس أكبر للأشعة الشمسية (تقوية تأثير الدفيئة) مما يغير المناخ ويسبب على سبيل المثال ارتفاع منسوب المحيطات ومن ثم غرق مناطق دلتا الأنهار وحيث يتركز مئات الملايين من البشر. ومن جانب آخر، فإن تضافر الانفجار الديمغرافي والتصنيع يؤديان إلى الاستغلال المنتظم للموارد النادرة وتدميرها على نحو لا يمكن إصلاحه فقد تم التهام الغابات المدارية سواء من جراء تدافع الفلاحين بحثاً عن الأرض (الأمازون) أو باستهلاك الأخشاب (تمون اليابان نفسها من جنوب شرقى آسيا بأسره) كما أن زيادة الاحتياجات من الماء - وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي يتهددها نقص مزمّن فيه - تؤدي إلى استنزاف منابع المياه، وإجهاد مصادر المياه الجوفية التي تتجدد ببطء.

وتثير هذه المراهنات الخاصة بالبيئة الجدل والصراعات على كافة المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والكوكبية. ومن وجهة نظر العولة، فإن السؤال هو: هل تستطيع البشرية عشية القرن ٢١ أن تقيم تنمية عالمية تفيد الجميع وتترك له في نفس الوقت للأجيال المقبلة ثروات كافية (مفهوم التنمية الدائمة أو القدرة على الاستمرار)؟

وهنا تنشأ تصدعات وصدمات نموذجية للعولة. فالبلدان الغربية تشكل مجموعة أولى: إذ تظل بسبب تقدمها وتراثها، هي أكبر ملوث للكوكب لكن

نضج تنميتها يجعلها تدرك ضرورة وجود إدارة أكثر صرامة وأكثر مسؤولية للطبيعة وعلاوة على ذلك، فإن كثيرا من صناعاتها يراعى هذه الحتمية الإيكولوجية وتعلم كيف يستفيد من هذا. أما المجموعة الثانية التي تضم بصفة خاصة العملاقين الديمغرافيين (الصين والهند) فهي البلدان المنخرطة في عملية التنمية بقوة وهذه التنمية التي تعتبر أولوية مطلقة، تسفر عن زيادة رهيبة في التلوث مثلما توضح الصين والهند والتان تحتفظان باحتياطيات ضخمة من الفحم وتستغلانه بصورة متزايدة والتان تطلقان مزيدا من جزيئات ثاني أكسيد الكربون في الجو. وتضم المجموعة الثالثة «المعذبين في الأرض» المليارات من الفقراء الذين يتسبب عددهم في تدهور البيئة (مثلما يفعل سكان الساحل أو مرتفعات الهيمالايا في استغلال تربتهم وحرق غاباتهم لكي يعيشوا).

إن البيئة تخلق تعارضا بين مبدئين وبين حقين من ناحية في الحق في التنمية حق كل شعب وكل فرد في أن يستمتع بحياة لائقة ومن ناحية أخرى، حق البشرية جمعاء في مستقبل آمن. وهذا التعارض يعيد صياغة التناقض بين الخاص والعام فالخاص ليس متماسكا ولكنه مجال المواجهة بين منظورات متناقضة (حقوق الأفراد وحقوق الدول وحقوق مختلف التجمعات الانسانية، وكلها متكاملة أكثر منها متناقضة) أما العام فهو رهان الأفراد والدول والحركات متعددة القومية الذي يطالب بفرض رؤياه للعام وتمزج مواجهات العولمة بين نوعين من الصراعات من ناحية، الصراعات التقليدية بين المصالح القائمة ومن ناحية أخرى، التوترات بين هذه المصالح الفعلية (للأفراد وللمشروعات والدول...) وبين المصالح المشتركة للإنسانية جمعاء.

طبقة الأوزون تحجز هذه «الطبقة» بضعة أجزاء من مليون من الغلاف الجوى الخارجى بارتفاع بين ١٠ و ٤٠ كم) أشعة الشمس فوق البنفسجية ومن ثم تحمى البشر من أكثر الآثار أذى. ومنذ ١٩٧٩ كشفت الملاحظة

العلمية لهذه الطبقة وجود «ثقب» فوق القطب الجنوبي يزداد اتساعا، مما يزيد مخاطر معينة (سرطان الجلد) على البشر.

وسرعان ما تم تحديد المذنب عن هذا الثقب: وهو الكلوروفلوروكربونات أى الجزيئات الصناعية التى تستخدم فى الصناعة على نطاق واسع منذ سنوات الستينيات (الإيروسولات الغازية والسوائل المبردة...)

إن الكلوروفلوروكربونات التى يتم نفثها فى الجو، يجرى نقلها ببطء كبير للقطب الجنوبي وما أن تصل إلى هناك حتى تسبب فى وقت الربيع الجنوبي تناقصا مؤقتا فى طبقة الأوزون.

حينئذ يظهر أحد تناقضات العولمة. فالبلاد الغربية ترغب فى حظر الكلوروفلوروكربونات باسم حماية البيئة (إضافة إلى أن بعض شركات متعددة الجنسيات فى القطاع الكيماوى ترغب فى أن تطرح فى السوق جزيئات بديلة ستكون مصدرا للأرباح باعتبارها منتجا جديدا) أما بالنسبة للبلدان النامية، فإن الكلوروفلوروكربونات توفر ميزة الحجم. فباعتبارها مستخدمة منذ عقود، فقد استهلكت نفقاتها ومن ثم أصبحت أقل تكلفة ومنعها لا يهدف إلا إلى ضمان سوق للجزيئات البديلة. وفى هذه الظروف، فإنه إذا أراد الغرب إلغاء الكلوروفلوروكربونات، فلا بد له أن يتحمل التكاليف بتقديم معونات مالية! وفيما بين ١٩٨٥ و ١٩٨٩ أقيم جهاز دولى حول محورين: الحظر التام للكلوروفلوروكربونات فى عام ٢٠٠٠ وإنشاء صندوق معونة لتمويل البلدان النامية للمواد البديلة. واشترك فى هذا الجهاز أكثر من ١٥٠ دولة.

التغيرات المناخية كانت الاتفاقية المعنية بالمناخ هى إحدى النتائج الأساسية لقمة الأرض التى عقدت فى ريودى جانيرو فى يونيو ١٩٩٢، وكان هدفها هو تقوية السيطرة على انبعاثات الغازات التى تدعم تأثير الدفيئة. وفيما وراء المبادئ فإن اتساع نطاق المصالح المعنية يجعل من الوصول إلى أى اتفاق حول الموضوع أمرا غير ممكن فقد رفضت الولايات

المتحدة أكبر مستهلك للطاقة على سطح الأرض، ولأسباب انتخابية واضحة ما كان سيصبح بالنسبة لها إجراء حاسما: ارتفاع شديد جدا فى أسعار الوقود وخشيت البلدان المصدرة للهيدروكربونات على مبيعاتها (فى حين عانت سوق البترول فى سنوات التسعينيات من فائض إنتاج مزمن) وينتج غاز الميثان وهو السبب فى ربع تدعيم تأثير الدفيئة، عن زراعة الأرز وتربية الماشية، ومعالجة المياه المستخدمة. وهى أنشطة تتضمنها الحياة اليومية لملايين الأشخاص.

وتلقى مسألة المناخ هذه الضوء على أحد الصعوبات الأساسية للعولمة. فأى مشكلة عالمية لا يمكن السيطرة عليها إلا بمشاركة الجميع أو على الأقل بمشاركة القوى الفاعلة الأساسية. وهذه القوى ليست عديدة ومتباينة فحسب، وإنما مختلفة أيضا من ملف إلى آخر وإضافة لذلك، فإن تنوع مستويات تنميتها يستتبع وجود منظورات مختلفة أو حتى متناقضة وهكذا ففى مرحلة التصنيع الأولى بأسرها حققت كثافة الطاقة (كمية الطاقة المطلوبة للحصول على وحدة من الناتج المحلى الخام) قفزة مذهشة قبل أن تنحسر.

– الغابات المدارية. وهذه أيضا إحدى رهانات العولمة. وهى توضح العلاقة بين العولمة وتزايد الاستهلاك وتقتصر الدورات التاريخية فقد استغرقت إزالة الغابات فى البلدان الأوروبية عدة قرون.

وأختفى نصف الغابات المدارية خلال نصف القرن الأخير. وبالنسبة للبلدان الغربية، وكذلك بالنسبة لحركات السكان الأصليين للدفاع عن هذه الغابات، يتعين أن تصبح هذه الغابات جزءا من «الممتلكات والمشاعات المشتركة للبشرية» من هذه الموارد (الغلاف الجوى والمحيطات...) التى لكل الناس مصلحة فى حمايتها وفى الوقت نفسه، فإن هذه الغابات تستغلها عادة مشروعات غربية. وبالنسبة للبلدان التى توجد هذه الغابات على أراضيها، فإنها تخصصها وهى تدر عليها إيرادات لا غنى عنها لتنميتها.

وهكذا يتعارض مبدآن: مبدأ سيادة الدولة التقليدى والمبدأ الجديد عن مجتمع عالمى ينبغى له السهر على الحفاظ على الأرض.

وفى قمة ريو رفضت البلدان التى تحصل على إيرادات من غاباتها (الهند والبرازيل وأندونيسيا وبصفة خاصة ماليزيا) مبدأ عقد اتفاقية دولية. مما سيحررها من حرية الاستغلال. وتم إقرار إعلان بسيط. ومما يؤكد تدمير الغابات المدارية أنه فى عالم الدول ذات السيادة، والخاضع إضافة لذلك لضغوط ديمغرافية واقتصادية كبيرة، لا يمكن فرض انضباط عالمى. ولا يمكن إلا أن يكون ذلك موضع نزاع. إن إنقاذ هذه الغابات يتحقق بوعى الدول المالكة لها ويتم ذلك بصفة عامة عندما تكتشف هذه الدول أن هذه الثروة التى تظنها لا تنضب ليست كذلك (وهكذا ففى سنوات التسعينيات طبقت تايلند وهى مصدر تقليدى للأخشاب، سياسة للحماية ولتعويض خسارة الإيرادات ونظمت عملية نهب منتظم لغابات جارتها الضعيفة كمبوديا) ومن جانب آخر هناك مشروع لجهد عالمى لإدارة الغابات المدارية خاصة بإنشاء حوافز مالية (صيغ لتخفيف الديون للبلدان التى تشرع فى سياسات لإعادة تكوين غاباتها).

ثانيا- الصراعات السياسية

١- نهاية للصراعات التقليدية أم استمرار لها؟
منذ فجر التاريخ لم تكف المجتمعات السياسية عن مواجهة بعضها بعضا من أجل الحصول على الأراضى والثروات أو فى سبيل المعتقدات أو ببساطة من أجل احتلال مكان الصدارة. هل تعنى العولمة، حسب صيغة هيجل التى أخذ بها الكسندر كوجيف ثم الأمريكى فوكوياما فى سنوات التسعينيات «نهاية التاريخ»، أى اختفاء الصراعات بين الإرادات واستقرار الناس فى سلام عالمى وتكريس أنفسهم للإدارة المتناسقة للأرض؟
إن العولمة ترفع الإنسانية إلى أن تدرك أنها كل واحد، وأن لها أولوية

تتمثل في ضمان بقائها. ألا يجعل اتساع نطاق المخاطر من الاكتظاظ السكاني (إلى الذرة) الصراعات التقليدية تافهة ويستدعى إقامة مجتمع كوكبي واحد؟ إن الإنسان في مقدوره بالتقنيات التي يبتدعها يوماً توفيق، أن يوسع إلى ما لا نهاية المجالات التي يستغلها (إلى ما وراء الأراضي الظاهرة فوق سطح البحر والمحيطات والفضاء خارج الغلاف الجوي) وأن يتحرر من الوسواس الألفى عن الفاقة.

وإضافة لذلك، فإن الفضاء الأرضي مقسم وموزع بين نحو ٢٠٠ دولة تتبادل الاعتراف بحدودها، ويستند ذلك على حد سواء إلى مبادئ مشتركة (حق الشعوب في أن تقرر مصيرها بنفسها، واحترام وحدة الأراضي...) وحشد من المنظمات الدولية. ويبدو أن عصر فتح الأقاليم والهيمنة الإمبريالية قد انتهى. وفي هذا العالم الذي يزداد اعتماداً على بعضه البعض، لم يعد الأمن والقوة يتمثلان في الاستيلاء بصورة فظة على الأراضي وإنما على المعالجة الماهرة للتدفقات.

إن القوة تتحطم سواء ضد المقاومة الوطنية (الولايات المتحدة في فيتنام في الستينيات والاتحاد السوفيتي في أفغانستان في الثمانينات) أو ضد المجتمع الدولي (العراق عند استيلائه على الكويت في أغسطس ١٩٩٠ والذي سرعان ما تم عزله عن طريق إدانة منظمة الأمم المتحدة له ثم هزيمته على يد تحالف بقيادة الولايات المتحدة) وعندئذ أصبح الحق السيادي في شن الحرب مصاباً بالشلل ولم يعد السلام يقوم على توازنات متغيرة دوماً بين الدول وإنما على آليات الأمن الجماعي، وأنظمة الأمن العالمية فما أن تنتهك دولة القانون حتى تتجمع كل الدول الأخرى لعقابها وإعادتها للطريق الصحيح الذي جنحت عنه.

. وأخيراً، فإن العولة إذ تزيل غرور العالم، وإن تضع جميع المعتقدات موضع المنافسة، وإن تقيم سوقاً كوكبية للقيم والمعتقدات والأيدولوجيات، تنشر نسبية عالمية، وتقضي على كل مصادر التعصب وتتيح لكل شخص أن

يصلح معتقده.

لكن العولة لا تلغى شيئاً من وزن الماضي المخاوف والوساوس التي تفرق الناس من آلاف السنين.

(أ) فلا تزال خواص الفضاء والزمن العالمين متباينة:

من ناحية، كرسست العولة مشاركة كل الناس في نفس التاريخ الواحد (ولكن في النهاية أليس ذلك هو الحال منذ فجر الإنسانية؟) ومن ناحية أخرى، فإن التواريخ الخصوصية مستمرة.

وفي نهاية القرن ٢٠، تبدو الأرض مقسمة بدرجة أو بأخرى بين مناطق يسودها السلم ومناطق يسودها الاضطراب. وتقبل الأولى (أولا ثالثاً أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان، وأيضاً البلاد التي انخرطت في المبادلات الدولية) بصورة كاملة على ما يبدو، منطلق العولة: فلم تعد تتقاتل على الأراضي وإنما تتنافس على الأسواق.

ويعتبر الأمن الإقليمي مكسباً لا يرد وتكمن رهانات الدول في السيطرة على التدفقات. وتبقى المناطق التي يسودها الاضطراب (من القوقاز إلى الشرق الأوسط ومن البلقان إلى الشرق الأقصى) تتسم بحشد من المواجهات الإقليمية وفي هذه المناطق تحتفظ العداوات القديمة بحدتها. وإن التغلب عليها مازال بعيداً (مثلاً، العداوة بين الفرنسيين والألمان).

ونعثر على نفس المنطقين في كل صراعات نهاية القرن العشرين.

أحدهما متفائل يستند على افتراض أن العالم لا نهاية لموارده. وأنه يهتدى بهدف تحقيق المصالحة بين الشعوب والبشر. ووسيلته في ذلك هي التنمية الاقتصادية المشتركة التي تجعل الأعداء السابقين يعملون معاً ويثرون معاً ويبنون مستقبلاً مشتركاً وبدلاً من أن تكون الاختلافات مصدراً للتعصب والكراهية تتحول إلى عوامل للتعاون. تلك هي فلسفة البنيان الأوروبي الذي ربما يوصف بأنه مختبر لإقامة نظام من العلاقات الهادئة بين الأمم وقد جرب هذا الأسلوب مثلاً نيلسون مانديلا رئيس جنوب إفريقيا

فيما بعد الفصل العنصري. فقد تطلبت المصالحة بين البيض والسود دينامية اقتصادية مشتركة مما يسر قبول الأولين توزيعا جديدا للثروة الوطنية وحمل الأخيرين دلائل محددة على التحسن (المدارس والمستشفيات وصرف صحي) كذلك فإنه عندما طالب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بالاستثمار في فلسطين، كان يعنى أن السلام يستند لفرص العمل وعلى الأمل في حياة يومية أفضل. وفي مثل هذه الرؤية، يتم طي الصراعات القديمة وتحدد العولة باعتبارها تنمية اقتصادية كوكبية تجعل التضامن العالمي أمرا ممكنا.

ويرى المنطق الآخر، الكلاسيكي المتشائم الذي استمر قرونا عديدة، أن أي أمن يتطلب وجود سكان متماثلين على أرض متماثلة.

وتلك هي الفكرة الموجهة للتطهير العرقي. فهل يعد هذا تفكيراً مهجوراً أو أيديولوجية للعولة. بالنسبة لمن يعتقدون أنهم إما مستبعدون من التدفقات العالمية أو أن هويتهم مهددة من جراء تهجين كل الفروق ربما تعد إقامة قلعة لا تستقبل سوى الأعضاء المكفولين من نفس الشعب، وترفض كل عنصر أجنبي، هي الحل: «منهم فيهم» ولا يعتمدون على الآخرين و من هنا تأتي الصراعات الشرسة والدموية من أجل إقامة دول متجانسة، من يوغوسلافيا السابقة إلى الشرق الأوسط.

وفي نفوس الناس، تثير العولة وهمين متطرفين ويتحدان معا: فمن ناحية ينصهرون في التدفقات العالمية ومن ناحية أخرى يتحررون منها كلية. إن سنغافورة تجسد جيدا مفارقة العولة إذ يقترن التكيف الفوري والدائم مع التطورات العالمية مع انغلاق سياسى قلق.

ب- إذا كانت العولة تزعزع استقرار كل ما هو استثنائي، فإنها لا تلغى أوجه الشذوذ:

واختلال التوازن التاريخي سيطر على تاريخ الناس كيانات دائمة ضخمة على سبيل المثال الصين وإمبراطورية السهوب (رينيه جروسيه) وهذا

البنيان المبهر الواقع بين أوروبا والشرق الأوسط والصين، والذي لم يكف عن الانهيار والقيام من جديد منذ عدة عقود. وكان الاتحاد السوفيتي هو تجسيده الأخير. فهل بمقدور العولة التي تضخم التدفقات وتعجل بها، أن تفكك هذه الكيانات التي استمرت قرونا طويلة، هذه الأقطاب المثيرة للقلق دوما بسبب ضخامتها البالغة. ولأنها قريبة دوما من الانفجار ولا تحمي الوحدة التي تمت صدفه إلا بالانطواء على غطرسة قلق وعدوانية؟ هل محكوم على هذه الكيانات العملاقة أن تتسلل إليها وتفزوها موجات العولة وتتحلل؟ أو على النقيض، ستظل الصين دوما هي الصين، وروسيا هي روسيا؟

إن الصين قديمة جدا إلى حد أنه يمكن الاعتقاد بأنها خالدة. وربما أن الأمر كما يجسده سور الصين، وما ينفك يؤكد تاريخها، وهو أن إمبراطورية الوسط تتسم بوسواس مزبوج هو غزو البرابرة من السهوب والتحلل الداخلي وبعد أن استعادت الصين وحدة متشنجة عن طريق انغلاق شبه كامل في ظل ماوتسى تونج (١٩٤٩ - ١٩٦٧)، انفتحت منذ نهاية سنوات السبعينيات أمام رياح العولة واستأنفت نفس التوترات (على سبيل المثال، بين الداخل الزراعى المتخلف والواجهة البحرية التي اجتاحتها حمى الأعمال، بين المجتمع النهم للاستهلاك وسلطة متحجرة). ومن هنا يثور تساؤل: هل تحطم صدمة العولة على نحو لا يمكن إصلاحه استمرارية التاريخ الصينى (فالانفتاح لا يمكن الرجوع فيه وربما يؤدي إلى انفجار الصين) أو على العكس يدفع فى المستقبل القريب إلى عودة عامل التوازن (الانغلاق وكراهية الأجانب وإعادة السلطة المطلقة) وفى نهاية سنوات التسعينيات لاتزال الصين تحتفظ بتناقضاتها؟

فهى من ناحية تندمج كما تفعل أبدا القنوات العالمية فى الدورات العالمية، وتجذب الاستثمارات الأجنبية وتطرح فى المزادات عروضها للتعاون وتختار عادة الشركاء الذين لا يناقشونها الحساب بشأن احترام

حقوق الإنسان وهى من ناحية أخرى، لا تفقد شيئاً من قابليتها للتأثر وتتلهف على تأكيد سلطانها على هونج كونج ولا تتخلى عن تايوان، مطالبة بقطعة كبيرة من بحر الصين. ستنزل الصين «المعولة» قوة كبرى لا تنسى شيئاً مما اتسم به ماضيها من إذلال وتنتظر اعترافاً صاعداً بها.

إن روسيا أيضاً «فريدة» بمناخها ومساحتها الشاسعة ووضعها نصف الأوروبى نصف الآسيوى، وعبوديتها ومن ناحية أخرى، فإن كل تاريخ الشعب الروسى يتسم بالشقاء ووحشية القياصرة وكذلك الإيمان بأن الله قد اختارها (لتكون روما الثالث، روما الإيمان الحقيقى). وأن التاريخ اختارها (لتكون وطن الاشتراكية، الوطن الأول للطوباوية الشيوعية). ومن سنوات العشرينيات حتى سنوات الثمانينيات، كان الاتحاد السوفيتى الذى أعاد تشكيل إمبراطورية القياصرة فى ظل مشروعية ماركسية، قلعة حصينة مغلقة. وإذا انعزل الاتحاد السوفيتى عن تدفقات العولمة (ولهذا لم تصبه الأزمة الاقتصادية فى سنوات الثلاثينيات) فقد تحجر وظل على الرغم من التجسس الفعال للغاية بعيداً عن تغييرات سنوات السبعينيات والثمانينيات (المعلوماتية والاتصالات السلوكية واللاسلكية) ومع انهيار الشيوعية وحل الاتحاد السوفيتى (١٩٩١) لم تعد روسيا سوى دولة فقيرة نهبت عصابات المافيا ثرواتها. ولكى تستفيد روسيا تماماً من العولمة، فإنه يتعين عليها، على ما يبدو أن تصبح «مثل الآخرين» ديمقراطية، دولة للقانون، اقتصاداً للسوق يتلقى الاستثمارات الأجنبية. لكن هل تستطيع روسيا أن تصبح «مثل الآخرين»؟ وإذا زال العداء الشديد لها ولم تعد تشدها قناعة بأنها محاصرة بعالم خارجى معاد، ألا تصبح مقضياً عليها بالتفتت؟

٢- هل نتجه نحو مواجهة عالمية بين الحضارات؟

إن العولمة، إذ تنتشر فى كل أرجاء الأرض مرجعيات وقيما غربية، تستثير ردود أفعال الثقافات الأخرى التى تشعر أنها مهددة بالزوال بسبب العقلانية والعلمنة و«زوال غرور العالم» ومن هنا يأتى تفجر الحركات

الأصولية باعتبارها سعيًا للنقاء المفقود، ولعصر ذهبي ترغب في استعادته لحظة البداية حيث لم يفسد الإيمان بعد- أكثر منها محاولات لا شعورية لتحديث العقيدة (مثلما فعل البروتستانت في القرن ١٦، زاعمين أنهم يجسدون المسيحية «الحقيقية» وأعادوا اختراع ديانة جديدة، حميمية متقشفة وتقيم حوارًا مع الرب بدون وسيط).

وفي عالم نهاية القرن العشرين يشعر الأفراد والشعوب التي أجتثت جذورها ولم تعد تجد في الدولة القومية إطارًا لا ينازع للأمن والهوية، أنه لم يعد بمقدورهما الاستثمار في الأيديولوجيات التي تدعى أنها عالمية (مثل الماركسية اللينينية) أو الإيمان بأن ثقافتها مصدر أساسي للتضامن والحماية في مواجهة تلاطم العولمة. «إن العالم ستشكله إلى حد كبير التفاعلات بين سبع أو ثمانى حضارات كبيرة وهي الحضارات الغربية والكونفوشية واليابانية والإسلامية والهندية والسلافية الأرثوذكسية والأمريكية اللاتينية وربما الأفريقية. وستتفجر صراعات المستقبل الأكثر أهمية وفق خطوط الانقسام التي تفصل بين هذه الحضارات» (صمويل هانتنغتون، أصدام بين الحضارات؟ مجلة شؤون خارجية مجلد ٥٧٢ عدد ٢ صيف ١٩٩٣ ص ٢٥).

ويقتضى تحقق هذه الرؤية على ما يبدو، شرطين:

ستشكل الحضارات كتلا متلاحمة لا يمكن أن تتسرب منها التأثيرات الخارجية وتكاد تكون متجمدة عبر الزمن تلك هي فلسفة المفكر الألماني أوزفالد شبلنجر في مؤلفه انهيار الغرب (١٩١٨-١٩٢٢) وبالنسبة لهذا المؤلف المتحدث الرسمي باسم الداروينية (الحضارات ومثل الأنواع تتواجه في صراع أبدي حتى الموت) فإن الغرب الأبيض الذي أصبح من همكا بعد قرون من الهيمنة، مقضى عليه بأن يكتسحه البرابرة، الشعوب الملونة.

بيد أن التاريخ يبين أن هذه الحضارات، المجموعات الفضفاضة والمتناقضة وذات الحدود المتحركة، تتصادم وتمتزج في نفس الحركة (على

سبيل المثال فى العصور القديمة، اليونانية ثم روما والشرق وفى العصر الوسيط، المسيحية والإسلام وعند الاكتشافات الكبرى، أوروبا والثقافات غير (الأوروبية) وفى نهاية القرن ٢٠، ليست هناك ثقافة لم يعد التغريب صياغة قالبها (فقد الغرب نفسه احتكاره للصدارة وتقدمه التقنى وحداشته الأيديولوجية- ووجد نفسه يتحول باكتشاف حقائق أخرى).

وإذا كان الانتماء الثقافى ربما يعد وسية لتأكيد الذات ضد الآخر (خاضعة فى سنوات التسعينيات، الإسلام ضد الغرب) فإن عالم اليوم يتيح نقاط استناد متماثلة: دائما الأمة والدين وربما المشروع وأخيرا المجتمع المعاد ترتيبه (العصابات والمافيا التى توفر للفردية المتفاقمة الحالية أطرا جماعية ليست مفروضة أو موروثة وإنما تصنعها بنفسها).

إن الحضارات ليست حقائق بسيطة متجانسة، متميزة عن بعضها البعض. وإذا كانت الحضارة الكونفوشية قد التحمت بالصين بدرجة كبيرة الحضارة اليابانية باليابان، والهندية بالهند، والسلافية الأرثوذكسية بروسيا، فإن الحضارة الأمريكية اللاتينية التى ولدت من الغزو الاستعماري الذى قامت به أسبانيا والبرتغال، سجلت نفسها فى المدار الغربى بمناسيب خصوصية تماما على وجه التأكيد، وبصفة خاصة أوزان الكاثوليكية، وإن كانت هناك آثار لعصر ما قبل كولمبوس، أما بالنسبة للإسلام وتاريخه غير المستقر، وفضائه الشاسع من المغرب إلى أندونيسيا ومن أوروبا إلى آسيا الوسطى، والذى ضم بين جنباته عدة انقسامات، فإن الأصولية فى منازعتها الغرب تتبدى بصورة مختلفة بين بلد وآخر، ومن وضع لآخر، طبعا مع تضامن عبر قومى مستقر بدرجة أو أخرى.

ومن جانب آخر أفرزت خطوط الانقسام بين الحضارات وأهميتها تصورات متناقضة ومتغيرة، وهكذا فمنذ ثورة عام ١٩١٧م إلى سقوط الاتحاد السوفيتى يمكن اعتبار التناقض بين هذا الأخير والغرب صراعا بين حضارتين، إحداهما تقوم على الفرد ومبادرته، والأخرى على

التضامن الجماعى «الرأسمالية ضد الشيوعية» بيد أنه مع الانفراج ابتداء من سنوات الستينيات، تأكدت داخل العالم الثالث نظرية - يمكن الدفاع عنها فى واقع الأمر - تقول بأن: الرأسمالية والاشتراكية ليسا فى نهاية المطاف إلا وجهين للحضارة الواحدة نفسها، وفى هذا الصدد فإنه إبان الحرب العالمية الثانية وجدت الولايات المتحدة قلب الرأسمالية النابض، والاتحاد السوفيتى - وطن الاشتراكية - نفسيهما حليفين ضد ألمانيا الهتلرية، والديمقراطية ضد البربرية والطغيان، وعندما تم سحق ألمانيا أعاد الصديقان اكتشاف أنهما ينتميان لحضارتين متعاديتين بصورة جذرية ونشبت الحرب الباردة.

ب - إذا كانت المجتمعات الثقافية والكيانات السياسية متواكبة: فإن المواجهات الثقافية والمنافسات السياسية تبرز مع بعضها البعض.. من المؤكد أنه يحدث اندماج بدرجة أو بأخرى بين حضارة ما وكيان سياسى «مثلا المسيحية والإمبراطورية الرومانية.. قسطنطين الأكبر فى القرن الرابع وانشقاق الشرق فى ١٠٥٤، وكذلك شيوعية الاتحاد السوفيتى على الأقل من عام ١٩١٧م حتى قيام كعبة الشيوعية الثانية «الصين» فى عام ١٩٤٩م»، ولكن فى الأغلب الأعم لا تتطابق فضاءات الحضارة والمعطيات السياسية مما يبقى على علاقات معقدة بينهما.

ولا جدال أن أوروبا المسيحية من العصر الوسيط حتى الإصلاح فى القرن ١٦ كانت تشكل حضارة واحدة، ومع ذلك فقد تمزقت بألف طريقة بين الإقطاعيين، وبين الملوك والأشراف.. بين البابا والملوك وبين البابا والإمبراطور، وحتى الحملات الصليبية التى كانت تعبيرا عن وحدة المسيحية ضد الإسلام، لم توقف هذه الصراعات، فهل كفت أوروبا مع ظهور البروتستنتية ومن ثم تمزق المسيحية، عن أن تكون حضارة واحدة، هذا ما تؤكد به الحروب الدينية الوحشية على ما يبدو أن أوروبا المسيحية - على

الطريقة الروسية بعد ذلك- هي مثل نوع من الجمهورية الكبيرة المقسمة إلى عدة دول، بعضها ملكية والبعض مختلط.. فولتير - قرن لويس ١٤، و١٧٥١م - ولكن هذا اليقين من الانتماء إلى حضارة واحدة لم يحل دون تقطيع الدول «بولندا في نهاية القرن ١٨»، وفي القرن ١٩ كانت أوروبا التي انهارت من جراء المواجهة بين المشروع الملكية وحق القوميات تشكل رغم كل شيء حضارة واحدة، بتراثها المسيحي، وفي الوقت نفسه إيمانها بالتقدم والاقتناع بتفوقها.

وفي عام ١٩١٤م لم تحل وحدة الحضارة هذه دون غرق أوروبا في مذبحه رهيبه وفي هذا نسيت هذه الوحدة: لكي يبرر كل من المعسكرين معركته ادعى أنه الحضارة، والخيز، وأن العدو هو البربرية والشر.

وفي نهاية القرن العشرين، فإن واحدا من أكبر صراعات العولمة يضع الغرب في مواجهة الإسلام، والواقع أن الأمر بعيد عن أن يكون تنظيما للنفس وجها لوجه بين هاتين الكتلتين، الأيديولوجيتين السياسيتين، وإنما هو تراكم للصراعات المتفاعلة.

ففي المحل الأول تصطدم المجتمعات الإسلامية بعقبات فشلها والإذلال الذي تعرضت له، وفي سنوات التسعينيات لم ينجح أي منها في التنمية الاقتصادية والسياسية، سواء كان الطريق المختار هو طريق الحداثة «من مصر عبد الناصر إلى عراق صدام حسين» أو الإسلامية «إيران الخميني»، وأدى هذا السعي الفاشل وراء الحداثة إلى جعل الغرب شيطانا، وخلق كل التفسيرات الممكنة لجعله مسئولا عن إخفاقات العالم الإسلامي، وفي الوقت نفسه، فقد تسلل التغريب إلى أعماق هذه المجتمعات «سواء عن طريق النهم للاستهلاك المحبط عادة، أو تنظيم النسل»، وفي الوقت الذي تعطى فيه النزعة الإسلامية الأولوية للإبقاء على خضوع المرأة التقليدي.. ومن ثم يتم تمجيد الإسلام باعتباره المبشر بمجتمع مثالي من وجهة نظر العولمة، فإن الصدام بين الغرب والإسلام ليس سوى تعبير عن التوترات الرهيبة بين

الهجين المعم للإفكار والمعتقدات، والطموحات اليائسة التي لا تعد ولا تحصى، في هوية نقية حقيقية..

أما بالنسبة للمجتمعات الغربية فقد جعلتها الشيوعية في سنوات العشرينيات والثلاثينيات تهتز عندما عرت دلائل الرأسمالية. وكانت صورة الإسلام حينذاك أنه يمثل تهديدا لأنه كان يمتلك ما كان الغرب يعاني من الافتقار إليه، وهو الروحانية المبعلة، والعلاقات المجتمعية القوية، ومع ذلك فإن تحدى الإسلام هذا يتباين من بلد غربي لآخر، وفرنسا هي أكثر الدول تأثرا بحكم حقيقة وضعها الجغرافي، وعلاقاتها العاطفية مع المغرب، وعدد المسلمين «فرنسيين وغير فرنسيين» على أرضها، وأخيرا، الهوية الديمقراطية المهمومة جدا بالعلمانية.

ومن ثم فإن الصدام بين الغرب والإسلام متعدد الأشكال، وهو داخلي بالنسبة للمجتمعات والأفراد، فهل يمكن أن يصبح صداما جيوبوليتيكيا تقليديا؟ يتعين أن يتجسد الإسلام في دولة وقوة يكون بمقدورها أن تطرح نفسها كمتحدث رسمي وحيد باسم هذا الدين، وأن تمتلك قدرات عسكرية ضخمة «مثلما توافر في إمبراطورية الأمويين، وإمبراطورية العباسيين، وبالنسبة للإسلام السني، والإمبراطورية العثمانية في أوجها»، ويتعين بالمثل أن تجعل الظروف الغرب يشكل كتلة ضد هذه القوة، «مثلما حدث في نهاية الأربعينيات ضد الاتحاد السوفيتي، في مناخ جد محدد، وهو وجود جيش سوفيتي في قلب أوروبا، واهتمام الولايات المتحدة بألا تفقد أوروبا».

وهكذا، فإن العولة لا تلغى الصراعات التقليدية «المراهقات الإقليمية ومنافسات الدول»، ولم يتغير أبدا الإنسان ولا مخاوفه وطموحاته.

وجاءت الجدة من عاملين: في المحل الأول تضاعف الاتصالات من كل الأنواع، مما يوسع مجال انعكاسات كل المواجهات ويدفع إلى تورط عدد متزايد من القوى الفاعلة المتباينة، وفي النهاية الظهور الواسع النطاق

لمصلحة عالمية تتراكم على أقطاب المصالح القائمة. «الدول في المحل الأول»... ولكن هذه المصلحة لا تمثلها سلطة مشروعة، ففي داخل منظمة الأمم المتحدة التي تضم تقريبا مجموع دول كوكب الأرض، يجيء كل قرار في النهاية توفيقا بين مصالح الدول، ومثلما توضحه المفاوضات الكبيرة في ميدان البيئة، كانت المصلحة العالمية موضع تعريفات متناقضة وتختصم لمناقشة مستمرة.

الفصل الخامس

قواعد عامة أم دولة عالمية؟!

لانتفصل العولة، خاصة منذ النصف الثانى من القرن ١٩، مع قيام الاتحادات التقنية العالمية الأولى، عن عملية ترسيخ القواعد الكوكبية، ففى أعقاب الحرب العالمية الأولى، ميز الإنشاء المزدوج لعصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية، بداية الوعي، وإن كان لا يزال هشاً، بأن أى سلام يقتضى دعامتين: جهازاً للوقاية والسيطرة على الصراعات بين الدول وتنظيمها، وكذلك قواعد اجتماعية دولية لضبط المنافسة الاقتصادية، وتفادى تزييفها من جراء عدم المساواة فى التشريعات التى تحمى العمال، وقد تسببت نهاية الحرب العالمية الثانية، بضغط من الولايات المتحدة، فى إقامة شكل واسع من المنظمات ذات التوجه العالمى: منظمة الأمم المتحدة التى حلت محل عصبة الأمم وصندوق النقد الدولى ومنظمة دولية للتجارة بدأت نشاطها فى ١٩٤٧ فى شكل اتفاق مؤقت «الاتفاق العام بشأن الرسوم الجموكية والتجارة - الجات الذى حلت محله فى ١٩٩٥ منظمة التجارة العالمية».

وأخيراً المؤسسات المتخصصة التى تغطى المجالات التقنية التى تتطلب تعاوناً دولياً وثيقاً: الطيران المدنى والزراعة والتعليم والصحة.

ومن جانب آخر، ففى أعقاب الحرب حدث مع تصفية الاستعمار تغير جذرى فى النظام السياسى الدولى، والذى انتظم منذ الكشف الجغرافية الكبرى إلى الحربين العالميتين، حول منافسات بين الدول الأوروبية الكبرى «انضمت الولايات المتحدة واليابان إلى اللعبة فى النصف الثانى من القرن ١٩»، ومع تحرر الشعوب المستعمرة، تكون للمرة الأولى فى تاريخ الإنسانية، فضاء سياسى عالمى، وهناك رقمان أو ثلاثة أرقام تلخص هذا

الزلازال: ففي ١٩٤٥، شاركت ٥١ دولة في المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، وفي ١٩٩٦، أصبحت الأمم المتحدة تضم ١٨٥ دولة عضوا «استقبلت دورة الألعاب الأولمبية التي عقدت في نفس السنة في اطلانطا ١٩٧ دولة».

ومن ثم، يوجد نظام مؤسس عالمي، ومن وجهة نظر العولمة، يفرض سؤالان نفسيهما: إذا كان هناك تعدد في القواعد العالمية، فهل هذه القواعد قابلة للتطبيق بصورة محددة على الجميع وهل يمكن تطبيقها؟ وهل هذه القواعد تعكس سلطة سياسية عالمية؟ ويثار هذان السؤالان في خمسة مجالات: النقود والتمويل والتجارة وحقوق الإنسان والذرة والحفاظ على السلام.

أولاً: النقود والتمويل

كانت الولايات المتحدة، المنتصر الرئيسي في الحرب العالمية الثانية، ترى أن السلام في ١٩٤٥، يجب أن يكون عالمياً: ولا يمكن أن يقتصر على ضمان التوازن بين الدول، فهو يتطلب ازدهاراً عالمياً، وفي المحل الأول آليات تهدف إلى الحيلولة دون إعادة إنتاج أزمة اقتصادية مماثلة لازمة سنوات الثلاثينيات «سبب كل التداعيات المتساوية التي أدت إلى الحرب».

ونبعت من هذه الرؤية بصفة خاصة، اتفاقيات بريتون وودز «٢٢ من يوليو ١٩٤٤». وقد أقامت هذه الاتفاقيات نظاماً نقدياً ذا توجه عالمي، إذ قبلت البلدان المشتركة القواعد «وفي المحل الأول التكافؤ الثابت لعملائها»، وأصبح صندوق النقد الدولي يسهر على احترام القواعد ومساعدة الدول التي تعاني صعوبات في استعادة توازنها، وبعد إنشاء البنيان، لم يعمل هذا النظام بصورة عادية إلا بعد نحو ١٢ سنة، حول عقد السيتينيات. ومع ذلك، فقد عرقلت ثلاثة عوامل النظام، وأدت على الأقل إلى تليينه

بصورة كبيرة «التخلي عن التكافؤ الثابت لأسعار الصرف المتقلبة، عن طريق اتفاقيات كنجرتون - جامايكا - في ٨ من يناير ١٩٧٦، لم يعد تكافؤ العملات يتحدد بقرار من الحكومات وإنما بتأثير الأسواق».

منعطف الولايات المتحدة: في ١٩٤٥ كانت الولايات المتحدة هي المركز الطبيعي للنظام النقدي الدولي، فقد كانت تنتج حنيذاك نصف الثروة العالمية، وكانت تقودها الدولار، هي مكافئ الذهب «٢٥ دولار للأوقية» وفرض عليها هذا الوضع المحوري أن تسهر على عدم تعرض عملتها للهجوم، لأن إذا حدث هذا، فإن حائزها سيبادلونها بالذهب ويعجلون بانهارها».

وفي ١٥ من أغسطس ١٩٧١، أوقف رئيس الولايات المتحدة قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب، وشرع في الوقت نفسه إلى شن تخفيض لقيمة العملة، وبهذه الحركة التاريخية، أعاد حرية الولايات المتحدة في المناورة النقدية ووضع حداً «للامبالاة الجميدة» التي يجب أن تهتدى بها الدولة الحارسة للنظام النقدي.

- مقدم القوى المحركة الجديدة: أدى الارتفاع الضخم في أسعار البترول في سنوات السبعينيات إلى إثراء هائل لمصدريه «أساساً دول الشرق الأوسط». ودخلت هذه الدول، بفضل دولارات البترول، في القنوات المالية الدولية، ثم جاء دور الدول حديثة التصنيع وعلاوة على ذلك، حفز النمو الاقتصادي العالمي وتنمية المبادلات، على الاستدانة «وبهذا الانحراف تم شد أكثر البلدان فقراً والمحرومة من الوسائل المالية إلى الشبكات الدولية».

- سوق كوكبية لرأس المال: هنا تتضافر أربع ديناميات على الأقل: انفجار الطلب «من جانب الدول من أجل تمويل العجز فيها ومن جانب المشروعات سعياً وراء رؤوس الأموال لكي تتعولم»، وزيادة العرض «الإثراء العام لكوكب الأرض وصناديق المعاشات التي تجمع الادخار

وتستثمره» تكثيف واكتمال الصلات بين الأسواق، وأخيراً إلغاء القواعد المقيدة.

وفى هذا الإطار للتنظيم النقدي والمادى، تتبدى العولة بأربعة طرق:

١ - الوزن المتزايد لقوى التشغيل الخاصة التى تلعب دوراً دائماً بين الأسواق:

يفلت الفضاء المالى الدولى، من الدول ومن المؤسسات المالية التقليدية «وفى المحل الأول من البنوك الكبيرة الراسخة». والعولة هى بصفة خاصة تشكيل ستاحة كوكبية للعب، يتوافر للجميع فرصة الوصول إليها. وهكذا، فرضت كيانات عملاقة جديدة نفسها، صناديق المعاشات وهيئات الإضدار والإبداع التى تغذيها مدخرات تقاعد العاملين. وفى أسواق العملة الصعبة، يتدخل «هراصنة» صناديق التحوط «صناديق التغطية أو موازنة سعر الصرف» التى أنشئت فى الولايات المتحدة فى سنوات الثمانينيات، وهى صناديق مشتركة بين المستثمرين، سعيها وراء عائد أعلى بالمراهنة على العملات وأسعار الفائدة، منع مخاطر كبيرة على وجه التأكيد.

وفى سنوات التسعينيات أصبح أحد مديري هذه الصناديق جورج سوروس فجأة، أحد أبطال العولة، وقد أعلن سوروس فى سبتمبر ١٩٩٢ فى الوقت الذى اهتز فيه الجنيه الإسترلينى بشدة، أن العملة البريطانية لن تساند التكافؤ الثابت فى النظام النقدي الأوروبى، وفى ١٧ من سبتمبر، خرج الجنيه الإسترلينى من النظام النقدي الأوروبى، وأصبح سوروس أكثر قوة من إنجلترا العجوز «!» واعتبر شخصاً قوياً قادراً على نحو كلنى أن يقرأ مستقبل الأسواق ويتلاعب بها على مزاجه. والواقع أنه إذا كان سوروس شخصية نموذجية للعولة، فإنه نتج عن هوياته المتعددة: يهودى من أصل مجرى وجنسية أمريكية ورجل مالى ومحسن منهمك فى تمويل بلدان الشرق.

٢ - خضوع السلطات العامة للأسواق:

يستبعد تعدد التدفقات المالية، الفرق الباعث على الدوار بين المقادير الضخمة لرؤوس الأموال المتداولة وموارد البنوك المركزية، على نحو واضح. أى سيطرة الأخيرة على الأسواق، على العكس، فإنها لا تستطيع فى أحسن الأحوال إلا أن تحتال على القائمين بالتشغيل، وهكذا، ففي ١٩٩٢ - ١٩٩٣، أصيبت البنوك المركزية الأوروبية بحمى المضاربة على أكثر النقود تعرضا للمخاطر فى النظام النقدي الأوروبى، وفى أول أغسطس ١٩٩٢ وسع وزراء مالية الجماعة الأوروبية بصورة كبيرة، هوامش القلب المسموح بها بالنسبة للعملات المشاركة، بهدف إحباط هذه التقلبات، وعملوا وفق منطق مادي بسيط «جعل ضربات من يضرب - القائم بالتشغيل - تضيق فى كتلة مرنة لأقصى حد ممكن».

٣ - تنسيق وتشاور منتظم - فى سنوات السبعينيات:

أدى اضطراب الانضباط القانونى «التخلى عن التكافؤ الثابت» بأكثر الدول اندماجا فى القنوات المالية ومن ثم أكثرها حساسية لانهيائها، إلى إقامة تشاور وتنسيق وممارسة ذلك بصورة منتظمة، وتبدى هذا عام ١٩٧٥، فى إقامة مجموعة السبعة التى تضم الديمقراطيات السبع الرئيسية «الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وكندا». وربما يمكن وصف مجموعة السبعة باعتبارها شبكة للشبكات، تتوج صلات لا تنتهى بين المشروعات والبنوك والدول.

وتصور مجموعة السبعة جيداً أوجه الغموض، والتساؤل الخاصة بالعملة، وهى تعنى فى المحل الأول «حتى وإن استفادت روسيا لأسباب سياسية من كرسى ذى مقعد متحرك»، نطاقاً أوروبياً، تستبعد منه البلدان الجديدة الصانعة للثروة «البلدان حديثة التصنيع، الصين...».

وفى هذا تكمن إحدى علائم التفاوت بين الأشكال المؤسسية الموروثة عادة من ماض قريب بدرجة أو بأخرى، وبين حقائق العملة فى تطورها

ومن جانب آخر، فيما تفيد مجموعة السبعة؟ أهى جهاز لإدارة الاقتصاد العالمى للمرونة المتكيفة مع التقلبات المعقدة لعالم متعولم؟ أم أنها ليست سوى ذريعة كاذبة وأن البيانات المشتركة تخفى بدرجة أو أخرى من السوء مسعى السياسة الانانية وترباط الكبار فى مواجهة التغييرات الجارية؟ ويعرب التنسيق والتشاور عن حاجة نموذجية للعولة؟ إنها تنظم تبادل المعلومات والمقارنة المنتظمة للأداء وهى تطمئن البعض، والبعض الآخر، بأن تؤكد لهم أنهم يواجهون نفس أوجه عدم اليقين، لكن التنسيق والتشاور لا يحقان إلا ما يتم إدخاله فيه.

٤ - مشروع فوضوى لتضامن كوكبى:

هل تنطوى العولة على إنسانية أكثر تضامنا وأكثر وعيا بالمصير المشترك؟ فى المجال الاقتصادى والنقدى، تظل ذكرى انهيار ١٩٢٩ ماثلة بقوة، إذ يتم فوراً نزع قشرة أى أزمة مالية لتحديد ما إذا كانت ستجلب مأساة عالمية جديدة «مثلا إفلاس المكسيك فى ١٩٨٢، وانهيار البورصات فى أكتوبر ١٩٨٧، ثم إفلاس المكسيك مرة أخرى فى ديسمبر ١٩٩٤، وحتى نهاية هذه السنة، لم تتكرر الكارثة.

وهنا يتبدى أحد الأبعاد الكبيرة لتنظيم العولة: تطوير آليات للسيطرة على الكوارث، للتضامن، لامتليها المثالية بقدر ما يليها اقتناع رشيد بأن انهيار أحد البلدان يؤدي لسقوط كل البلدان الأخرى، وفى حين أنه سادت فى سنوات الثلاثينيات، خاصة بسبب حدة الأزمة المشؤومة، نزعة «كل مسئول عن نفسه» التنافس فى تخفيض قيمة العملة وانغلاق الأسواق، فقد تدعمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الهياكل الجماعية واكتملت.

وفى أغسطس ١٩٨٢، أوقفت المكسيك مدفوعاتهما، وسرعان ما ساد الذعر فوراً؟ وكان لابد أن تتبع هذا الأرجنتين والبرازيل وبلدان أخرى من العالم الثالث، مما أسفر عن تحلل النظام الاقتصادى والمالى الدولى، بيد أن المسألة تم كبتها بمجموعة من التدابير: إعادة جدولة الديون واتخاذ

إجراءات استثنائية بين صندوق النقد الدولي والدول المدينة وإجراء اتصالات بين مقدمي الائتمان وهذه الدول وتطبيق هذه الأخيرة لإصلاحات تدمجها على نحو أفضل في المنافسة الدولية «سياسة التصحيح الهيكلي» وإنشاء سوق ثانوية للديون تباع وتشتري فيها سندات الدين.

وفي ديسمبر ١٩٤٤، غرقت المكسيك، التي كانت رغم ذلك قد أصلحت اقتصادها بصورة عميقة، في الأزمة المالية من جديد، وشعرت الولايات المتحدة التي كانت قد أقامت في أول يناير ١٩٩٤ فضاء اقتصاديا متكاملًا مع المكسيك «اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية»، أنها في المواجهة: إذا انهارت المكسيك فإن الذي سينهار في النهاية المشروع الأمريكي لإقامة وحدة اقتصادية لعضوم أمريكا، وعباً الرئيس كلينتون كل نفوذه السياسي، وتم الحصول على ٥٠ مليار دولار معونة من صندوق النقد الدولي.

وتبرز المكسيك منذ منتصف سنوات التسعينيات تناقضات العولة، ففي اللحظة التي تم فيها انقاذ هذا البلد بخطة عالمية، تفجر تمرد في ولاية تشياباس، وأثار هذا التمرد الذي يرجع جزئياً إلى الصرامة الاقتصادية والمالية التي فرضتها العولة على المكسيك، ما يجسد في رأى المكسيكيين العدالة، وهو تمرد زاباتا، وفي مواجهة تسلل العولة، تلجأ الشعوب إلى ما هو أكثر فعالية لديها: تاريخها، أساطيرها وخرافاتها.

ثانياً - التجارة

عقب الحرب العالمية الثانية كان العمود الثالث الذي ينبغي أن يستند إليه النظام العالمي في رأى الولايات المتحدة، هو التجارة وذلك إلى جانب العملة والسلام، حرية المبادلات وإزالة كل العقبات التي تعترضها مما يكفل انتصار التقسيم الدولي للعمل، ومن ثم، ثروة الأمم، ومن هنا جاء وضع إطار يحدد مبادئ وقواعد الطموح العالمي، وينظم بصفة خاصة

المفاوضات من أجل الإلغاء المطرد لكل الحواجز، بمثل الاتفاق العام للرسوم الجمركية والتجارة - الجات، الذي وضع في ١٩٤٧...

ومن نهاية سنوات الأربعينيات إلى سنوات السبعينيات، كان نظام التبادل هذا غربيا، ارتبط بالولايات المتحدة «إضافة لكندا»، وأوروبا الغربية واليابان، وتخلص الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا من الاستعمار، واختارت دولهما عادة نظاماً مغلقاً، ولم تكن تباع سوى المواد الأولية، وفي هذا النظام الغربي، كانت الأولية بسيطة: تخفيض رسوم الجمارك، وتحدث الولايات المتحدة وأوروبا الغربية نفس اللغة، وكانت اليابان، تقف جانبا بسبب أصلها الآسيوي، وانغلاق اقتصادها ومجتمعها، وإذا كانت قد انتمت للغرب في أعقاب هزيمتها في ١٩٤٥، فإن نهضتها المدهشة، واختراقها للقطاعات التي كان للغرب «القديم» احتكارها «من الترسانات البحرية إلى صناعة الحديد والصلب ومن البصريات إلى السيارات» جعلها منافسا يخشى جانبه، يملك أوراقا رابحة شبه سحرية.

وابتداء من سنوات السبعينيات، وخلال عشرين عاما، تحول نظام المبادلات الدولية، وظهرت البلدان المصدرة للبترول، على الأقل في عقد السبعينيات، كعملاء لهم وزنهم الكبير الذي ينازع البلدان الغربية، بفضل ذهبهم الأسود وإيراداتهم الكبيرة التي كانوا يحصلون عليها آنذاك، ثم دخلت إلى المسرح، وتقليدا لليابان، بلدان آسيا التي يوصف كل منها بالتنين والبلدان حديثة التصنيع: كوريا الجنوبية، وتايوان وكذلك الصين وتايلند وماليزيا وأندونيسيا، وفي ١٩٨٩ - ١٩٩١، وضع انهيار النظم الشيوعية والاتحاد السوفيتي حداً لانغلاق هذه الكتلة الشاسعة.

وفي أول يناير ١٩٩٥، حلت منظمة التجارة العالمية محل الجات. والمنظمة تنظم دائم، وتوجهها العالمي واضح: ففي ١٩٩٦، كانت تضم أكثر من ١١٠ دولة «تضم الأمم المتحدة ١٨٥ دولة»، وبالإضافة لذلك، فإن عشرات الدول - وفي المحل الأول روسيا والصين - تدق على الأبواب.

ومن وجهة نظر منظمة للعولة، فإن منظمة التجارة العالمية تطرح سؤالين أساسيين.

١ - إن منظمة العولة تطالب بقواعد عالمية، ولكن إلى أى حد تمضى هذه القواعد؟:

تطالب الجات ومنظمة التجارة العالمية أعضاءهما بشروط معينة، خاصة الأخذ بنظام لحرية المبادلات مع الخارج، وإذا كانت روسيا والصين تواجهان بعض الصعاب فى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فإن ذلك يرجع إلى أن الدول الأعضاء فى المنظمة «وبالذات الولايات المتحدة» ترى أن هذين العملاقين المتشبعين بتدخل الدولة فى كل شىء، لا يقدمان ضمانات كافية بحرية التجارة.

وفى سنوات التسعينيات، دار جدل محتدم حول قواعد وأحكام الانضمام التى تريد الدول ربط حرية التجارة بها.

أ - الشرط الاجتماعى - فى ١٩٩٤:

فى اللحظة التى كانت ستوقع فيها اتفاقيات جولة أورجواى والتى كانت ستحرر بدرجة كبيرة التجارة العالمية وتنشئ منظمة التجارة العالمية، رأت الولايات المتحدة وفرنسا أن عدداً من الدول «من العالم الثالث» تزيف المنافسة العالمية بسبب مزايا مخالفة للنظام «إذ لا توجد تشريعات للعمل والحماية الاجتماعية وتشغيل الأطفال والمساكين»، وأن حرية التجارة يجب ألا تفيد إلا الدول التى لا تقوم «بإغراق اجتماعى»، أى التى تتفق مع القواعد الاجتماعية المختلفة.

وبالنسبة لأكثر البلدان الغربية تحرراً فى هذا الصدد «أولا المملكة المتحدة»، فإن شرطاً كهذا سيناقض مبادئ حرية التجارة والجات التى تستبعد أى رقابة على منشأ المنتجات، ومن ثم ظروف صنعها «هذه الظروف تشكل بالتحديد المجال الذى يجب أن تطبق المنافسة فيه».

وبالنسبة لدول الجنوب، فإن الشرط الاجتماعى لا يمكن إلا أن يكون

حمائية مستترة، ومن جانب آخر، فإن الغرب نفسه يحتفظ بسبق حاسم: إنتاجية أعلى مرات كثيرة عنها في العالم الثالث، ومن جانب آخر، كيف تطالب بلدان لاتزال فقيرة بإنشاء أجهزة اجتماعية بتمويل باهظ لأقصى حد «تم إنشاء وتشغيل دولة الرعاية في الغرب بفضل النمو في سنوات الثلاثينيات المجيدة وعانت على نحو خطير في نهاية القرن ٢٠، خاصة من جراء تباطؤ النمو»؟ هنا يثور تساؤل رئيسي: ما القواعد المشتركة الممكنة بين حشد كبير من الدول التي تشهد إضافة إلى تنوع ثقافات فروقا مهمة جداً في التنمية فيما بينها؟

ومسألة الشرط الاجتماعي قميئة بأن تكون مصدرا أساسيا للخلاف بين الشمال والجنوب، فبلدان الجنوب تعارضه بحسم، فالأجور لدى أكثر الدول دينامية منها، تتصاعد بالفعل بنشاط! وفي الغرب المزايا الاجتماعية في الجنوب تقييمات بالغة التناقض.

ويصدق نفس الشيء على مشكلة الممارسات المحلية في أعين الغرب «استغلال الأطفال والنساء والسجناء»، وفي رأى الولايات المتحدة، فإن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يجب ألا يكون مفتوحا إلا للدول غير المشكوك فيها في هذا المجال، وفي ١٩٩٦ لخصت اللجنة الأوروبية بصورة جيدة النظرة الإنسانية للغرب: «إن ممارسات معينة، مثل تحريم حرية تكوين التنظيمات وأعمال السخرة، لا يمكن تبريرها من زاوية مستوى التنمية الاقتصادية، فالقوانين الاجتماعية الأساسية، التي تحرم أعمال السخرة وتشغيل الأطفال وتكفل حرية تكوين التنظيمات وحق المساومة الجماعية، معترف بها عالميا داخل منظمة العمل الدولية، ومن الطبيعي تماما أن تكون هناك عناصر أساسية تؤخذ في الاعتبار عند تقييم العلاقات بين الجماعة الأوروبية والدول الأخرى، ومن المشروع مناقشة المسائل الاجتماعية في إطار متعدد الأطراف؟

وبالنسبة للمدافعين المتشددين عن حقوق الإنسان، ينبغي مقاطعة

المنتجات المصنوعة في ظل الظروف التي لا تحترم هذه القواعد على سبيل المثال، عدم شراء ملابس يصنعها الأطفال». ولكن ثارت تساؤلات شائكة: أليس الأطفال هم أول من سيعاقبون، حيث سيحرمون من وظيفة تنتظر أسرهم أجراها على أحر من الجمر، وإن كان أجرا بائسا؟ هل يكفي إصدار مرسوم على بعد آلاف الكيلومترات بأن هذا الموقف أذاك هو موقف فاضح حتى يختفى؟ وإذا كان أحد نتائج العولة هو أن تطرح في أسواق الدول الغنية بضائع صنعها أطفال العالم الثالث، فإن ذلك لا يلغى الحقائق المحلية: إن تحسين ظروف الأطفال يفترض وجود توليفة من عمليات كثيرة «بدون شك الضغوط الدولية، ولكن في المحل الأول تنمية اقتصادية وثقافية تجعل سكان البلدان الفقيرة ينظرون إلى الأطفال ويعاملونهم بطريقة أخرى.

ب - الشرط الإيكولوجي: الإشكالية هنا مماثلة لإشكالية الشرط الاجتماعي.

إذ ترى الحركات الإيكولوجية ذات النطاق الدولي، وهي بصفة عامة انجلو أمريكية، أنه ينبغي حظر أي تجارة في المنتجات «المشكوك فيها من الناحية الإيكولوجية»، ولكن ما المنتج «المشكوك فيه من الناحية الإيكولوجية»؟ من يحق له أن يقرر؟

في منعطف سنوات الثمانينيات والتسعينيات، حظيت الإشكالية بتوضيح نموذجي لتناقضات العولة، فقد حرمت الولايات المتحدة بضغط من الحركات الإيكولوجية استيراد سمك التونة المكسيكي: الذي يتم صيده بشباك تصطاد كمية من أسماك الدولفين في المرة الواحدة تزيد بمقدار الربع عما تصطاده الشباك الأمريكية، ومن ثم، كانت الشباك المكسيكية ضارة إيكولوجيا، وطرحت المسألة أمام الجات، وفي ١٩٩١، خطأت هذه الولايات المتحدة.

وقد أوضحت هذه المسألة الفجوة بين النهج «كيف يدرك صياد

مكسيكى أنه يصيد فى مرة أسماك دولفين تزيد بمقدار الربع؟» وكذلك تلاطم الرهانات والمصالح «الادعاءات الايكولوجية، حتى وإن بدت خالصة ومتفقة مع المصالح التجارية - وهى هنا حماية مصالح الصيادين الأمريكىين».

٢ - لا يزال النظام الدولى قائما على سيادة الدولة:

لكن ألا يتطلب تنظيم العولة، والذي يقتضى قانونا دوليا أخذا فى الاتساع فى الحركة آليات لمراقبة وتنظيم الخلافات التى تحد هذه السيادة وتقصرها، فى حين أنه لم يكن للجات سوى آلية اختيارية لمعالجة المنازعات التجارية بين الدول، وأنه لم يكن لقرارتها إلزام قانونى إلا إذا قبلتها الأطراف المعنية، فإن منظمة التجارة العالمية أنشأت جهازا لتسوية الخلافات: وفى حالة قيام نزاع، تطبق إجراءات معقده، وما إن تنته، فإنه يتعين على الدولة المدانة الامتثال، وإن لم تفعل ذلك يمكن عقابها بإجراءات انتقامية.

وفى هذا. يكمن تجديد مهم، وقد قبلت الولايات المتحدة الحساسة جدا بالنسبة لسيادتها والتى تدرك جيدا أنها القوة الأولى على سطح الأرض، بفتور منظمة التجارة العالمية: كيف يمكن أن تخضع هذه الآلية النموذجية القائمة على حرية شعبها فى القول والموافقة، لجهاز يسيطر عليه الآخرون ويضعها على قدم المساواة مع أى بلد آخر أيا كان؟ وأخيراً حصل الرئيس كلينتون على تصديق الكونجرس، ولكن هذا وضع شروطا: فى حالة ما إذا كانت هناك قاعدتان غير مواتيتين للولايات المتحدة خلال خمس سنوات، فإنها تعيد النظر فى انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. وبصفة خاصة، تبين موافقة الولايات المتحدة هذه، على ما يبدو، أنه فى نهاية القرن العشرين ليس بمقدور القوة الأولى فى العالم، وهى قوة استثنائية غاضبة، أن تفرض نفسها فوق القانون «وقد وضع هذا من أجل فئة البلدان الصغيرة والمتوسطة».

لقد سوت العولة، أو علي وجه الدقة تطور الاعتماد المتبادل، لأوجه عدم المساواة، وأصبح يتعين علي أكبر البلدان، مثلها مثل أصغر البلدان، أن تخضع بنفس الطريقة للقواعد حتى يحترمها الجميع،

ثالثاً: حقوق الإنسان

هل اقتضت العولة حشد كل الناس حول نفس المفهوم للإنسانية؟ تلك هي المناقشة الأساسية التي يثيرها طرح حقوق الإنسان.

١ - انتشار حقوق الإنسان على سطح الكوكب كله:

منذ ظهور فلسفة حقوق الإنسان علي المسرح الفلسفي والسياسي في القرنين ١٧ و ١٨، سعت لأن تصبح عالمية، وعلي الفور، اتهمت هذه العالمية بالغموض: فمثلاً، من الإنسان، الفرد الذي يتعين أن تكون له حقوق؟ هل الفقير والمرأة والأسود «إنسان؟» وبالإضافة لذلك، فإن حقوق الإنسان، البعيدة عن أن تشكل مجموعاً متماسكاً وثابتاً يحدده الجميع بنفس الطريقة، لاتكف عن أن تكون موضع صراع، وبصفة خاصة بين الليبراليين والاشتراكيين، المستعمرين والمستعمرين، الدول الرأسمالية والدول الشيوعية، الشمال والجنوب، فعل سبيل المثال، أثار حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، منذ الثورة الفرنسية، صراعات لاتنتهي، واستمر ذلك على الدوام، وأصبح الجميع يعيدون صياغة وطرح نفس الأسئلة: من الشعب؟ كيف يبرهن على وجوده؟ ما العلاقات بين الشعب والأرض؟

وأيا كانت هذه التناقضات فإن لحقوق الإنسان طابعاً عالمياً خصوصاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ففي عام ١٩٤٨م صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي عام ١٩٩٦م صدر ميثاقان، أحدهما يتعلق بالحقوق المدنية، والسياسية.. والآخر يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية.. وإجمالاً هناك أكثر من ٢٠ اتفاقية «يضم كل منها على الأقل

١٠٠ دولة»، ومن ١٤٠ إلى ١٥٠ فهرسا للحقوق، وفي عام ١٩٨١م اعتمدت الدول الإسلامية نفسها إعلانا إسلاميا عالميا لحقوق الإنسان. وأخيرا.. فى سنوات الثمانينيات والتسعينيات، بشر انحسار الديكتاتورية فى أمريكا اللاتينية، وانهيار النظم الشيوعية وزعزعة استقرار النظم الاستبدادية الإفريقية بعصر الديمقراطية، وإن قاومت ذلك قلاع رهيبة «أساسا الصين».

٢ - عالمية حقوق الإنسان:

إذا كانت حقوق الإنسان تمثل فى رأى الغرب أحد التعبيرات عن عالميته الطبيعية، فلا يمكن إلا أن تعترض عليها الشعوب غير الغربية باعتبارها فلسفة مستوردة، ومع ذلك ففى نهاية القرن الـ ٢٠ تبدو عالميتها مقبولة مثلما يبين المؤتمر العالمى الثانى لحقوق الإنسان الذى عقدته الأمم المتحدة «فيينا - يونيو عام ١٩٩٣م»، وقد اشترك فيه نحو ١٠ آلاف شخص، منهم ٤٥٠٠ يمثلون ١٨٠ دولة، وأكد الإعلان الختامى هذه العالمية، وأعلن أن «ترويج وحماية هذه الحقوق شاغل مشروع للمجتمع الدولى».

وهناك بالفعل «عولة» للديمقراطية، وحتى النظم التى لا تمارس الديمقراطية تطالب بها، أو تبرر ممارساتها غير الديمقراطية بالمطالبة بفترة انتقال.. إن الوضع مختلف عنه فى سنوات الثلاثينيات، فلم يقل هتلر أبداً: إن النازية كانت انتقالا نحو الديمقراطية.. يوشى كازو ساكاموتو، وهو مثقف تقدمى يابانى، لوموند ٨ من ديسمبر عام ١٩٩٢م لماذا يحتشد غير الغربيين حول الديمقراطية؟

إن الديمقراطية خصوصا وأساسها وهو الفردية يبدوان ضروريين للوصول إلى الحداثة، هذا النظام القائم على الشروط المواتية لأقصى حد ممكن «أولا الحرية» لازدهار الإبداع، والتى تعتبر مفتاح القدرة على المنافسة والازدهار، وحتمية الإبداع هذه تدين كل تسلط.

إن الانتصار لحقوق الإنسان مثقل في الواقع بالصراعات، إذ تشكل هذه الحقوق وتفسيرها لعبة سياسية، فمنذ ستوات السبعينيات، إبان الانفراج بين الشرق والغرب، أثبتت هذه الحقوق أنها سلاح مهاب يقلق ويزعزع استقرار النظم الشمولية «أولاً الاتحاد السوفيتي، وحالياً الصين»، وغداً ربما يواجه المعذبون في الأرض «الجماهير الفقيرة» هذه الحقوق مثلما فعل المستوطنون للحصول على حريتهم ضد الغرب للمطالبة بعالم عادل في النهاية، وكذلك فإنه في نهاية القرن تم التلويح بهذه الحقوق في خط أيديولوجية ١٧٨٩م البرجوازية، للدفاع عن الفرد ضد كل طغيان جماعي، وغداً مثلما حدث في زمن الماركسية اللينينية المنتصرة والاتحاد السوفيتي، بما سيؤكد مفهوم مجتمعي لحقوق الإنسان، وجوده بإيجاز، ومثلما يبين ذلك تاريخ الأديان بصفة خاصة، فإن كل توحيد للناس حول القيم نفسها لا ينفصل عن صراعات التفسير، ويختلط بمنافسات حقيقية بدرجة أكبر على السلطة والثورة.

رابعاً: الذرة

إن اختراع القنبلة الذرية أحد الأحداث الكبرى في القرن الـ ٢٠ التي جعلت الناس يدركون وحدة مصيرهم المحدد، وقد خلع السلاح النووي بقوته الخارقة على الإنسانية القدرة على أن تهلك نفسها بنفسها، وأن تنتحر، ومن جهة نظر العولة وتنظيمها فإن الحقيقة النووية هي أحد المجالات التي قام منها نظام شبه كوكبي، يتعارض مع التناقضات النموذجية لعالم متعولم.

١ - نظام نووي تقليدي جداً:

يبدو أن السلاح النووي بجذته الرهيبة، يقتضى قيام نظام سياسي جديد بصورة جذرية.. ففي يونيو عام ١٩٤٦م طرحت الولايات المتحدة الأمريكية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة اقتراحاً جد طموح وهو

«مشروع لينتال-التشيون» بارتوخ» ينبغي أن يفهم بإدارة الذرة إلى سلطة دولية للتظلية الذرية، وفشل المشروع، إذ كان يعنى في رأى الاتحاد السوفيتى فى ظل عنتالين - المريض بفقد الثقة، حيلة أمريكية تهدف إلى حرمانه من القنبلة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم يكن مؤكدا أن يتحمس العسكريون فيها لمنظور التخلي عن مثل هذه اللعبة الرائعة تحت إلحاح دولى.

وخضع النظام النووى الذى قام ابتداء من سنوات الستينيات للعبة أكثر القوة تقليدية، فقد تقاربت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى اللذان كانا عدوين لدودين، استرشادا بوسواس مشترك: أن تحصل دولة أخرى «على سبيل المثال فرنسا والصين» على هذا السلاح غير العادى، ومن ثم تسرق منهما هذه الميزة الحاسمة.. وفى أول يوليو عام ١٩٦٨م وبمبادرة من الدولتين العظميين فتحت معاهدة عدم الانتشار النووى لتوقيع، وهى تمثل حجر الزاوية فى النظام النووى العالمى، وتدور المعاهدة حول وجه أساسى لعدم المساواة:

الدول التى تمتلك السلاح النووى فى أول يناير ١٩٦٧م «الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتى، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين» هذه الدول إذا أصبحت أطرافا فى المعاهدة تستطيع أن تحتفظ بقدراتها النووية، وتشترك ببذل كل الجهد لمنع انتشار السلاح النووى.

أما الدول التى لا تمتلك سلاحا نوويا فى أول يناير ١٩٦٧م فتتخلى عند انضمامها إلى المعاهدة عن الحصول على السلاح النووى.

وبعبارة واضحة، فإن «الدول التى تملك» - الدول التى وهبت الأسلحة النووية - تشكل اتحادا بهدف الحفاظ على احتكار السلاح، وتحصل الدول التى لا تمتلك - الدول التى لم توهب أسلحة ذرية - على مقابل جد غامض: «إن الدول التى تمتلك» ينبغي لها أن تساعد على تطوير إمكاناتها النووية السلمية، وتبذل الجهود اللازمة لنزع السلاح.

وقد رفضت الصين وفرنسا - اللتان أصبحتا دولتين نوويتين فى سنوات الستينيات - «على الرغم من العداء الشديد لذلك من جانب واشنطن وموسكو» المعاهدة، باعتبارها برهانا على الهيمنة المشتركة «الأمريكية - السوفيتية» على العالم، وعلى ذلك، ففى بداية سنوات التسعينيات، انضمت هاتان الدولتان للمعاهدة، بعد أن رسختا أقدامهما فى المجال النووى، واعترفتا بدورهما بأن من مصلحتهما الإبقاء على أبواب النادي مغلقة.

إن هذه المعاهدة هى بالأحرى نجاح، ففى أبريل - مايو عام ١٩٩٥م عقد فى نيويورك مؤتمر لتجديد المعاهدة التى كانت قد عقدت من خمسة وعشرين عاما، وانتهى اللقاء بتجديد أجل المعاهدة بدون حدود، وكانت ١٧٨ دولة أعضاء فى الجهاز.

لماذا هذا النجاح النسبى؟

يمكن تقديم نوعين من التفسيرات المتعارضة، والتى ربما كانت أيضا حقيقة أحدهما - وهو مثالى - يعرف العولة بأنها ارتقاء البشرية نحو التناغم، وهى مظهر لقيام وعى كوكبى بحظر إهلاك البشرية لنفسها، أما التفسير الثانى وهو واقعى.. ومعقول بالنسبة للعبة المصالح، فيرى أن نجاح المعاهدة ينبع من تضافر المعطيات المواتية.. إصرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ثم روسيا على صنع الانتشار، وموافقة ثلاث دول نووية أخرى على ذلك، والموقف الخاص لدول مهمة أخرى طامعة يحتمل حصولها على السلاح النووى «ألمانيا واليابان» المضطرتين لكى تثبتا أنهما تغيرتا إلى التخلّى عن أى طموح نووى عسكرى، والتكلفة المالية والسياسية للحصول على القنبلة المرتفعة جدا، رغم أى شىء، والتى تستبعد فورا مجموع الدول تقريبا، بل وتحبط جهود الدول القادرة «أوقفت الأرجنتين والبرازيل، وجنوب إفريقيا برامجها»، بين السكان على سبيل المثال: السخط الرهيب على كارثة تشيرنوبل فى عام

٢ - النظام النووى يصور تناقضات تنظيم العولة:

أ - إن العولة خاصة لأنها ازدهرت غداة تصفية الاستعمار، لا تنفصل عن حركة انتشار الديمقراطية على نطاق كوكب الأرض - تحرر الشعوب الخاضعة للهيمنة - الذى ذهب إلى حد انفجار سجون الشعوب، مثلما فى يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى، وظهور أفراد، وحركات لهما فكر عالمى، بيد أن معاهدة حظر الانتشار النووى، التى تتفق تماما مع المنطق الكلاسيكى للعلاقات الدولية، تقوم على عدم المساواة، فمن ناحية هناك الدول المسئولة التى لها حق امتلاك النار النووية، ومن ناحية أخرى توجد الغالبية الشاسعة من الدول الممنوعة من الحصول على اللعبة النووية المرعبة.

وإبان مؤتمر نيويورك الذى عقد فى عام ١٩٩٥م لتجديد معاهدة حظر الانتشار النووى، ثبت أن مطلب المساواة يمكن للكبار أن يتجاهلوه، خصوصا أنه يحظى بمساندة واسعة للرأى العام العالمى، وقد أصرت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على أن يتم مد أجل تجديد المعاهدة، ودعمها بإبرام معاهدة تحظر التجارب النووية «معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية»، والتى تشمل كل الدول، بما فى ذلك الدول الحائزة على الأسلحة النووية، وفى هذه السنة نفسها أثارت فرنسا التى استأنفت التجارب النووية الرأى العام الدولى ضدها، ثم خضعت له وتخلت عن أية تجارب جديدة.

ويوضح ملف حظر التجارب النووية هذا أنه لا شك فى أن كل نظام عالمى هو نظام للإكراه، إن لم يكن قائما على المساواة «أى يضع كل الدول على قدم المساواة» أو على الأقل له أبعاد قائمة على المساواة، ومع ذلك فالتاريخ يتسم دوما بالمفارقة.. ففى عام ١٩٩٦م، تعطل إبرام معاهدة حظر التجارب النووية من جراء معارضة الهند، فهذه الدولة التى كانت

رغم ذلك توصى منذ عام ١٩٥٤م بحظر التجارب النووية، أخذت على مشروع معاهدة حظر التجارب النووية أنه لا يحقق المساواة، ومن ثم فإنه يحظره في المستقبل لأية تجارب يكرس تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية التي أجرت في الماضي هذه التجارب، ويفضلها حازت قوة نووية. ومن جانب آخر ففي يناير عام ١٩٩٣م فتحت للتوقيع اتفاقية عالمية لحظر الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية، وهذا النص نفسه يفرض على كل الدول الأطراف الالتزامات نفسها.

ب - تتطلب العوالة إقامة نظام عالمي لا يترك أحدا يفلت منه من ناحية المبدأ، ولكن المجال النووي مثله مثل التجارة والتمويل أو البيئة، له المنشقون عليه، واللاعبون الأشرف فيه، فهم يرون أن النظام العالمي غير عادل، وهو أداة لمن يمتلكون ضد من لا يمتلكون، وتكرس معاهدة حظر الانتشار النووي هذه المعارضة وتصورها، وهكذا رفضت الدول التي لديها إمكانية نووية سرية بدرجة أو بأخرى، الانضمام للمعاهدة «إسرائيل - باكستان - الهند»، بالإضافة إلى أن دولاً أطرافاً في المعاهدة لجأت للفش «العراق» في ظل صدام حسين، وإن كانت قد وضعت تحت وصاية صارمة للأمم المتحدة بعد هزيمتها في حرب الكويت في عام ١٩٩١م وكوريا الشمالية، وهي دولة شيوعية، تقطعت بها الأنفاس، وقامت في السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٥م بابتزاز مثير «هددت بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي وهي طرف فيها منذ عام ١٩٨٥م، ومنعت التفتيش الدولي على منشآتها النووية، وحصلت مقابل وقف برنامجها على اعتراف الولايات المتحدة بها، وكذلك تزويدها بمفاعلات نووية.

ج - يتطلب تنظيم العوالة آليات راقية للرقابة تغطي الكرة الأرضية بأسرها، ولالأقمار الصناعية وظيفة أساسية في هذه المراقبة لكوكبنا، بيد أن الدول ذات السيادة تظل هي دواليب الحركة المركزية للنظام العالمي، ويستند الأداء الجيد لهذه الآليات إلى موافقتها وتعاونها، وأخيراً قدرتها

على السيطرة على أراضيها.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر، فإن كل أطراف المعاهدة الحائزين على أسلحة نووية يبرمون اتفاقاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، تسمح بالتفتيش المنتظم على المنشآت النووية المدنية، لمراقبة احترام الدولة، لالتزاماتها جيداً، ويتطلب جهازاً كهذا تعاون الدول، وبدون هذا فإن كل أنواع الخداع ممكنة.. وهكذا ففي أعقاب هزيمة العراق في حرب الكويت في عام ١٩٩١م، ذكر مراقبون للأمم المتحدة أرسلوا لهذا البلد لتفكيك كل المنشآت المشتبه فيها، أن العراق كان ينفذ برنامجاً نووياً عسكرياً طموحاً للغاية.

كذلك أنشأت اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣م، منظمة دولية لحظر الأسلحة الكيميائية، أقيمت في لاهاي، ولهذه المنظمة مهمة تشبه مهمة برومثيوس: التحقق من أنشطة كل الصناعات الكيميائية.

في هذا القطاع يستطيع المصنع نفسه أن يصنع منتجات لكل الاستخدامات، سواء المدنية أو العسكرية، وتستند فاعلية الرقابة في نهاية المطاف على توليفة من عنصرين: حسن نية الدول الأطراف وكذلك الرقابة المتبادلة بين الدول، ويستطيع كل منها أن يطلب من المنظمة أن تشرع في تفتيش أي مواقع كانت وبدون تأخير، بما في ذلك المواقع غير المعلنة. ويمكن تصور آليات مماثلة لكل منتج، لكل نشاط، لكل مسألة معقولة من المخلفات الخطرة إلى انتقال رؤوس الأموال، ومن المخدرات إلى جرائم الحرب.

وتفترض هذه الآليات التزام القوى الفاعلة السياسية وكذلك قدرتها على الرقابة، ويغير تعدد التدفقات سواء في ظل دينامياتها الخاصة أو عن طريق فتح الحدود، وسائل الدول في المراقبة، وبالإضافة لذلك، فإن سلطات هذه الدولة غير متكافئة: فالبعض منها غير موجود تقريباً إلا على

الورق (إفريقيا جنوبى الصحراء). ويعانى البعض الآخر من التحلل أو الفوضى «القرن الإفريقى الذى يستخدم عادة كمقلب قمامة للنفايات السامة والفضاء الذى كان سوفيتيا فيما مضى، والذى كان فى سنوات التسعينيات مصدرا للتجارة السرية فى المواد الانشطارية»، وفى ظل هذه الظروف عن أية رقابة نتحدث؟

هل تستطيع الأقمار الصناعية أن تحيط بكل شىء؟
إن التفتيش الميدانى - إضافة إلى أنه يمكن الدول العازمة على الخداع أن تضلل، لا يمكن إتمامه دون دعم سياسى، وربما عسكرى - ولكن لا توجد حتى هذه اللحظة لا دولة عالمية ترأس الدول القائمة، ولا جيش عالمى دائم فى خدمة عمليات التفتيش.

خامسا - الحفاظ على السلام

منذ الاكتشافات الكبرى والصراعات التى أثارتها، وفى ارتباط بالمنافسات الأوروبية، كانت الحرب والسلام شائنين كوكبيين، فمنذ نهاية القرن الـ ١٥ تنازعت الدول فى العالم بأسره، وقسمته فى عام ١٤٩٣ - ١٤٩٤م مرسوم البابا ألكسندر السادس ثم معاهدة تورديسيلاس التى قسمت الأراضي الغربية بين إسبانيا والبرتغال.. وفى القرن الـ ٢٠ نزع الحربان العالميتان الناجمتان أولا عن التقدم التقنى الرهيب، وأيضا عن تغيير القيم «المبدأ القومى والأيدىولوجيات التى تدعم رسالة سامية» إلى جعل الأرض ساحة واحدة للمعارك.

ومن جانب آخر فإنه منذ القرن الـ ١٦ إلى القرن الـ ١٨ ركزت الفلسفة السياسية الأوروبية من ميكيا فيلى إلى كانط ومن هوبز إلى روسو، على الدولة وسيادتها وأيضا الحرب والسلام، مع ظهور حقوق الناس، ووضع مفكرون مشروعات للسلام العالمى والدائم، وربما كان أشهر هذه المشروعات هو مشروع كانت فى عام ١٧٩٥م وبموجبه ينبغى

أن يقوم السلام على الضم المتناغم لعدة نظم قانونية، سواء تلك التى داخل الدول أو فيما بين الدول، وأخيرا تلك التى تشمل الأفراد والدول «كمواطنين لمدينة إنسانية عالمية».

وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى قدمت نفسها عصبة الأمم المتحدة التى استلهمت مثل الولايات المتحدة الأمريكية فى ظل الرئيس ويلسون، باعتبارها المحاولة الأولى لإنشاء هذا الميثاق الكانطى بين الأمم، وكما هو الحال فى أسطورة العقد الاجتماعي، فإن الأفراد المتحدين فى المجتمع يحددون معا أمنهم الذى تحميه الدولة عندئذ، ويحدد مجتمع الدول هذا قواعد التعايش معا، وحل المنازعات بين الدول ويعهد للجميع بالحفاظ على السلام «الأمن الجماعى»، ولكن عصبة الأمم لم تظل فى الأساس أوروبية فحسب، بحكم تكوينها، وإنما لم تحل بصفة خاصة دون عودة الحرب فى أوروبا.. لقد افتقرت العصبة إلى العالمية والاستقرار.. إذ رفضت الولايات المتحدة الأمريكية - رغم أنها كانت هى المحرك الرئيسى لها - أن تصبح جزءا منها، ولم تدخلها ألمانيا - المهزومة فى عام ١٩١٨م إلا فى عام ١٩٢٨م، لتتركها فى عام ١٩٣٣م، وكانت الشعوب غير الأوروبية إما تحت نير الاستعمار فى أسوأ الأحوال، أو تعامل باعتبارها أدنى منزلة فى أحسنها، وأخيرا لم يكن لدى عصبة الأمم المتحدة الوسائل اللازمة لمنع المواجهات بين الدول «وسائل معقدة جدا للنظر فى الخلافات والفصل فيها وعدم القدرة على فرض أى شىء على الدول وعدم وجود قوة عسكرية مشتركة».

أما منظمة الأمم المتحدة فهى منظمة كوكبية تماما، وكانت تهيمن عليها «وتسبب شللها عادة» أكثر القوتين الفاعلتين أهمية فى النظام العالمى «الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتى»، وشيئا فشيئا، وأساسا بحكم تصفية الاستعمار، أصبحت الأمم المتحدة تشكل ديمقراطية عالمية، وأعلنت الجمعية العامة التى تضم كل الدول الأعضاء،

قيام برلمان كوكبى، كذلك، فإن مجلس الأمن المسئول عن الحفاظ على السلامة هو مخطط لحكومة عالمية..

ومع ذلك فإن عولة السلام مثلها مثل عولة كثير من المجالات الاجتماعية أو الدولية الأخرى، تعدّ بعالم جديدة بصورة جذرية، وفي الوقت نفسه تصطدم بالتوترات المستمرة للتاريخ الإنسانى.

أنت التخلص من الحرب.

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، اعتقد الناس أن بمقدورهم التخلص من الحرب، هذا القدر الألفى. «فى عام ١٩٢٨م. أعلن ميثاق بريان - كيلوج أن المحرب أمر مخالف للقانون»، وفى عام ١٩٤٥م حمل ميثاق الأمم المتحدة رندا ملتبسا، وإن كان بالغ الدلالة فى نهاية الأمور على تناقضات موقف الناس تجاه العولة، فمن ناجية وضع الميثاق نظاما للأمن الجماعى بهدف إقامة سلام حقيقى، فى حالة قيام تهديد للسلام أو أى مساس به، تتدخل شرطة عالمية «مجلس الأمن» المخولة له سلطات القسر والذى يمتلك على الأقل، على الورق، قوة مسلحة «الواد من ٤٢، إلى ٤٧» ومن جانب آخر، هل يمكن للميثاق حرمان الدولة مما يشكل جوهر سيادتها؟ احتكار العنف المشروع «ماكس فيبر»؟

ولذا فقدت الدولة مبدأ القدرة على شن الحرب، فإنها تحتفظ بالحق الطبيعى فى الدفاع المشروع، بصورة فردية أو جماعية «المادة رقم ٥١» وظهرت فجأة، ضغوبات معروفة جيدا، ومن المؤكد أن الدفاع المشروع له تعريف عام واضح لا يمكن إلا أن يكون تصديا للعدوان، ويجب أن تتناسب وسائل هذا التصدى مع وسائل الهجوم، والواقع كم من أعمال العدوان لها ما يبررها، وإلباسها ثوب التعبير، عن الدفاع المشروع. «على سبيل المثال فى عام ١٩٣٩م إبان هجوم ألمانيا الهتلرية على بولندا»، ذلك إذا كانت المحاكم فى داخل دولة ما هى التى تقرر فى بعض الحالات ما إذا كان هناك دفاع مشروع أم لا؟ فإن الدول نفسها هى صاحبة

السيادة، وهي ليست مستعدة في المرحلة الحالية للاعتراف بسلطة أعلى .
بالقدرة على تحديد ما إذا كان هناك موقف للدفاع المشروع أم لا .

ب- شرطة عالمية لها وجهان:

. إن مجلس الأمن هو إذن حامي السلام العالمي، ولكن كيف يتكون؟
كيف يعمل؟

يضم المجلس أولا الأعضاء الخمسة الدائمين: الولايات المتحدة
الأمريكية، والاتحاد السوفيتي «روسيا منذ شهر ديسمبر عام ١٩٩١م»
والصين، والمملكة المتحدة «وفرنسا»، وقد اجتبر هؤلاء في عام ١٩٤٥م بعد
المساومات المضمينة التي اعتبرتهم المنتصرين الخمسة الرئيسيين في
الحرب، وللهؤلاء الأعضاء الدائمين حق النقض «الفيتو»، ومن ثم فإن أي
اقتراح بقرار يجد نفسه مجمداً. إذاً اعترض عليه عضو منها، وتظل هذه
الحكومة العالمية التي يعتقد أنها تعبر عن المصلحة العامة للإنسانية،
وتصوغ اتفاقاً دبلوماسياً بالمعنى التقليدي للعبارة، أي نطاق مشكل من
الدول الكبرى، تتوازن فيما بينها، بدرجة أو بأخرى، وتتفاوض فيما بينها
لإدارة النظام القائم، وإرادة مجلس الأمن، عندما تتوافر، تكون نتاجاً لحل
وسط يتم التوصل إليه بين الأعضاء الدائمين، وللهؤلاء أوزان مختلفة،
ومبتغية «في سنوات التسعينيات، كان تفوق الولايات المتحدة الأمريكية
ساحقاً، وكانت لها القدرة على شل روسيا» .

- ويوفر الدرسان المتناقضان المستفادان من أزمة الكويت في عام
١٩٩٠-١٩٩١م تصويراً كاملاً للغموض الذي يحيط حالياً بمبدأ الشرطة
العالمية .

يبين الدرس الأول ظهور مثل هذه الشرطة، فقد ارتكب عراق صدام
حسين بغزوه للكويت، وضمها إليه. انتهاكا للقانون الدولي «الاعتداء على
دولة ذات سيادة». عجزوا في منظمة الأمم المتحدة من جانب دولة أخرى
ذات سيادة». ومن ثم فإن القانون يطالب بتحرير الضحية وعقاب الجانح.

ومن هنا جاءت سلسلة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن التي عزلت العراق، وصرحت بإعلان الحرب على هذه الدولة لتحرير الكويت، وأخيرا وضعت العراق المهزوم تحت وصاية صارمة.

ويبين الدرس الثانى أن السلام العالمى لا يزال مرتبطا بلعبة القوة، فقد أخل العراق باستيلائه على الكويت بتوازنين «توازن شبه الجزيرة العربية - وبصفة خاصة تهديد حليف الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسى المملكة العربية السعودية - وتوازن سوق البترول - إذ تصبح العراق مع الكويت بعد المملكة العربية السعودية ثانى أكبر المصدرين وزنا».

إن تحرير الكويت الذى تحقق بائتلاف تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية كان يتفق مع مصالح هذه الأخيرة، وقد استخدمت واشنطن الأمم المتحدة لتغطية عملياتها بولاية دولية وكانت الظروف مواتية بشكل غير عادى، إذ كان الاتحاد السوفيتى فى ظل جورباتشوف فى عنفوان تحله، وفى حاجة ملحة للمساعدة الغربية، وكانت الصين مستهلكة فى دواماتها الداخلية، أما بالنسبة للمملكة المتحدة وفرنسا، فقد كانتا دولتين غربييتين حليفتين للولايات المتحدة الأمريكية».

جـ - مجال عالمى، ومجال داخلى:

يقوم نظام الأمم المتحدة على المساواة فى السيادة بين الدول وعدم التدخل فى الشئون التى تخص بصفة خاصة الصلاحية الوظيفية لدولة ما، بشرط تطبيق إجراءات القسر من أجل الحفاظ على السلام «المادة رقم ٢، و٧»، ومن هنا ينبع كثير من التساؤلات:

هل يمكن أن يقوم السلام فى عالم معولم ومرهق ومعتمد على بعضه البعض.. على توازنات بين الدول محفوفة بالمخاطر دوما؟ ألا يتطلب ذلك قيام مجتمع عالمى، وتجاوز خط التقسيم بين الشئون الداخلية والشئون الخارجية؟

فالدول لا تمتلك نظاما سياسية متشابهة فحسب - الديمقراطيات كما

هو واضح .. وإنما تخضع وظائفها الداخلية لآليات دولية خصوصا في مجال حقوق الإنسان.. وأخيرا وجود أشكال من التضامن الكوكبي.

لاتزال الدولة العالمية بعيدة، فهل هي أمر مستصوب؟ ألا تنطوى على خطر أن تفرز أسوأ أنواع الطغيان الذي لن يخشى أى منافس خارجي، عندما يصبح عالميا؟ ومع ذلك فإن مظاهر لمثل هذه الدولة تتبدى خلال تطور ثلاث إشكاليات، سواء داخلية أو خارجية:

١ - إشكالية الأمن:

إن المنافسات والمواجهات بين المجتمعات الإنسانية «الدول طبعا.. وإن كانت الأعراق والكنائس أيضا»، لا تقترب من الاختفاء، إن هذه الصراعات المدعوة للاستمرار لا تستبعد قيام إشكالية كوكبية تتعلق بالأمن، تخص بقاء الإنسانية كلها، ومن هنا جاءت تفاعلات متزايدة التعقيد بين الصراعات الداخلية والصراعات بين الدول، والصراعات العالمية، وهناك - وسيتوافر مستقبلا - عدد متزايد من الأجهزة الرامية إلى وقف هذا الخطر، أو ذاك في عموميته «من القضايا النووية إلى قضايا البيئة، ومن رموس الأموال إلى حالة الطوارئ».

٢ - إشكالية التضامن:

تتراكب معا بصورة متزايدة قضايا التضامن الداخلية والدولية، وتثير الفروق في الإيرادات حركات هجرة أساسا من المناطق الفقيرة نحو المناطق الغنية، ويكمن الكابح الأساسي لهذه التنقلات في تنمية المناطق الأولى وتحفز شيخوخة سكان البلدان الغنية وتمويل المعاشات، والبحث عن استثمارات، وإصدارات ذات عائد أعلى.. يمكن أن تزود البلدان النامية باحتياجاتها، وتنجم عن هذا مخاطر ضخمة، وتستدعى إقامة آليات دولية للرقابة والتأمين، وتبادل المساعدة.

٣ - إشكالية المشروعية:

إذا كانت الدول ذات السيادة لا تزال هي القطب الأول لتبلور الولاء،

والتعبير عن المشروعية السياسية، فإنها تخلف رأيا عاما عالميا يستند إلى تحركات دولية ويرغب في أن يكون المتحدث الرسمي باسم الإنسانية جمعاء، ولكن هل تستطيع المشاركة السياسية أن تفلت من إطار الدولة وتنظم نفسها على المستوى العالمي، أو على مستوى القارات، أو على عدة مستويات في الوقت نفسه من مستوى القرية إلى مستوى كوكب الأرض؟!

الفصل السادس

العولمة والأقلمة

منذ فجر التاريخ، وبصفة خاصة منذ الاكتشافات الكبرى، لم تكف الإنسانية عن السعى لتوسيع فضاءها، واصطحبت كل مرحلة من هذا التوسيع بأفعال وصراعات من أجل التملك، ومن القرن ١٥ إلى القرن ٢٠ أثار الانفتاح الرهيب للفضاءات الذي حققته الدول الأوروبية، حروباً لاتنتهى من أجل اقتسامها وتكوين الإمبراطوريات الاستعمارية، وإذا كانت العولمة تحدد مجموع عمليات تعدد الروابط بين المجتمعات وبين البشر وفوق كوكب الأرض كله، فإن الأقلمة تغطي كل أشكال إقامة الروابط المتميزة داخل منطقة ما (أوروبا وإفريقيا...). إذن كيف يعرب هذا وذاك عن نفسه؟ هل يفترض ذلك أن كل أقلمة تنزع إلى تجزئة كوكب الأرض إلى فضاءات منفصلة ومغلقة، في حين تنطوى العولمة على تخليص الأرض من كل حواجزها؟ أو على النقيض من ذلك، فإن الأمرين ينتظمان معاً؟ فى هذا الصدد، الذى يوحى به الماضى (المعطيات العالمية والأشكال الإقليمية من أزمة سنوات الثلاثينيات إلى انهيار نظام الانقسام إلى شرق وغرب)؟

ولكن هل تستدعى عولمة اليوم بصفة خاصة أبنية إقليمية محددة (العولمة والأقلمة على مشارف القرن ٢١)؟

**أولاً: المعطيات العالمية، والأشكال الإقليمية،
من أزمة سنوات الثلاثينيات إلى انهيار نظام
الانقسام بين الشرق والغرب**

١ - تبادل حر أم مجالات مكتفية ذاتياً؟

فى النصف الأول من القرن ١٩ كانت انجلترا مسرحاً لجدل تاريخى

كبير: هل ينبغي لها التخلي عن الحماية الجمركية التي تفيد زراعة القمح فيها؟ من ناحية، لم يكن أمام كبار ملاك الأرض الذين يستمدون إيراداتهم من هذا الإنتاج، إلا أن يطالبوا بالإبقاء على هذه الحماية، ومن ناحية أخرى كان رجال الصناعة وريتشارد كوين المتحدث الرسمي باسمهم، يرون أن إلغاء الرسوم سيسمح باستيراد قمح أرخص وتوفير خبز رخيص للعمال، ومن ثم يستطيع هؤلاء أن يشتروا سلعا أخرى ويحفزوا قيام صناعات جديدة تملك انجلترا بالنسبة لها ميزة نسبية، ومن ذلك بتشكيل دينامية لرفع مستوى المعيشة. كان ذلك هو التبرير الليبرالي للتقسيم الدولي للعمل (نظرية آدم سميث). وفى ١٨٤٦ - ١٨٤٩، ثم إلغاء قوانين الحماية (قوانين القمح). وكانت انجلترا تحظى حينذاك بسبق استثنائي: فقد كانت «ورشة العالم» وكانت الأرض كلها تحت إمرتها ولم تكن تتردد فى اللجوء إلى الحرب لتفتح البلدان المغلقة أمام التجارة (مثل حرب الأفيون ضد الصين).

ولكن كل احتلال لمركز الصدارة مؤقت، إذ تأخذ بلدان أخرى بالتصنيع. حدث ذلك فى البدء فى الولايات المتحدة التى طرحت نفسها باعتبارها المنافس الأول لانجلترا. وقد أقامت حواجز جمركية لحماية صناعاتها الوليدة، وكان هذا هو أحد أسباب حرب الانفصال (١٨٦١ - ١٨٦٥). ووضع الشمال الصناعى بانتصاره حدا للتبادل الحر فى الجنوب. وبالمثل، ظهرت ألمانيا كمنافس يخشى بأسه، وأخذت هى أيضا بالحماية. وفى الثلث الأخير من القرن ١٩ تفجر الصراع على الأسواق بين هذه الدول الصناعية، وولد فى انجلترا التى ربما كانت وطن التبادل الحر ولكنها كانت تعاني حينذاك من شيخوخة صناعاتها، تيار يجسده جوزيف تشمبرلين يوصى بالخيار الإمبريالى، أى تحويل الإمبراطورية إلى فضاء شاسع تحميه الرسوم الجمركية المرتفعة من المنافسة الخارجية. وفى ذلك الحين قامت المعارضة ضد العولة والإقليمية الاقتصادية. ولم تعد

الخيارات الأيديولوجية تتفصل عن الأوضاع القائمة.

وفى السنوات ١٨٩٠ - ١٩١٤ كانت البلدان غير الراضية عن نفسها باعتبارها «أمما متأخرة»، مقتنعة بأن الدول الراسخة مثل إنجلترا، تخنقها ومن هنا ثار فى ألمانيا جدل رئيسى طوال الحرب العالمية الثانية: ما الذى ينبغى على ألمانيا أن تسعى إليه فى حالة النصر: انفتاح كل الأسواق (ومن ثم تحرير المبادلات على الطريقة البريطانية) أو تكوين أوروبا الوسطى من منطقة متميزة تكفل للاقتصاد الألمانى الأسواق والمواد الأولية، باختصار، التبادل الحر أم الاكتفاء الذاتى؟ وكان رجال الصناعة الذين كانوا مقتنعين بأن أوروبا الوسطى فضاء جد صغير، يناصرون الخيار الأول، وكان السياسيون والعسكريون الذين كانوا يسترشدون بشواغل الأمن القوة، يحلمون بإمبراطورية قارية مكتفية ذاتيا.

وكانت هذه الإشكالية هى محور الجدل فى السنوات ١٩٣٣ (عندما وصل هتلر للسلطة فى ألمانيا) حتى ١٩٤٥ (نهاية الحرب العالمية الثانية). وأصابت الأزمة الاقتصادية التى وقعت فى ١٩٢٩ النظام العالمى للتبادل بالاضطراب. وكان الحل السائد هو إقامة فضاءات شاسعة محمية، تحت قيادة دولة عظمى، وفى ١٩٣٢ فضلت بريطانيا العظمى وإمبراطوريتها الخيار الإمبريالى، ومجدت فرنسا الإمبراطورية، وحددت ألمانيا الهتلرية لنفسها هدفا هو إقامة إمبراطورية.. من المحيط الأطلسى إلى الأورال. وادعت اليابان أنها تبني «مجالا للازدهار المشترك الآسيوى». ويرى الخبير الجيوبوليتكى الألمانى كارل هاوسهوفر وعالم الاجتماع الأمريكى جيمس بيرنهام (عصر المنظمين ١٩٤٥) أن العالم كان مهيتا للتقسيم بين مجموعات كبرى قارية ومتعادية.

ماذا عن الولايات المتحدة؟ كان محركها الجيوبوليتكى الأساسى فى الحرب العالمية الثانية، هو القضاء على كل طموحات إقليمية وإنشاء نظام عالمى للمبادلات، باعتبارها الوحيد القادر على أن يجلب أسواقا كافية

للصناعة الأمريكية التي تطورت بصورة رهيبية.

خلاصة القول، لم يكن فى الإمكان فصل إشكالية العولة والأقلمة عن الوضع الاقتصادى والسياسى القائم وعن مواقف هذا الطرف أو ذاك.

٢ - أشكال عالمية وإقليمية فى زمن التناقض بين الشرق والغرب:

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة المنتصر الرئيسى، تريد إقامة نظام كوكبى: الحرية العامة للمبادلات ونشر الديمقراطية والحفاظ على السلام عن طريق منظمة عالمية، منظمة الأمم المتحدة. لكن منتصرا كبيرا آخر، الاتحاد السوفييتى، اعترض هذه الرؤية. وكان لهذا الأخير أيضا رؤية كوكبية: تحويل البشرية إلى الشيوعية، وفى انتظار هذه الثورة العالمية اعتبر الاتحاد السوفييتى نفسه محاصرا وأنه يشكل مع الدول التابعة فى أوروبا الشرقية، قلعة المعسكر الاشتراكى.

وحيئنذ انتظم العالم حول التناقض بين الشرق والغرب، ونتج عن ذلك تحالفان، كتلتان - الأطلسية والاشتراكية - تواجهتا فيما بينهما، وكل منهما ينتظر المواجهة الحاسمة، الحرب العالمية الثالثة التى ستقرر ما إذا كان مستقبل البشرية سيكون رأسماليا أو ماركسيا - لينينيا. ومن هنا نشأ شكل إقليمى سياسى عسكرى فرضته المعطيات العالمية.

وفى هذه الفترة للانقسام بين الشرق والغرب، تبدت ديناميتان مستقلتان للأقلمة:

(أ) فى أوروبا الغربية، البنيان الأوروبى:

ترجع ذخيرة هذا البنيان بجذورها إلى سياق الانقسام بين الشرق والغرب: فلكى تواجه الولايات المتحدة التهديد السوفيتى، رغبت فى إعادة تعمير وتوحيد أوروبا الغربية تحت قيادتها (مشروع مارشال الذى أقام أول هيكل لتوحيد أوروبا، المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى فى ١٩٤٨). وابتداء من ١٩٥٠ تبلورت عملية إقليمية أوروبية صرفة حول

المصالحة الفرنسية الألمانية: أوروبا ست دول - فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا والبنلوكس مع الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ثم مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو السوق المشتركة. وقد حركت هذه العملية أربعة عوالم: الخوف من العملاق السوفييتي الذي جعل العداء الألماني الفرنسي لا محل له وحماية الولايات المتحدة التي طمأنت بصفة خاصة فرنسا باعتبارها القائم بإعادة تعمير وحامي ألمانيا، من أي انتقام من جارتها فيما وراء الرين والنمو الاقتصادي القوي في السنوات الثلاثين المجيدة (١٩٤٥ - ١٩٧٥) الذي ضاعف المبادلات بين الأوروبيين وأثبت لهم أن أي تقدم يقتضى أن يعملوا معاً (بدلاً من أن يتقاتلوا فيما بينهم)؛ وأخيراً وعلى وجه التأكيد حكمة الحكام والشعوب. ويوضح البنيان الأوروبي جيداً التفاعلات المعقدة بين المعطيات العالمية والمعطيات الإقليمية.

وابتداء من سنوات الستينيات، عدلت تطورات النظام العالمي وكذلك تطورات الهياكل الإقليمية اتجاه هذه الأخيرة. وأتاحت علاقات الشرق والغرب التي لانت (الانفراج) وتناقص صرامة الكتل، لعناصرها المكونة (أساس الدول الأعضاء) حرية حركة أكبر. وتطورت الجماعة الأوروبية وتدعمت، من جراء نزوعها لتأكيد مكانتها كقطب لوحده، أولاً في مواجهة «كفيلها» الولايات المتحدة التي لم ترحب بمقاومة هذه الجماعة التي صاحبت خطواتها الأولى وحميتها حتى وإن كان على استحياء («الحروب» الزراعية).

ب) في العالم الثالث:

رفضت الشعوب التي كانت مستعمرة، بعد تحررها، أن تحبس في إطار الانقسام إلى شرق وغرب، وطالبت بأن توجد بذاتها، وأخذت تبني هياكل عالمية خاصة بها (في ١٩٦١ حركة عدم الانحياز، وفي ١٩٦٢ مجموعة السبعة والسبعين الرامية إلى إقامة مسيرة مشتركة للعالم الثالث

فى الميدان الاقتصاىى). إن الصراع ضىء الغرب هو ما يوحد هذه البلدان: فتصفية الاستعمار ينبغى أن تصل لنهايتها، والرأسمالية العالمية يجب أن تترك مكانا لنظام عاىل يجرى على نحو منصف منتجى المواد الأولية.

إن عمليات أقلمة العالم الثالث محدوة. فقد أنشأت انجلترا الجامعة العربية التى ينبغى أن تضم كل البلدان العربية، فى ١٩٤٥. وذلك إىراكاً منها أنه لم يعد فى إمكانها الهيمنة على الشرق الأوسط كما كانت تفعل فى الماضى، وتصورت هذا الكيان كأداة للنفوذ غير المباشر، وبصفة خاصة، فإن الجامعة وقد تحررت هى نفسها من المملكة المتحدة، لم تفعل شيئاً سوى أن تعكس انقاسامات العالم العربى. وفى ١٩٦٣ ولدت منظمة الوحدة الإفريقية. وسرعان مع وقعت هذه المنظمة فى الشلل لافتقارها إلى الوسائل والغايات. فالواقع أن البلدان الإفريقية لا يوحدنا سوى تلاصق الحدود: وهذه الحدود التى رسمها المستعمرون، لا يمكن إلا أن تكون حدوداً «مصطنعة» بالنسبة للبلدان التى كانت مستعمرة من قبل، ولكن بالنسبة للقائمين على السلطة، فإنها هى التى تستند إليها مشروعاتهم، ومع ذلك، فى سنوات الثمانينيات تمرقت المنظمة تماماً حول قضية إقليمية: فقد صوتت أغلبية ضعيفة من الدول الأعضاء فى المنظمة لصالح انضمام الصحراء الإسبانية السابقة إليها، والتى أعلنت نفسها الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وانسحب المغرب الذى يطالب بهذا الإقليم باعتباره ملكاً له من المنظمة، وتبعته ثمانى عشرة دولة أخرى. وفى العالم الثالث لم يتبد أى من الشروط الثلاثة الكفيلة بإطلاق عملية الأقلمة من سنوات الخمسينيات حتى سنوات الثمانينيات: فلم توجد دولة قادرة على أن توحد عن طريق القوة أو الإقناع، فضاء إقليمياً، ولا آلية تجمع بين النمو ومضاعفة المبادلات وتقيم الاعتماد المتبادل شيئاً فشيئاً بصورة متواشجة، وتستطيع أن تدعو لشكل من الوحدة السياسية.

وأخيرا، لم يكن هناك «كفلاء» خارجيون متأصلون وقادرون على الضغط بصورة كافية لدفع هذه المنطقة أو تلك للم شملها.

وفى نهاية سنوات الثمانينيات، اكتسح انقلاب كوكبي شكل الانقسام إلى شرق وغرب: اقتحام عصر تقنى اقتصادى مع الأليكترونيات والمعلوماتية والاتصالات السلكية واللاسلكية. وفى القلب من هذا الشكل توجد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى: وقد بذل هذا الأخير فى عهد جورباتشوف، بعد أن أدرك أن هذه الثورة فاتته وأنه أخذ يغرق فى التخلف، جهودا يائسة لإصلاح أحواله، التى كانت تتفجر من الداخل. أما الولايات المتحدة التى كانت المختبر الأول لهذا العصر، فقدمت لنفسها كشف حساب يقول إن ذلك يفرض مراجعة جذرية لأولوياتها: فالمسئوليات الإمبريالية باهظة جدا والأساس هو أن تظل الأولى فى الابتكار.

وأسهم هذا العصر الجديد فى تمزيق الانقسام إلى كتلتين (ألم يكن هذا هو ما سهل بصورة هائلة تداول الصور والمعلومات ومن ثم المقارنات) وارتطم بالتسلسل الهرمى الراسخ: وألقت بلدان آسيا البحرية بنفسها بصورة مسعورة فى السباق، فى حين بدت أوروبا منهكة؟

ثانيا: العولمة والأقلمة على مشارف القرن ٢١

مثل العولمة، تشكل الأقلمة أحد الملامح الأساسية للقرن ٢٠: هناك تعدد فى الأبنية الإقليمية فى أوروبا وفى أمريكا وآسيا، ولكن وراء هذه الحركة العامة، لا يزال هناك تنوع كبير جدا، وكل عملية أقلمة تصنعها السمات والتاريخ والصراعات الخاصة بالمنطقة المعنية، وتبدت لعبة العولمة - الأقلمة هذه أساسا فى مجالين: التكامل الاقتصادى والأمن.

١ - التكامل الاقتصادى:

بدأت هذه الدينامية للتكامل الإقليمى فى ١٩٨٥ مع انطلاق البنيان الأوروبى (إنجاز السوق الواحدة. أى القضاء على كل العقبات التى كانت

ما تزال قائمة أمام التبادل فى داخل الجماعة الأوروبية منذ ذلك الحين حتى ١٩٩٢). وكانت المسيرة التى تجمع أطراف هذا البرنامج ذات مغزى: شهدت أوروبا الغربية تأخرا فى السباق التكنى الاقتصادى مع الولايات المتحدة واليابان (التشاؤم الأوروبى) ومن ثم كان يتعين إيقاظ أوروبا وتكثيف المنافسة بين مشروعاتها بإلغاء كل ما يحميها.

ويربط هذا الاستدلال العولة والأقلمة جيدا: فى عالم تغلب عليه التغييرات الضخمة (الصعود المدهش لآسيا والمحيط الهادئ، وفيما وراء ذلك، احتدام واتساع المنافسة الدولية)، توفر إقامة فضاء اقتصادى إقليمى كبير للاقتصادات والمشروعات فى الدول المعنية حافزا يجعلها تخوض المنافسة، وفى الوقت نفسه فإن العولة تحمل معها الأقلمة.

وفى أمريكا أبرمت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) التى تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (الساوية منذ أول يناير ١٩٩٤) والسوق المشتركة الجنوبية (فى أمريكا اللاتينية) وهى اتحاد جمركى غير كامل يضم الأرجنتين والبرازيل وبراى وأوروغواى (سار منذ أول يناير ١٩٩٥) والثى يتعين عليه أن يضم شيلى. وأصبحت مجموعة الإنديز التى قامت فى ١٩٦٩ وتضم بوليفيا وكولومبيا وأكوادور وبيرو وفنزويلا، اتحادا جمركيا فى ١٩٩٥. وإلى جانب هذه الإنجازات، تهدف الولايات المتحدة إلى تكوين تجمع أوسع كثيرا: منطقة للتجارة الحرة لعموم أمريكا، تمتد من ألاسكا إلى أرض النار [مجموعة جزر جنوب أمريكا الجنوبية] (فى ١٩٩٠، مبادرة من أجل الأمريكتين قدمها الرئيس بوش وفى ١٩٩٤ قمة ميامى التى حددت أجلا لذلك: ٢٠٠٥).

وفى آسيا، أنشئت رابطة أمم جنوب شرقى آسيا (الآسيان) فى ١٩٦٧ (فى خضم الحرب الأمريكية فى فيتنام لمواجهة التهديد الشيوعى). وتضم برونى وأندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام (منذ ١٩٩٥). ومياغارا (سابقا بورما) مراقبا فى ١٩٥٦ وكمبوديا

ولاوس مدعوة للانضمام لهذه المنظمة. وتطمح الآسيان إلى تشكيل منطقة للتبادل الحر من الآن وحتى ٢٠٠٨.

وهناك مشروع أعظم شأنًا يتعلق بآسيا المحيط الهادئ؛ ففي ١٩٩٤، تبنت قمة بوجور (أندونيسيا) مبدأ إقامة منطقة للتبادل الحر بين منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (الإيبك) والإيبك هيكل غير رسمي يضم ثمانية عشر كيانًا: أعضاء اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية الثلاثة إضافة لشيلي ودول الصين الثلاث (الصين وهونج كونج وتايوان) ودول الآسيان واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا؛ وأخيرًا بابوا غينيا الجديدة. وكانت تمثل في سنوات التسعينيات، نصف الناتج العالمى الخام و ٤٠٪ من التجارة العالمية.

وهذه الأبنية متبانية الخواص، بدأ واحد منها فقط فى أن يكون له تاريخ حقيقى (البناء الأوروبى) وشرعت الأخرى فى الوجود، والبعض منها تهيمن عليه دولة ما (مثلا تسيطر الولايات المتحدة على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) والبعض الآخر ليس كذلك. وبعضها يؤدي وظائف ما، والبعض الآخر ليس سوى إطار لمشروع ما، وقد أقيم تنظيم واحد من هذه التنظيمات لغاية سياسية (الاتحاد الأوروبى). والبعض الآخر ليس كذلك. وأخيرًا، فإلى جانب هذه التجمعات التى تمثل واقعًا حقيقيًا أو بداية لذلك، لاتزال هناك صروح بلا جوهر ومحرومة من المستقبل (من اتحاد المغرب العربى الذى بدأ فى ١٩٨٩، إلى مبدأ السوق المشتركة لعموم إفريقيا الذى اعتمدته منظمة الوحدة الإفريقية فى ١٩٩١ ليتحقق فى ٢٠٢٥)!

ومن وجهة نظر العولة، فإن هذه الأقامة تثير تساؤلاً: أتنجّه فضاءات التكامل هذه، بقدر تجسدها، لأن تنصهر فى سوق عالمية كحلم الليبراليين، أم لأن تنغلق على نفسها، وتصبح قلاعاً؟ وهذه التجمعات فى حالتها الحالية، مفتوحة، والبعض منها مناطق

للتبادل الحر (وبالذات اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية)؛ وفي ظل هذه الصيغة فإنه إن ألغيت الحواجز أمام المبادلات بين الدول الأعضاء، فإنه لا يوجد بموازاة ذلك جهاز مشترك (رسوم جمركية مشتركة، سياسية تجارية) في مواجهة الدول الأخرى، وفيما يتعلق بالاتحادات الجمركية التي تتطلب مثل هذا الجهاز ومن ثم يمكن أن تشكل قلاعاً في مواجهة العالم الخارجي، فإن الجماعة الأوروبية هي الشكل الأكثر اكتمالاً، وإذا كانت لدى هذه الجماعة بضعة قطاعات محمية (أساساً الزراعة التي تحميها السياسة الزراعية المشتركة)، فإن المفاوضات والاتفاقات تتعدد لفتح سوقها. ومن جانب آخر، فإن مناطق التبادل الحر والاتحادات الجمركية تخضع لموافقة الجات (منذ أول يناير ١٩٩٥ لموافقة منظمة التجارة العالمية)، التي تشترط ألا تعاقب هذه الأجهزة الدول الأخرى غير الأطراف.

وفي نهاية القرن ٢٠ تتعارض عدة عوامل أساسية على ما يبدو، مع منطقة القلعة هذا.

فبالنسبة لكثير من الشركات متعددة الجنسيات، فإن هذه الأسواق الإقليمية وإن كانت شاسعة، فإنها جد صغيرة بالنسبة لها، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المشروعات لا تتجاهل أنها باقتصارها على سوق معينة، حتى وإن كانت محمية، سرعان ما تصبح سجيئة منبئة الصلة بالأسواق الأخرى، محاصرة ويقدافها أكثر المنافسين حراكاً الذين إن لم يستفيدوا من الكوكب كله، فيستفيدوا على الأقل من عدة قارات لينتشروا.

إن احتياجات الاقتصادات متقدمة النمو من المواد الأولية ومن المنتجات التقنية من كل الأنواع أكبر وأكثر تعدداً من أن يعتقد أحد بإمكان تلبيتها بالاعتماد على منطقة واحدة. إن الدول القارات (الولايات المتحدة وروسيا...) وحتى وإن كانت مساحتها الشاسعة تخلق لديها وهما بالاكتماء الذاتي، لا يمكن أن ترجع إلى ما يشبه الاكتفاء الذاتي إلا بضمن

هو تعيين الجرايات وإفقار الجماهير.

إن تعقد المبادلات وتشابكها تجعل فى الإمكان التملص من أى حماية، ففي سنوات الثمانينيات، حصلت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من اليابان على تعهد بأن «تحد ذاتيا» من صادراتها من السيارات، وتكيفت اليابان مع ذلك: فقد بنت فى الولايات المتحدة وفى أوروبا، مصانع لإنتاج السيارات التى كانت جد مرغوبة لأنها تخلق فرص عمل.

وتؤثر العولة والأقلمة فى بعضهما البعض بصورة دائمة، ولكن ماذا يحدث إذا حدث انهيار مماثل لانهيار ١٩٢٩؟ ألن يؤدى اضطراب النظام العالمى للمبادلات إلى تغيير جذرى فى دور وفحوى هذه الفضاءات؟ وستصبح هذه، بدلا من أن تكون دعائم لتشكيل سوق عالمية، مناطق تراجع تنغلق على الخارج، وستترك الأيديولوجية الليبرالية التى تلهم هذه الفضاءات حاليا، الساحة الأيديولوجية الاستبعاد والتدخل والانضباط الجماعى، وسيحتشد الناس حولها بهدف محاولة إنقاذ ما تبقى من مستوى معيشتهم، وسيشكل هذا، فى ساحة جد مختلفة، إعادة صياغة لإشكاليات سنوات الثلاثينيات.

٢ - الأمن:

إن أى نظام للأمن هو نتاج لعلاقة قوى متحركة دوما. وهكذا، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان التحالف الكبير المنتصر وفى القلب منه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، مدعوا لإقامة نظام للأمن لما بعد الحرب، وكان هذا يتمثل، بجانب مجلس الأمن للأمم المتحدة وأعضائه الدائمين فى إنشاء تنسيق أوروبى على مستوى الكوكب. وإجراء حوار دائم بين أكبر الدول للحفاظ على السلام، ولم ير هذا النظام النور من جراء الخلاف بين المنتصرين الكبيرين، والتناقض بين الغرب والاتحاد السوفيتى.

ومنذ نهاية سنوات الأربعينيات إلى نهاية سنوات الثمانينيات، لم

ينفصل الأمن العالمى عن هذا التناقض، وعلى سيطرته المتباينة من قارة لأخرى.

ففى أوروبا المقسمة بين الجيوش الغربية والسوفييتية، توازنت كتلتان متعاديتان، إحداهما تحت قيادة واشنطن (تحالف الأطلسى) والأخرى فى قبضة موسكو (حلف وارسو)، وحتى وإن كانتا تستعدان لحرب حاسمة ضد بعضهما البعض، فإنهما لم تستطيعا أن تفعلوا هذا، إذ كانت كلتاهما تخشيان تصعيدا نوويا يجرهما إلى الإعدام المتبادل، ومن هذه المواجهة المباشرة ولد نظام أوروبى للأمن واستمر حتى انهيار الكتلة الشيوعية والاتحاد السوفييتى. وقامت بين الكتلتين والدول التى تشكلهما، قنوات للتفاوض والتعاون، أقيم أكثرها اتساما بالطابع المؤسسى فى ١٩٧٣ - ١٩٧٥ (مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا، أو عملية هلنسكى). وهكذا، شيئا فشيئا تحول توازن الرعب إلى لى أذرع ومنافسة سياسية، حيث يسعى كل طرف بدرجة أو بأخرى إلى جعل الآخر يستسلم (مثلما فعل الغرب باستخدامه ذريعة حقوق الإنسان ضد الشمولية السوفييتية، والاتحاد السوفييتى، عندما عبأ عدااء التيارات التقدمية فى غرب أوروبا المعادية لأمريكا).

وخارج أوروبا، لا توجد منظمة للأمن. وتقوم من قارة لأخرى أشكال متباينة للقوة والدول، تأخذ فى المناورة مثل لاعبي الشطرنج، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى.

وقد ميز انهيار المعسكر الشيوعى وحل الاتحاد السوفييتى، نهاية التوازن بين الشرق والغرب، وفى منعطف الثمانينيات والتسعينيات، كان النظام الكوكبي الذى لم ير النور فى ١٩٤٠، يبدو ممكنا، لم يعد يقوم إلا على دولة عظمى واحدة: الولايات المتحدة. أما روسيا التى خلفت الاتحاد السوفييتى على المسرح العالمى، فكانت فى حاجة حيوية إلى المعونة الغربية لإعادة تعميرها ومن ثم كان يتعين عليها أن تقبل بدرجة أو بأخرى

صدارة الولايات المتحدة. وظلت الصين قوة إقليمية تهتم في المحل الأول باعتراف آسيا بمكانتها. وفي ظل هذا المناخ، ربما كان مجلس الأمن هو شرطي الكوكب، لا يردع فقط سيئ الأخلاق (في ١٩٩٠ - ١٩٩١، العراق في أعقاب غزوه للكويت) وإنما يعيد تعمير البلاد سياسيا (كمبوديا ١٩٩٢ - ١٩٩٣). ومن ثم كان هناك إذن نظام عالمي للأمن.

ومنذ بداية سنوات التسعينيات، توقف عمل الآلة: ففي الصومال التي دمرتها الحرب الأهلية، تم إرسال جنود الأمم المتحدة في ١٩٩٢ - ١٩٩٥ بدون ولاية سياسية حازمة. وسرعان ما سقطوا في فخ الصراعات المحلية، وفي نفس العصر دار سيناريو مماثل في يوغوسلافيا السابقة. وقد جعل منها مجلس الأمن «حكومة العالم» موضعاً للتنافس والنزاع بين الأعضاء الدائمين، وأثقل كاهل الأمم المتحدة بالعمليات وهي على وشك الإفلاس، و تراكمت لدى دول كثيرة (أولا الولايات المتحدة) متأخرات كبيرة من المدفوعات المستحقة عن أنصبتها.

إذن، هل يستدعي ذلك أقلمة الأمن؟ ذلك ما استهدفته بكثير من المراوغات، خطة من أجل السلام، وثيقة التأمل التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة في يونيو ١٩٩٢: «ومع ذلك فإن ما هو واضح هو أن الاتفاقات والأجهزة الإقليمية لديها في حالات كثيرة إمكانية لأن تسهم [في] الدبلوماسية الوقائية، [في] الحفاظ على السلام، [في] إعادة السلام، و[في] دعم السلام بعد الصراعات.

إن الإشكاليات القومية متنوعة لأقصى حد:

في أوروبا، أدت نهاية نظام الانقسام إلى شرق وغرب، وانفجار «سجون الشعوب» (يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتي وكذلك تشيكوسلوفاكيا) إلى تكاثر القروح المرتبطة بقرون من التاريخ: البوسنة والهرسك، القوقاز وتكشف أن الهياكل الأوروبية منزوعة السلاح. ولم يصب مؤتمر الأمن والتعاون فقط بالشلل بسبب ثقل إجراءاته (اشتراط

توافق الرأي الذى يمكن إعداده بدرجة أو أخرى، أى عدم وجود أى معارضة بالنسبة لكل القرارات) فضلا عن أنه لم تكن تتوافر له أية وسائل للإكراه. ومن ناحية انقسمت الجماعة الأوروبية فى ١٩٩١ (كانت فرنسا وإنجلترا تريدان إنقاذ وحدة ألمانيا فى معارضة لألمانيا التى كانت مقتنعة بأنه يجب ترك السلوفانيين والكروات يقررون مصيرهم. ومن ناحية أخرى لم يكن لديه أى قدرة عسكرية. وفى ١٩٩٢ جاء دور الأمم المتحدة لتسهم فى قوة للحماية. لكن المنظمة نجحت بالكاد على نحو أفضل من المؤسسات الإقليمية، ووقع أصحاب الخوذات الزرقاء، الخاضعون لتعليمات متضاربة من مجلس الأمن، بين فكى المتحاربين، وباعتبارهم جنود سلم، لم يكن لهم حق شن الحرب وبصورة مطردة فى ١٩٩٤ - ١٩٩٥ دخل إلى المسرح الهيكل الذى له القوة: منظمة معاهدة شمال الأطلسى (الناتو) التى تسيطر عليها الولايات المتحدة، والتى كانت تستطيع إذا ما وافقت هذه الأخيرة أن تحشد قوات أمريكية. وفى نوفمبر ١٩٩٥ حدد اتفاق دايتون الإطار والجدول الزمنى للتسوية بالنسبة للبوسنة والهرسك والقوة المكلفة بالسهر على تنفيذها ووضعت (قوة التنفيذ) تحت قيادة حلف الأطلسى، وكان ذلك هو الشرط الذى فرضته الولايات المتحدة التى كانت جد معادية لمنظمة الأمم المتحدة، لتقديم جنود لهذه العملية، وأخيرا، استمر نظام الأمن الأوروبى ينتظم حول حماية الولايات المتحدة، ويبدو أن أوروبا التى كانت مختبرا للمؤسسات فى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت هى المبشر بأمن من نوع جديد. تتكامل فيه الدول فى شبكة تزداد كثافة من القواعد التى تجبرها على التفاوض والتعاون فيما بينها، ومع ذلك كانت الكراهية والحروب موجودة دوما.

وفى الشرق الأوسط، الذى تهيمن عليه صراعات لم تحل (خاصة الصراع العربى الإسرائيلى الذى بدأت بالتأكيد عملية تسويته) والمنافسات التى لم تستقر (وبصفة خاصة بين إيران والعراق والمملكة

العربية السعودية للسيطرة على الخليج الفارسي)، فإن الولايات المتحدة هي حامى التوازنات فى هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للغرب بسبب ثروتها من البترول.

إن آسيا المحيط الهادئ حاليا يمكن أن تذكرنا بأوروبا فى السنوات ١٨١٥ - ١٩١٤: دول عملاقة تشعر بالقلق، وتتسم بالفهم وتراقب بتحفظ (الصين واليابان والهند، وأيضا أندونيسيا وفيتنام...). وعلى الأطراف يوجد عملاقان آخران، يعدان أيضا طرفين مؤثرين حاسمين (روسيا والولايات المتحدة، وتسيطر هذه الأخيرة على المحيط الهادئ وتحمى اليابان دوما). ويستند أمن هذه المنطقة على عناصر الوزن الذى لا يزال ساحقا للولايات المتحدة، وتبعية اليابان وتعرضها للمخاطرة وانهماك الصين فى مواجهة دواياتها الداخلية، وضعف روسيا. ولكن الصين بدأت بالفعل تكشف عن عدوانيتها، وتشعر اليابان أنها لا يمكن أن تنتظر كل شىء من أمريكا.. وعلى هذه المجموعة من الدول يقوم ببيان نظام آسيوى للأمن.

تراهن أمريكا اللاتينية التى تعد منطقة نفوذ مقصورة على الولايات المتحدة بدرجة أو بأخرى (مبدأ مونرو ١٨٢٣)، خاصة مع قيام السوق المشتركة الجنوبية، على التكامل الاقتصادى كطريقة للتغلب على التناقضات التقليدية وربما التحرر من الولايات المتحدة. وهذه الأخيرة وهى توصى بإنشاء منطقة للتبادل الحر لعموم أمريكا لا تفعل شيئا مؤكدا سوى إعادة صياغة السيطرة على القارة بشروط مقبولة لعالم متعولم. أى باستبعاد التعبيرات الإمبريالية الفظة للغاية والقول بالمساواة على الأقل فى الظاهر بين الدول.

إن إفريقيا سجيئة فقرها وصراعاتها العرقية. ولكن الدول فيها أضعف من أن تشن حروبا كبيرة.

إن الأمم المتحدة تحلم بينيان متجانس مسلسل هرميا بين النظام

العالمى والنظم الإقليمية، والواقع أن العالم المعولم يتسم بتباين الخواص: ففي أحد الطرفين، توجد مناطق لها نظام مرتب (مثلا أوروبا الغربية والوسطى)؛ وفي الآخر، مناطق الاضطراب العنيف (مثلا يوغوسلافيا السابقة) ولكن بين هذين النهايتين توجد مناطق رمادية مختلطة أكثر عدداً، وتتلامس فضاءات الحرب والسلام وتتداخل وتؤثر فى بعضها البعض.

وإذا كانت العولة فى الأصل هى لعبة كوكبية للأمن (الذرة والبيئة..)، ألا تؤدي لاختفاء الإشكاليات الإقليمية التى لا تنعزل عن بعضها البعض وإنما توجد فى حالة تفاعل مستمر، وفى نهاية القرن ٢٠ تخضع كل قارة لديناميات خاصة، لكن هذه تندرج فى تاريخ عالمى فوضوى.

خاتمة

هل العولمة منطلق فى تاريخ الإنسانية؟

هل تمثل العولمة انقطاعا، منطلقا فى تاريخ الإنسانية؟

نعم ، بقدر ما تعكس وحدة فضاء الأرض لكن أى وحدة؟ إن كوكبنا خاضع لتعشيق من الشبكات المتزايدة الكثافة واقع فى قبضتها وهى تتسلل بطريقة غير متكافئة للغاية إلى مختلف أنحاء العالم . ويصطحب توحيد الفضاء والمكان هذا بتوحيد الزمان وبالإضافة لذلك، فإن العولمة تجسد ضرورة قيام إدارة مشتركة لمشكلات الإنسانية الكبرى: الديمغرافيا واستغلال الموارد والمخاطر الكبرى والأمن .. ولا يمكن فصل العولمة عن حركة تنظيم كوكب الأرض.

لا ، بالقدر الذى لا تغير به العولمة الإنسان ، إذا كانت تشكل بعدا إضافيا وتتواصل التواريخ الخصوصية للأفراد والمحليات والكيانات القومية ويعاد تشكيل نماذجها ولكن لا يتم القضاء عليها بوساطة العولمة. وتخضع صراعات العولمة لدوافع جد متضاربة من دوافع المواجهات التقليدية: السيطرة على الموارد والاستيلاء على السلطة والخيارات الأيديولوجية ..

ويبدو أن العولمة توفر للإنسانية طرقا متطرفة.

ليكن، إن العولمة تعطى الناس إحساسا بأنهم محبوسون فى سجن الأرض. وهذا الإحساس لا يمكن إلا أن يفاقم الخوف والاحباط والحرب، ويجعل الإنسان يشعر بأنه محروم من كل حرية من كل شىء لما لا نهاية وقريبا ومثلما حدث فى كل العصور المأساوية، سيسود مناخ بنهاية العالم، وتنتشر الديانات التى تبشر بالويل والثبور وعظائم الأمور. ليكن إن العولمة ولدت من الوعى بوحدة البشرية ولإعادة صياغة مقولة

ماركس، فإن البشرية ستخرج من ما قبل التاريخ وتدور فيها صراعات داخلية لتدخل التاريخ. وعندئذ ستتظم حكومة مشتركة للأرض. لكن هل يمكن أن يتصالح الإنسان مع نفسه، هل سيكون أكثر حرية أكثر سعادة؟

إن العولة لا تنهى لا الإنسان ولا تاريخه، إنها ليست سوى منتج ثانوى للتقدم التقنى ولا شك أنه لم يكن صدفة أن تحققت العولة فى اللحظة التى انغمس فيها الإنسان فى نوعين من اللانهائى: الصفر اللانهائى للمادة، والكبر اللانهائى للنجوم.

المحتويات

صفحة

مقدمة

١٢	الفصل الأول: أوربة العالم
٣٤	الفصل الثاني: انفجار التدفقات
٥٥	الفصل الثالث: قوى العولمة الفاعلة
٧٥	الفصل الرابع: صراعات العولمة
٤٠٢	الفصل الخامس: قواعد عالمية ، دولة عالمية؟
١٢٩	الفصل السادس: العولمة والأقلمة
١٤٥	خاتمة: هل العولمة منطلق فى تاريخ الإنسانية؟

رقم الإيداع : ٢٠٠١/٣٢٩٧

الترقيم الدولي : I.S.B.N. 977-13-0311-2

موسوعة الشباب للعلوم

ترجمة أشهر الموسوعات
الفرنسية للشباب

□ الناشر : شركة الخدمات
التعليمية .

□ المؤسس : على الشلقاني

تطلب من

□ وكالة الأهرام للتوزيع

شارع الجلاء القاهرة

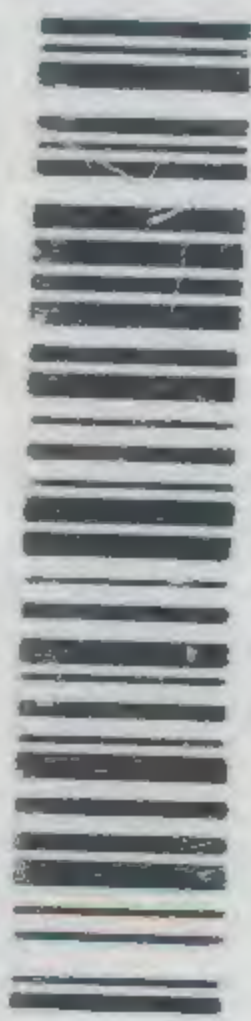
□ مراكز توزيع الأهرام

□ مكاتب الأهرام

الثمان خمسة جنيهاً

مطابع  التجارية - قلوب

7
Bibliotheca Alexandrina



0634807